جامعة مولود معمري – تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إستراتيجية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج:

"1979 - 1989".

الحرب العراقية ـ الإيرانية أنموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة

تخصص دراسات شرق أوسطية وإقليمية.

إعداد:

بلخير ماسيفة

سماعيل سعدية

إشراف الأستاذ:

بن بلعيد فريد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: عطيش يمينة ..... رئيسا.

الأستاذ: بن بلعيد فريد ..... مشرفا و مقررا.

الأستاذ: زردومي علاء الدين..... مناقشا وممتحنا.

السنة الدراسية: 2014 – 2015

الإهداء:

إلى الأب الغالي

إلى الأم الغالية

إلى الإخوة و الأخوات الأعزاء

سعدية

إلى أبي نعم الأب، هو سر وجودي.

إلى أمي التي أحيا بها، هي سر نجاحي.

من دونهما لا أكون.

إلى أخي الغالي، له أكن كل مشاعر المحبة و الأخوة.

إلى كل من في قلبي و لم يذكره قلمي.

إلى كل زملائي و زميلاتي.

ماسيفة

الشكر و التقدير:

بعد الشكر لله جل حلاله، لعونه و توفيقه لإنجاز هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ بن بلعيد فريد على قبوله الإشراف على إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر و التقدير كذلك لأعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة و إثراءها بملاحظاتهم و إرشاداتهم.

ماسيفة و سعدية

خطة الدراسة
مقدمة.
الفصل الأول: ماهية النظام الإقليمي الخليجي.
المبحث الأول : مفهوم النظام الإقليمي الخليجي.
المطب الأول: تعريف النظام الإقليمي.
المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي الخليجي.
المبحث الثاني: مميزات و سمات النظام الإقليمي الخليجي.
المطلب الأول: مميزات النظام الإقليمي الخليجي.
المطلب الثاني: سمات النظام الإقليمي الخليجي.
المبحث الثالث: قدرات و إمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي و انعكاساتها السلبية.
المطلب الأول: قدرات و إمكانات القوة في النظام الخليجي.
المطلب الثاني: الآثار السلبية الناجمة عن قدرات النظام الإقليمي الخليجي.
خلاصة الفصل الأول.
الفصل الثاني: اقتراب الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.
المبحث الأول: اقتراب الدور في التحليل السياسي.
المطلب الأول: مفهوم اقتراب الدور.
المطلب الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية.
المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها.
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية و طبيعتها.
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.
المطلب الثاني: متغيرات البيئة الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية.
خلاصة الفصل الثاني.
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج و انعكاساتها على العلاقات بين الطرفين (1979 – 1989).
المبحث الأول: أطر السياسة الخارجية الإيرانية.
المطلب الأول: سياسة التوسع و المعارضة للأنظمة الملكية
المطلب الثاني: سياسة المعارضة للقوى الكبرى و معها إسرائيل.
المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع دول الخليج (نموذج الحرب العراقية – الإيرانية).
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية.
المطلب الثاني: الحرب العراقية – الإيرانية كأهم نتيجة للسياسة الإيرانية.
خلاصة الفصل الثالث.
الخاتمة.
الملاحق.

المراجع.
الفهرس.
الملخص بالعربية.
الملخص بالفرنسية.
الملخص بالإنجليزية.

مقدمة

تعتبر منطقة الخليج منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية و اقتصادية نظرا لموقعها و ما تزخر به من ثروات نفطية، إذ غالبا ما يصطلح على هذه المنطقة بالنظام الإقليمي النفطي، حيث تمتلك دوله أكبر الاحتياطات النفطية في العالم خاصة: المملكة العربية السعودية، الكويت، إيران و الإمارات. هذا الغنى النفطي جعل منها مطمعا للقوى الكبرى و مركزا للصراع حول هذا المصدر الاقتصادي المهم، فلطالما كانت المنطقة مستهدفة من القوى الكبرى التي تعتبرها إحدى أهم المناطق في إستراتيجيتها الأمنية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهر اهتمامها بالمنطقة مع ظهور النفط فيها.

فالأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة جعل منها ركيزة من ركائز التوازن الاستراتيجي الدولي، و هي منطقة خصبة و مجال مفتوح للصراعات الإقليمية و الدولية، فإلى جانب الصراعات الداخلية فهي محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية ذات المصلحة في السيطرة عليها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و لأن إيران تعد دولة إقليمية في هذه المنطقة، فهي تسعى دون الحيلولة لوصول قوى أخرى إليها للاستفادة من خيراتها الطبيعية والموقع المتميز لها، لذا تسعى إلى فرض سيطرتها سواء من خلال الاستعمار المباشر أو من خلال فرض نوع من علاقة التبعية السياسية و العسكرية أو من خلال ممارسة التهديد و الضغط السياسيَين بادعاء حقوق تاريخية و جغرافية فيها، إذ نجد إيران تتصدر قائمة الدول التي تدعي حقوق إقليمية لدى جيرانها.

مثلت إيران قوة مؤثرة في منطقة الخليج فهي تمتلك من مكونات القوة العسكرية ما يؤهلها لتكون الفاعل الأول في النظام الإقليمي الخليجي، و هي تحتل موقعا استراتيجيا لا يستهان به في المنطقة و تشرف على أكبر مسافة للشواطئ الشرقية للخليج و تقع على الجانب المقابل للدول العربية التي تقع على الجانب الغربي للخليج، و تتحكم في مضيق هرمز و المدخل الشمالي للخليج مع العراق و الكويت و تمتلك قوة بشرية و عسكرية هائلة و مساحة جغرافية شاسعة، كل هذا يتيح لها فرصة أداء دور إقليمي تسعى من خلاله لأن تكون القائد في الخليج و العالم الإسلامي ، و تسعى إلى تحقيق أمنها القومي الذي يظهر من خلال سياستها الخارجية تجاه دول الخليج العربية، فبالرغم من التغيرات الداخلية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي طرأت على إيران بعد الثورة التي قادها "الخميني" ضد نظام الشاه "محمد رضا بهلوي"، وتحولها إلى دولة إسلامية بنظام رئاسي جمهوري، إلا أن

سياستها تجاه دول الخليج الجارة لم تتغير، فإستراتيجية الدور الإقليمي ظلت نفسها إذ انتهج الخميني نفس نهج أو خطى الشاه ، و شكل تهديدا للأنظمة الخليجية من خلال محاولته تصدير الثورة للإطاحة بأنظمتها و التي يعتبرها غير شرعية بحكم قيامها على التوريث، و سعيه لإقامة الحكومة الإسلامية كبديل سياسي قادر على تغيير المعادلة لتكون في صالح شعوب المنطقة بدلا من أن تكون لصالح الأنظمة المعادية له. ارتكزت السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج في الفترة التي تلت الثورة الإسلامية على مجموعة من الأطر، ألا و هي سياسة المعارضة للأنظمة الملكية و التي يمكن تلخيصها في مجموعة من المحاور و لعل أهمها العامل الأيديولوجي و دوره في السياسة الخارجية و كذا النفوذ و البحث عن دور إقليمي في المنطقة، و كذا قضايا الأمن و التسلح و ما مثله ذلك من تهديد على دول المنطقة، حيث أدت هذه السياسات إلى انعكاسات سلبية على العلاقات بين الطرفين: الإيراني و الدول العربية المحاذية للجهة الغربية للخليج، هذا و إلى جانب السياسة التوسعية لإيران في المنطقة و التي لم تختلف فيها عن سياسة الشاه تجاه منطقة الخليج، نجد " الخميني" تبنى سياسة المعارضة للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و معها إسرائيل. وعليه و استنادا إلى كل هذه السياسات المنتهجة من طرف إيران، بدأ التوتر في العلاقات بين الطرفين، ما أدى إلى نشوب صراعات متعددة أهمّها حرب الخليج الأولى التي دامت لأكثر من ثماني سنوات استنزف فيها خيرات البلدين و أدت إلى التواجد الأجنبي في المنطقة.

التعريف بموضوع الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج خلال الفترة الممتدة من (1979 – 1989) ، وتتبع السياسة الإيرانية في هذه المنطقة من مكانتها في العلاقات الدولية خاصة بعد الثورة الإسلامية (1979)التي قضت على أحد الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة ألا و هو نظام الشاه الذي يقوم على الملكية، هذه الثورة أدت إلى تغيير جذري في إيران سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و نقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة إلى دولة تنتهج أو تتبنى سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن الاستقطابات (المحاور و التحالفات) ، و اعتبرت نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار ، و كيفية بلورة سياسة خارجية تمثل قطيعة مع السياسة التي اتبعها الشاه، إذ ألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية، فهذه الثورة طرحت توجهات جديدة من خلال سعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعب دور استراتيجي إقليمي في منطقة الخليج و ذلك من خلال المقدرات الطبيعية التي يمتلكها خاصة

الـنفط و الغـاز الطبيعـي، الأمـر الـذي جعلهـا منطقـة حيويـة لمصـالح القـوى الكبـرى خاصـة الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تبـرز أهميـة الدراسـة مـن خـلال محوريـة الـدور الإيرانـي فـي منطقـة الخلـيج التـي تمثـل مصـدر جـذب للقـوى الكبـرى التـي تريـد السـيطرة علـى المواقـع الإسـتراتيجية فـي العـالم ، فـالخليج العربـي تـأتي أهميتـه مـن أهميـة الموقـع الجغرافـي الـذي يسـيطر علـى المـوارد النفطيـة ، مـا دفـع إيـران للسـعي علـى الأقـل فـي فتـرة مـا بعـد الثـورة الإسـلامية 1979 دون الحيلولـة فـي سـيطرة هـذه القـوى مـن خـلال محاولتهـا لعـب دور إقليمـي تفـرض مـن خلالـه إحكـام سـيطرتها علـى المنطقـة في مواجهة أطماع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الدراسة:

- **الموضوعية:**

تهـدف الدراسـة إلـى توضـيح سياسـة إيـران الخارجيـة تجـاه دول الخلـيج و المتمثلـة فـي لعـب دور إقليمـي فـي هـذه المنطقـة و توضـيح سياسـة الانغـلاق(غيـاب العلاقـات التعاونيـة) التـي انتهجتهـا إيـران فـي المنطقـة بعـد الثـورة الإسـلامية التـي أسـقطت نظـام الشـاه 1979حتـى عـام 1989 أي فتـرة حكـم الخمينـي الـذي أراد تصـدير الثـورة و مـا صـاحب ذلـك مـن علاقـات التـوتر بين الطرفين الإيراني و العربي.

- **الذّاتية:**

إن الخصوصـية التـي تتمتـع بهـا إيـران كدولـة إسـلامية مثلهـا مثـل الـدول الأخـرى الجـارة و السياسـة التـي تتبعهـا داخليـا و خارجيـا أدت بنـا للاهتمـام بدراسـتها لمحاولـة فهـم كيفيـة صـياغة قرارها الخارجي تجاه دول الخليج

أدبيات الدراسة:

فـي إطـار هـذه الدراسـة التـي تتمحـور حـول دراسـة إسـتراتيجية الـدور الإقليمـي فـي السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة فـي منطقـة الخلـيج فـي الفتـرة الممتـدة بـين 1979-1989 ، هـذه الدراسـة تـدخل فـي نطـاق الدراسـات الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة الإيرانيـة فـي منطقـة الخلـيج باعتبارها جزءا من العلاقات الإيرانية ـ العربية في إطارها العام.

ومن الأدبيات التي تناولت الموضوع :

- دراسة بعنوان السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000[1] "لمنصور حسن العتيبي "، هو كتاب يتكون من ستة فصول، ناقش فيه السياسة الخارجية الإيرانية في النظام الإقليمي الخليجي منذ الجمهورية الأولى حتى الجمهورية الثالثة، و ما يهم في هذه الدراسة الجزء الذي يدرس السياسة الخارجية الإيرانية تجاه هذه الدول خلال الجمهورية الأولى أي منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م حتى عام 1989م السنة التي توفي فيها مؤسس الجمهورية الإيرانية، و التغييرات التي أفرزتها هذه الثورة على المستوى الداخلي من خلال القضاء على نظام الشاه الذي يقوم على الملكية ، و ما مثلته من تهديد بالنسبة لدول الخليج التي تقوم أنظمتها على الملكية من خلال محاولة قائد هذه الثورة تصديرها إلى هذه الدول باعتبارها منافية للشريعة.
- دراسة "نفين عبد المنعم" مسعد تحت عنوان صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية[2]، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، أين تناولت أهم المؤسسات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية.
- دراسة بعنوان إيران و الخليج البحث عن الاستقرار[3]، و الذي أعده "جمال سند السويدي" و الصادر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي المتعلق بفهم إستراتيجية الدور الإقليمي لإيران في منطقة الخليج و ما تسعى لتحقيقه من أهداف خلال الفترة الممتدة بين (1979-1989) أي بعد الثورة الإسلامية لعام 1979م التي قادها الخميني و انعكاسات هذه الثورة على دول الجوار أو العلاقات بين إيران و دول الخليج المجاورة لها ، فإيران تعتبر من الدول ذات التأثير الإقليمي في المنطقة حيث تمتلك العديد من المقومات الجيوسياسية و لديها التوجهات المعلنة تجاه إظهار نفوذها من خلال أهداف الثورة الإسلامية و التي من خلالها قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فكان لنجاح الثورة الإيرانية ووصول قوى جديدة ذات

[1] منصور حسن العتيبي، ***السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000***، (دبي، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، الطبعة الأولى، 2008).

[2] نفين عبد المنعم مسعد، ***صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001).

[3] جمال سند السويدي، ***إيران و الخليج البحث عن الاستقرار***، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، د ط، 1996).

توجهات دينية و سياسية مختلفة إلى السلطة، دور كبير في إحداث تغيرات جذرية في أوضاع منطقة الخليج و ذلك بالنظر إلى ما تتمتع به إيران من أهمية خاصة باعتبارها القوة الكبرى الفاعلة في النظام الإقليمي الخليجي.

من هنا تركز الدراسة على تحليل الإشكالية التالية:

ما هي تأثيرات إستراتيجية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج خلال الفترة الممتدة ما بين (1979-1989) ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الخليج مردّها الأهمية الإستراتيجية أم الأطماع الخارجية ؟

2- هل أحدثت المتغيرات التي طرأت على النظام الإيراني تغييرا في سياسته تجاه منطقة الخليج أم أن أهدافه ظلت ثابتة ؟

3- ما مدى وجود علاقة تفاعلية بين الأهداف التوسعية لإيران في منطقة الخليج و تأجيج الصراعات فيها ؟

فرضيات الدراسة:

تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات وضع الفرضيات التالية:

1- لطالما كانت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي مصدر جذب للقوى الكبرى و الإقليمية من أجل السيطرة عليها مما دفع بإيران للسعي إلى لعب دور إقليمي في المنطقة.

2- هناك علاقة تفاعلية بين مقومات الدولة المادية و غير المادية و دورها على الصعيد الإقليمي، حيث تلعب المتغيّرات الداخلية دور في تشكيل قوة الدولة، و يرتبط هذا مع إدراك صانع القرار لهذه العلاقة و مدى توظيفه لها، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية (الإقليمية و الدولية) .

3- إن بروز البعد العقائدي في السياسة الخارجية الإيرانية و الذي أراد تعميمه في منطقة الخليج العربي، من خلال سياسة تصدير الثورة استهدف منها تغيير أنظمة هذه الدول كونها تقوم على التوريث من جهة ، واستهدف أيضا منع سيطرة القوى الكبرى خاصة الولايات

المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض سيطرتها على المنطقة على أساس ولاء الأنظمة الخليجية و تحالفها معها من جهة أخرى.

4- هناك علاقة بين الأهداف التوسعية الإيرانية في دول الخليج و تأجيج الصراعات بينهما.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تتخذ هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1979م - 1989م كفترة ضابطة.

تعد هذه الفترة ابتداءا من 1979م نقطة تحول في المنطقة ، حيث شهدت إيران أكبر ثورة في القرن العشرين أحدثت تغييرا جذريا سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا داخليا و التي أرادها" الخميني" قائد الثورة أن تكون نقطة البداية في إحداث التغيرات في الدول الخليجية المجاورة و ذلك من خلال تصدير الثورة.

كما أن هذه الفترة شهدت أكبر التوترات في العلاقات الإيرانية الخليجية و لعل أكبر دليل على ذلك قيام حرب بين إيران و العراق (حرب الخليج الأولى) دامت لثماني سنوات استنزفت فيها كل مقومات الدولتين.

الحدود المكانية:

يمتد التحديد المكاني لهذه الدراسة ليشمل أراضي كل من دول الخليج العربية و إيران لأنهما طرفا الدراسة.

الإطار المنهجي:

تتطلب دراسة أي موضوع أسسا منهجية توجه الباحث، فالتفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات التحليل التي من بينها نجد أدوات التحليل الذهنية، التي يستعين بها الباحث لتصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، و تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

و تعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها و الظواهر المتصلة بها. وعليه اقتضى البحث في

استراتيجيه الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج استخدام المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج النظمي، منهج دراسة حالة و منهج صنع القرار.

ـ **المنهج التاريخي**: لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الماضي بمختلف أحداثه و ظواهره من أجل فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل، و يستخدم أيضا في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره و أحداثه و تفسيرها بالرجوع إلى أصلها و تحديد التغيرات و التطورات التي تعرضت لها و مرت عليها، و العوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك[4]. استعنّا في هذه الدراسة بالمنهج التاريخي بهدف فهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية و إبراز دورها الإقليمي في المنطقة بعد الثورة مباشرة، و ما نتج عن ذلك من تداعيات، و ذلك بالرجوع إلى ماضي العلاقات الإيرانية الخليجية لفهم تطوراتها و تحولاتها إبان هذه الفترة.

ـ **منهج صنع القرار**: يهتم بدراسة قرارات الأفراد و الدوافع الكامنة وراءها، و هذا المنهج يساعد على التعرف على العوامل و المتغيرات التي تشكل الموقف الذي يتخذ القرار في خضمّه[5]، و يبرز هذا الأخير في دراستنا من خلال تعرّضنا للعوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الإيرانية و من ثم تنفيذها في منطقة الخليج، فالدور الإقليمي يعبّر عن تصوّر صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطه الإقليمي و طبيعة علاقتها بالدول و القوى الإقليمية المجاورة.

ـ **المنهج النظمي**: الذي يعتبر أحد إفرازات الثورة السلوكية التي كشفت عن ثلاث مستويات: الفرد، الدولة و النظام و هذا ما تعرض له "كنيث والتز" في كتابه **(الإنسان، الدولة و الحرب)**، من ثم قام الباحثين بالتعرض للنظام الإقليمي و الذي اعتبر كمستوى وسط بين الدولة و النظام الدولي بهدف كشف التفاعلات في النظام الإقليمي و التي تتمايز عن تلك الموجودة في النظام الدولي، و استعمل هذا المنهج في هذه الدراسة أساسا لأنها تقوم على بحث التفاعلات الإقليمية بين إيران و الدول الخليجية العربية كونها تشكل النظام الإقليمي الخليجي.

ـ **منهج دراسة حالة:** و هو طريقة علمية لجمع المعلومات و البيانات لدراسة حالة أو أكثر و تطوراتها في الماضي و الحاضر، و تكون الحالة عبارة عن فرد أو جماعة أو مجتمع محلي أو عالمي أو مجموعة من الدول، فهذا المنهج يهتم بدراسة الظواهر و يركز على

---

[4] د. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، ***مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق***، (عمان، دار الصفاء للنشر، ط1، 2000)، ص37 .

[5] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، و الأدوات***، (الجزائر، د د ن، د ط، 1997)،ص 157.

تشخيصها من خلال جمع المعلومات و تتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة و الوصول إلى نتائج[6]، وهذا المنهج يظهر من خلال دراسة حالة الحرب العراقية الإيرانية التي جاءت كنتيجة لسياسة التوسع التي انتهجها الخميني في المنطقة من خلال محاولة تصدير الثورة، و الاستمرار في الاستحواذ على بعض المناطق المحتلة سابقا، و محاولته إقامة حكومة إسلامية تشكل فيها إيران "دور الرائد" تجسيدا لنظرية ولاية الفقيه.

الإطار النظري:

تقوم دراستنا على فهم استراتيجيه الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 1979م - 1989م، و لتحليل هذا الموضوع اعتمدنا على نظرية أساسية ألا و هي **نظرية النظام الإقليمي**، و التي ترتبط بالدراسات الإقليمية بحيث تتطلب كل دراسة في النظم الإقليمية، الإحاطة بماهية النظام الإقليمي و تحديد معاييره، و لمناقشة الجدل القائم حول أيّ هذه المعايير يجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي، و نظرية النظام الإقليمي هذه تغطي الدراسة من خلال توصيف تفاعلات إيران ضمن النظام الإقليمي الخليجي باعتبارها منطقة حيوية في إستراتيجيتها.

الإطار المفاهيمي:

- **الإستراتيجية:** مصطلح استراتيجي و سياسي ، و هي مجموعة من الأهداف و الغايات طويلة المدى و التي يبتغيها الفرد ، فهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التخطيطات و الإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير[7].

- **السياسة الخارجية:** هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى و مع الجماعة الدولية. و بما أن السياسة الدولية ترتبط بالجانب الخارجي من سياسة الدولة فإن **"كارل دويتش k.Deutsch"** أوضح أن السياسة الخارجية لأية دولة من الدول تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال أو أمن تلك الدولة و السعي من أجل حماية مصالحها الاقتصادية [8] .

---

[6] عقيل حسن عقيل، **مناهج البحث العلمي**، (د م ن، مكتبة مدبولي، د ط، 1999)، ص 129.
[7] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي إنجليزي)**، ص 38.
[8] زايد عبد الله مصباح، ***السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة***،(لبنان، دار الرواد، ط1، 2000)، ص ص 11، 12.

- **الـــدور:** ارتـــبط مفهـــوم الـــدور بالدراســـات الســـيكولوجية و الاجتماعيـــة، اســـتعمل فـــي دراســـة الســـلوك السياســـي الخـــارجي للـــدول و تفســـيره، فمفهـــوم الـــدور يتحـــدد مـــن الوظيفـــة التـــي تقـــوم بهـــا الدولـــة فـــي محيطهـــا الـــدولي أو الإقليمـــي و هـــذا الـــدور تحـــدده مجموعـــة مـــن المتغيـــرات الداخليـــة و الإقليمية و الدولية.

- **الدور الإقليمي:** هو الدور أو الوظيفة التي تقوم بها الدولة في إطارها الإقليمي.[9]

- **النظـــام الإقليمـــي:** يعنـــي مجموعـــة العلاقـــات و التفـــاعلات بـــين دول تقـــع فـــي إقلـــيم جغرافـــي و تخضع لقواعد و قوانين منتظمة.

و قـد عـرف **"لـويس كـانتوري"و" سـتيفن سـبيغل"** النظـام الإقليمـي بأنـه النظـام الـذي يضـم دولـة أو أكثـر مـن الـدول المتجـاورة و المتفاعلـة و التـي تملـك بعـض العوامـل الإثنيـة و اللغويـة و الثقافية و التاريخية المشتركة[10].

ـ **النظـام الإقليمـي الخليجـي:** هـو ذلـك الامتـداد الجغرافـي الـذي يضـم الـدول الواقعـة علـى سـواحل الخلـيج، فيضـم كـل مـن العـراق، المملكـة العربيـة السـعودية، الكويـت، الإمـارات العربيـة المتحـدة، البحرين، قطر، سلطنة عمان و إيران[11].

ـ **الثـورة الإسـلامية :** هـي ثـورة حـدثت عـام 1979م فـي إيـران و حوّلتهـا مـن نظـام ملكـي تحـت حكـم الشـاه محمـد رضـا بهلـوي إلـى جمهوريـة إسـلامية عـن طريـق الاسـتفتاء، و يعتبـر آيـة الله الخمينـي مؤسـس الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة التـي حاولـت العمـل علـى تصـدير هـذه الثـورة إلـى المناطق المجاورة[12].

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة و ثلاثة فصول تضّم عددا من المباحث و المطالب و خاتمة.

فـــي الفصـــل الأول قمنـــا بدراســـة إقليميـــة للنظـــام الخليجـــي، و قسّـــمناه إلـــى ثـــلاث مباحـــث، خصصـــنا الأول لمفهـــوم النظـــام الإقليمـــي الخليجـــي مـــن خـــلال مطلبـــين، تطرقنـــا فـــي الأول لتعريـــف النظـــام الإقليمـــي بصـــفة عامـــة و فـــي الثـــاني إلـــى تعريـــف النظـــام الإقليمـــي الخليجـــي ، أمـــا المبحـــث

---

[9] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 34، 35.

[10] أحمد عارف أرحيل، " الآثار السياسية في النظام الاقتصادي العربي في ضوء الاحتلال الأمريكي"، ***مجلة جامعة دمشق***، م 25، ع 2، 2009، ص622.

[11] العتيبي، **مرجع سابق**، ص 28.

[12] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الثورة الإيرانية الإسلامية، 2015 -11- 14 , http://ar.wikipidia.org/wiki/

الثاني تناولنا فيه مميزّات و سمات النظام الإقليمي الخليجي، وفي المبحث الثالث قمنا بالتعريج على إمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي و آثارها السلبية.

أما الفصل الثاني فقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول اقتراب الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية، و الذي يهتم بدراسة الأدوار الإقليمية، لهذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في الأول مفهوم اقتراب الدور و في الثاني اقتراب الدور في التحليل السياسي. أما المبحث الثاني خصصناه لمفهوم السياسة الخارجية و محدداتها من خلال مطلبين، خصص الأول لمفهوم السياسة الخارجية و الثاني لمحددات السياسة الخارجية، أما المبحث الثالث خصصناه لمحددات السياسة الخارجية الإيرانية من خلال مطلبين، تناولنا في الأول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية، و في الثاني المحددات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج و انعكاساتها على العلاقات بين الطرفين من خلال مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الأطر التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية خلال فترة حكم الخميني 1979م - 1989م، من خلال مطلبين تناولنا في الأول سياسة التوسع و المعارضة للأنظمة الملكية و تقديم البديل القادر على تغيير المعادلة لتكون لصالح شعوب المنطقة من خلال ثلاثة محاور، دور الأيديولوجيا، النفوذ و البحث عن دور إقليمي، و كذا قضايا الأمن و التسلّح، أما المطلب الثاني فخصّص للسياسة الإيرانية تجاه الغرب عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و معها إسرائيل، أما المبحث الثاني تعرّضنا في المطلب الأول منه للعلاقات الإيرانية – الخليجية أما في المطلب الثاني ارتأينا أن نأخذ بنموذج الحرب العراقية– الإيرانية كأهم نتيجة للسياسة التي تبناها الخميني و الدّور الذي يسعى إليه في المنطقة الخليجية.

الفصل الأول: ماهية النظام الإقليمي الخليجي

أدت الثورة السلوكية و التي شملت العديد من العلوم الاجتماعية، إلى إحداث تطورات كثيرة في دراسات العلاقات الدولية، من حيث مناهج البحث، موضوعات و قضايا العلاقات و الأطر المرجعية و النظريات المتداولة، و تسعى هذه الثورة إلى تحليل المقومات و العوامل المختلفة التي تحدد السلوك الفردي و الجماعي، و تحاول الوصول إلى الأنماط العامة و المتكررة لهذا السلوك و تفسيرها.

نتج عن تطور دراسة العلاقات الدولية ظهور مستويات تحليلية عديدة لهذه العلاقات[13]، فهناك ثلاث مستويات للتحليل العلمي في مجال دراسات العلاقات الدولية و هي متداخلة، فأحد هذه المستويات يحوي المستوى الذي يليه، و هذا الأخير هو جزء من المستوى السابق له، و هو ما يمكن تمثيله بثلاث مستويات تحوي كلّ منها الأخرى وفقا لحجم ذلك المستوى.

- **مستوى النظام العالمي**: أي أنماط التفاعلات الدولية بين القوى العظمى و طبيعة علاقاتها البينية، إما ثنائية قطبية، أم توازن القوى، أو تعدد الأقطاب أو الأمن الجماعي.
- **مستوى النظام الإقليمي**: أي النظام التابع لمستوى النظام العالمي، و يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة محددة و التي تتحدد على أساس جغرافي.
- **مستوى سلوك الوحدات المكوّنة للنظام الدولي**: حيث تعد الدولة أهم وحدات تحليل العلاقات الدولية، و من ثم يركّز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي لها، أي السياسات الخارجية للدول[14].

ما يهم في دراستنا هذه، مستوى النظام الإقليمي كونها تقوم على فهم إستراتيجية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج خلال الفترة الممتدة بين 1979م و 1989م، و ما آلت إليه من تفاعلات بين الطرفين الإيراني و العربي، الأمر الذي يستدعي التطرق لمفهوم النظام الإقليمي بصفة عامة، و من ثمة الإلمام بالنظام الإقليمي الخليجي.

---

[13] بهاء عبد الوهاب فضل المولي حامد، ***مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الاقليمي الخليجي (2001- 2008)***، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، أفريل 2011)، ص55.

[14] العتيبي، **مرجع سابق**، ص 15.

المبحث الأول: مفهوم النظام الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي

يمثل مستوى النظام الإقليمي حالة وسطية بين مستوى النّظام العالمي و مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي[15]، فالنظام الإقليمي هو نمط من أنماط التفاعلات المنتظمة بين الوحدات السياسية المستقلة داخل نظام جغرافي معيّن، و هو نمط يعلو على الدولة القومية و يقل في تشعّبه عن النظام العالمي. فهو وحدة تحليل تتوسط بين الدولة القومية و النظام العالمي[16]، و هو صورة بديلة عن النظام العالمي[17].

هناك العديد من المحاولات التنظيرية لتعريف النظام الإقليمي، و اعتبر الكثير من المختصّين أن القرب الجغرافي هو المعيار الأساسي لتعريفه على اعتبار أنه مفهوم مكان[18].

تعد عملية تعريف النظام الإقليمي عملية معقّدة، و ذلك بالنظر إلى الصفات التي اعتمدها الباحثون في تعريفهم لهذا المفهوم، و هذا ما يوضّحه **"بروس رسيت "** بقوله : " إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناء على الطرق و الصفات التي يستخدمها الأخصّائيون في نظرية الإقليم، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، و أنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة.

يعرفه " راي ماغوري **Ray Magori** " بأنه : " ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات، بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و بما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميّز"

يذهب هذا التعريف إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة و المتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي لتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي و داخلي، كنطاق متسم بتفاعلات مميزة.

---

[15] عبد الوهاب ميدي، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية***، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2006- 2007)، ص 29.

[16] العتيبي، **المرجع نفسه**، ص 20.

[17] معمر بوزنادة ، ***المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي***، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط ، 1992)، ص 35.

[18] مارتن غريفيتش و تيري أكالاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط1 2008)، ص 67.

و عرّفه **"وليام تومسون William Thompson"** على أنّه " نمط منتظم نسبيا و مكثّف من التفاعلات يكون معترف به داخليا و خارجيا، بصفته مضمارا متميّزا أو يجري إنشاؤه و الحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر".

من خلال هذا التعريف يرى **" تومسون "** أنه لا بد من توافر أربعة شروط لقيام نظام إقليمي و هي:

- اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الوحدة،، بحيث أن أي تغيّر في جزء من النظام يؤثر في أجزائه الأخرى.
- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
- يتكون النظام من وحدتين أو أكثر[19].

كل من **" تومسون و ماغوري"** ينطلقان من نفس الافتراضات، حول طبيعة النظام الإقليمي و شروط قيامه، حيث ركّزا على عوامل التفاعلات الكثيفة و المتكررة و المتميزة عن تفاعلات النظام الدولي، مع وجود اعتراف داخلي و خارجي بهذا التميّز في علاقات تلك الدول، التي تشترك في الجوار الجغرافي.

و يعود الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية للباحثان **" لويس كانتوري Louis Kantori"** و **"ستيفن شبيغل Steven Spiegel "** حيث صدرت لهما مطلع السبعينات دراسة مقارنة بعنوان **" السياسة الدولية في الأقاليم "** تقضي بأن الأقاليم و العلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات و محددات إقليمية، و في إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، و أنه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرّد اهتمامات أو ردود فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى[20].

---

[19] عبد الله حجاب، ***السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979 – 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية***، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل درجة الماجستير، (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011-2012)، ص9.

[20] جميل مطر و علي الدين هلال، ***النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1983)، ص 15. www.kotobarabia.com

حيث قدّما أحد أكثر التعريفات شيوعا و تفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه:

" النظـام الـذي يتكـوّن مـن دولتـين أو أكثـر، تكـون متقاربـة و متفاعلـة مـع بعضـها الـبعض، و لهـا روابـط اثنيـه و لغويـة و ثقافيـة و اجتماعيـة و تاريخيـة مشـتركة، يسـاهم فـي زيـادة الشعور بهوّيتها الإقليمية، أفعال و مواقف دول خارجية عن النظام."

فالنظـام الإقليمـي يشـير حسـبهما إلـى مجموعـة الـدول المتجـاورة جغرافيـا التـي تتفاعـل مـع بعضـها الـبعض سياسـيا، سـواء كـان ذلـك التفاعـل عدائيا أو تعاونيـا، و بالشـكل الـذي يـؤثر كـل منهـا فـي السياسـات الخارجيـة لغيرهـا مـن الـدول و فـي خياراتهـا السياسـية. و العامـل الجغرافـي هـو مـن العوامـل المـؤثرة و الحاسـمة فـي تحديـد التفـاعلات الإقليميـة، و مـن ثـم فـي تحديـد إطـار النظـام الإقليمـي، و علـى الـرغم مـن أهميـة العوامـل الأخـرى المشـتركة كالمصـالح الاقتصـادية و الموروثـات الثقافيـة و الاجتماعيـة، يظـل العامـل الجغرافـي هـو الأكثـر تحديـدا للنظـام الإقليمـي جغرافيا[21].

و قد حددا أربعةُ معايير لتعريف النظام الإقليمي هي:

- طبيعة و مستوى التماسك.
- طبيعة الاتصالات.
- مستوى القوة و الإمكانات.
- بنية القوة و أنماطها[22].

و يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي:

- **أوّلهـا**: يركّـز علـى اعتبـارات التقـارب الجغرافـي و يجعلهـا أسـاس التمييـز بـين الـنظم الإقليمية.
- **ثانيهـا**: يركّـز علـى وجـود عناصـر التماثـل بـين الـدول التـي تـدخل فـي نطـاق إقلـيم مـا مـن النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.
- **ثالثهـا**: ينتقـد كـلا الاتجـاهين السـابقين، علـى أسـاس أن الـدول المتجـاورة، أو المتشـابهة لا يشـترط بالضـرورة أن تكـون علـى علاقـات وثيقـة فيمـا بينهـا، و أن العامـل الحيـوي فـي أي

[21] العتيبي، **مرجع سابق**، ص 21.
[22] فضل المولي حامد، **مرجع سابق**، ص 75.

نظـام إقليمـي هـو مـدى وجـود تفـاعلات سياسـية و اقتصـادية و ثقافيـة و اجتماعيـة بـين الدول بعضها البعض.

مـع أنـه لا يوجـد اختلافـات فرعيـة حـول تعريـف النظـام الإقليمـي و مكوناتـه، إلا أنـه هنـاك اتفـاق عام أنّ أهم عناصر النظام الإقليمي هي كالتالي:

- إنـه يتعلّـق بمنطقـة جغرافيـة معينـة حيـث تكـون حجـم التفـاعلات بـين الـدول المتقاربـة أكثـر منها من الدول غير المتجاورة.
- إنّه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- و جـود هويـة إقليميـة، و الـوعي بالتقـارب و التضـامن بـين أعضـاء النظـام و التعامـل مـع العـالم الخـارجي كوحـدة، أو علـى الأقـل السـعي إلـى تحقيـق ذلـك، و مـن مؤشّـرات ذلـك بروز مفهوم موحّد للدفاع أو الأمن المشترك[23].
- لا وجـود لأي قـوى عظمـى بـين الوحـدات المكوّنـة لـه، لأن ذلـك يربطـه بالنظـام الـدولي مباشـرة. فهـذه الـدول يمكـن أن تمـارس ضـغوطا أو نفـوذا علـى النظـام الإقليمـي مـن خـلال التفـاعلات الاقتصـادية أو العسـكرية مـع الدولـة لكنّهـا لا تصـبح عضـوا فيـه أو أحـد مكوّناته.

و قـد قسّـم كـل مـن **" شـبيغل و كـانتوري "** النظـام الإقليمـي إلـى ثـلاث أجـزاء، منطقـة قلـب النظـام و أطرافه، منطقة الهامش و نظام التغلغل ، بحيث تمثّل بيئة النظام :

- **دول القلـب**: تمثّـل محـور التفـاعلات السياسـية فـي النظـام الإقليمـي و التـي تشـارك فـي الجزء الأكثر كثافة من هذه التفاعلات.
- **دول الأطـراف**: و تمثّـل الـدول الأعضـاء فـي النظـام و لكنّهـا لا تـدخل فـي تفـاعلات مكثّفـة مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية أو سياسية.
- **الـدول الهامشـية**: هـي التـي تعـيش علـى هـامش النظـام فهـي قريبـة منـه جغرافيـا و لكنّهـا ليست منه.
- **نظـام التغلغـل**: و نقصـد بـه النفـوذ الـذي تمارسـه دول كبـرى خـارج النظـام علـى وحـدات النظـام إمـا اقتصـاديا أو سياسـيا أو عسـكريّا أو ثقافيـا مـن خـلال التـدخل الـذي يأخـذ أشـكالا

[23] مطر و هلال، ***مرجع سابق***، ص ص 16- 17.

مختلفة كالمعونات الاقتصادية، القروض، المساعدات الفنية، الأحلاف العسكرية العلنية و السرية[24].

المطلب الثاني : تعريف النظام الإقليمي الخليجي:

يشير النظام الإقليمي بصفته أحد مفاهيم العلاقات الدولية إلى نوعية العلاقات و التفاعلات بين مجموعة من الدول (لا تقل عن ثلاث دول)الواقعة داخل إقليم جغرافي واحد، و يمكن قياس قوة النظام الإقليمي و فعاليته بمدى خضوع تلك العلاقات و التفاعلات إلى قواعد و قوانين منتظمة و معروفة سلفا، كما تتحدد هذه القوة كذلك بتحقيق التكافؤ في العلاقة بين أطراف النظام، ضف إلى ذلك قدرة هذا النظام على التكامل و إعلاء الولاء لسلطة سياسية واحدة داخل الإقليم ككل، و تقليل السيادات الداخلية الجزئية للأطراف[25].

فالنظام الإقليمي مصطلح يطلق على منطقة جغرافية معينة تضم عددا من الدول المتشابهة فيما بينها، سواء من الناحية اللغوية، الثقافية أو الدينية...، أو حتى من ناحية شكل نظام الحكم السائد، و يفترض في النظام الإقليمي الواحد أن يكون حجم التفاعلات بين أعضائه، سواء كانت تعاونية أم صراعية، أكثر من حجم التفاعلات بين أي من الدول غير الأعضاء في ذلك النظام، و بين دول أخرى داخل ذلك النظام[26].

يعتبر النظام الإقليمي الخليجي ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج، يضم هذا النظام دول عربية هي: العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر الإمارات العربية المتحدة و عمان، بالإضافة إلى دول أخرى غير عربية هي إيران**(ملحق رقم 1)**، هذه الدول المتجاورة و المطلة على الخليج تشكل فيما بينها وحدة إقليمية متميزة في تفاعلاتها، و ما يميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة الإقليمية الأخرى شدة وضوح وحداته السياسية، فعدد دوله لا يزيد و لا ينقص من مجموعة دول النظام الإقليمي الخليجي.

و إذا ما طبقنا معايير النظم الإقليمية على هذه المجموعة من الدول ، نجد أن المعيار الجغرافي و الديني هما اللّذان يجمعان تلك الدول، أما معيار اللغة فنجد إيران تخرج عن نطاقه

---

[24] محمد سمير عياد ، ***مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة*** مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2003 – 2004)، ص 19.

[25] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 28.

[26] ***المرجع نفسه***، ص 27.

لاعتمادها على اللغة الفارسية، خلافا للّغة العربية التي تجمع بين الدول السبع الأخرى، مع العلم أن هذه اللغة قد طالت بعض أجزاء إيران حيث إقليم عربستان الذي يطلق عليه منطقة الأهواز و الذي يقع على السواحل الغربية للخليج. و بالتالي إن أول و أهم اعتبار بالنظر إلى هذه الدول كوحدات سياسية داخل هذا الإطار الإقليمي المتميز الخصائص و التفاعلات هو التقارب الجغرافي الذي يعد الأساس الموضوعي للتعريف بأي نظام من الأنظمة الإقليمية في النظام العالمي، فأي نظام إقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية محددة حيث تكون حجم التفاعلات و الارتباطات بين الدول المتقاربة جغرافيا أكبر و أكثر تكاثفا.

إلى جانب التقارب الجغرافي، فإن أي نظام إقليمي لابد أن يتكون من عدة وحدات سياسية تقوم بينها روابط تاريخية و سكانية و شبكة معقدة من الارتباطات و التفاعلات السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية و التي تتطور عبر الزمان بحكم التقارب الجغرافي، لتتحول إلى خصائص مشتركة تجعل من هذه الدول مجموعة متميزة على الساحة الدولية. فبالإضافة إلى القرب الجغرافي و التاريخي، فهذا النظام يستمد وجوده من أهميته المتزايدة لمجمل النظام الاقتصادي على المستوى العالمي خاصة منذ عام 1973م، مما يجعله محتفظا بهذه الأهمية خاصة في ظل تزايد حاجة العالم الخارجي و خاصة الدول الصناعية لنفطه، إذ غالبا ما يصطلح عليه بالنظام الإقليمي النفطي.

أما من ناحية طبيعة نظام الحكم السائد في كل دولة، نجد نوع من الاختلاف بين دوله، فبخلاف العراق و إيران، تحكم الدول الست الأخرى بواسطة نظم حكم تقليدية تقوم على أساس توريث الحكم في أبناء الأسرة الحاكمة من دون غيرها من فئات الشعب باعتبارها نظم ملكية، بينما يقوم نظام الحكم في كل من العراق و إيران على أساس النظام الرئاسي الجمهوري على الرغم من اختلاف توجهات كل منهما بين الراديكالية الثورية في العراق و الراديكالية الدينية في إيران.

و بالتالي فالنظام الإقليمي الخليجي يعبر عن جملة التفاعلات و الارتباطات السكانية و الجغرافية و السياسية و الاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ و المعايير بين دوله الثمانية المطلة على الخليج[27]، و على هذا الأساس ومع تطبيق معايير النظم الإقليمية على النظام الإقليمي الخليجي نجدها تنطبق على هذا النظام كما يلي:

- إن النظام الإقليمي الخليجي وفقا لهذا التكوين يضم أكثر من ثلاث دول.

[27] ***المرجع نفسه***، ص 28.

- يربط بين دول الإقليم جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق ثم السعودية و الكويت و باقي وحدات النظام.
- هناك درجة عالية من التجانس الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي بين معظم دول الإقليم، و بخاصة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، و ربما يكون العراق أقرب من إيران من حيث درجة التجانس مع الدول الست هذه.
- هناك شبكة معقدة من التفاعلات السياسية و الأمنية، الاقتصادية و العسكرية بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي[28].

المبحث الثاني: مميزات و سمات النظام الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: مميزات النظام الإقليمي الخليجي:

يتميز النظام الإقليمي الخليجي بجملة من الخصائص و المميزات التي يمكن حصرها في :

- ما يميز هذا النظام الإقليمي عن غيره من الأنظمة الإقليمية في العالم، هو وضوح وحداته السياسية، فعدد دوله لا يزيد و لا ينقص، لا يمكن استبعاد أو إضافة دولة من مجموعة دول النظام الإقليمي الخليجي.
- يمتاز هذا النظام أيضا بوضوح حدوده الطبيعية و الجغرافية، هو نظام مغلق و مؤطر لا تزيد مساحته و لا تنقص و تتكون أساسا من شريط مائي صغير يبلغ طوله حوالي 2000 كلم من شماله إلى جنوبه، لذلك فإن الدول المكونة له هي أكثر الدول المتقاربة، المكتظة و المتلاصقة جغرافيا، الأمر الذي يولد بينها احتكاكات حدودية دائمة و مستمرة.
- ارتباط دول النظام الإقليمي الخليجي بشبكة واسعة و معقدة من التفاعلات و العلاقات السكانية، الاجتماعية و الحياتية الكثيفة و التي تطورت عبر الزمن و لم تتوقف في أي مرحلة من المراحل التاريخية المختلفة، فقد تداخلت شعوب و مجتمعات دول النظام الإقليمي الخليجي أشد التداخل، و كانت علاقاتها ببعضها البعض في العموم ودية أحيانا و عدائية أحيانا أخرى بين الطرف الفارسي و الأطراف العربية، خاصة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية لعام 1979م، حيث يمكن القول أن السمة السائدة و المميزة لهذه الفترة هي سمة التوتر و الصراع.

---

[28] ***المرجع نفسه***، ص ص 29، 30.

- أما على صعيد توزيع القوى السياسية الفاعلة و المؤثرة في النظام الإقليمي الخليجي، فإنّه يمتاز عن غيره من الأنظمة الإقليمية بأنه ثلاثي الأقطاب، حيث تمثل إيران و العراق و المملكة العربية السعودية القوى الإقليمية الكبرى و المؤثرة في هذا النظام و هي التي تقرر أولويته و تحدد مساراته التعاونية و الصراعية، و تسعى كل قوة من هذه القوى الثلاث من أجل تعزيز نفوذها لدى الدول الصغيرة من حولها و تأكيد هيمنتها السياسية على مجمل النظام الإقليمي الخليجي، و تعتبر الخلافات و الصراعات القائمة بين هذه القوى الثلاث هي جوهر و مصدر من مصادر عدم استقراره و بحثه المستمر عن صيغة أمنية معقولة و مقبولة تجنب دول و شعوب النظام الإقليمي الخليجي المزيد من الأزمات و الحروب العنيفة.
- ما يميز هذا النظام أيضا عن بقية الأنظمة الأخرى، قدرته على بلورة هويته و شخصيته الدولية المتميزة و الخاصة و التي أصبحت واضحة من الدّاخل و الخارج[29].

المطلب الثاني: سمات النظام الإقليمي الخليجي:

كما يتميز هذا النظام بجملة من السمات التي يمكن تحديدها كالآتي:

إن **السمة الأولى** التي تميز النظام الإقليمي الخليجي هي أنه مسير من الخارج و فاقد لآليات تدير شؤونه من الداخل و لآليات فعالة لتسوية صراعاته التي سرعان ما تتحول من صراعات إقليمية اعتيادية إلى صراعات ذات أبعاد دولية تستأثر بالاهتمام العالمي، كما يفتقد للصيغة المؤسساتية الجامعة و التي عادة ما تميز معظم الأنظمة الإقليمية الأخرى[30].

فالقاعدة العامة الحاكمة بالنسبة لهذا النظام أنه مسير و موجه من الخارج مما يجعله فاقد لآليات إدارية خاصة به، لذلك فإن العلاقة القائمة بينه كجزء و النظام العالمي ككل هي علاقة إجبارية و مقيدة، فهي على العموم علاقة هيمنة كلية و أحادية بحيث يؤثر النظام العالمي بشكل كبير في مواقف و قرارات النظام الإقليمي الخليجي الذي يقوم بترتيب أولوياته من مراحل تطوره خاضعا للإدارة الخارجية و السيطرة الأجنبية التي كانت و لا تزال تدير شؤونه و تستأثر بثرواته و خاصة النفطية منها، بدءا بالتوغل العنيف للاستعمار البرتغالي في القرن 16، إلى جانب مجيء الاستعمار الهولندي و الفرنسي، و من ثم احتكار السيطرة و تحويل الخليج إلى القبضة البريطانية لأكثر من 150 سنة متواصلة، أين كانت في هذه

[29] عبد الخالق عبد الله، ***النظام الإقليمي الخليجي***، (الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1998)، ص ص 9-11.
[30] ***المرجع نفسه***، ص 23

المنطقة بصفة مطلقة إلى غاية 1971م، لكن هذا الانسحاب جاء متزامنا مع الاهتمام الأمريكي بشؤون هذه المنطقة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة السياسية الحاكمة و أصبحت دول النظام الإقليمي الخليجي أمام حقيقة أن أمنهم و استقرارهم و مصيرهم و مستقبلهم هي كلها قضايا خارجة عن سيطرتهم المباشرة، فالخليج هنا أصبح بكل المعايير و المقاييس السياسية و العسكرية و الإستراتيجية خليج أمريكي.

على غرار هذه العلاقة الإجبارية بين النظام الخليجي و النظام العالمي فإن علاقته مع النظام الإقليمي العربي هي علاقة تبادلية اختيارية وحرة، فهو جزء و امتداد للنظام الإقليمي العربي و منه يستمد هويته و خصوصيته و مشروعية وجوده، حيث يعتبر النظام الاقتصادي العربي الإطار المرجعي للنظام الخليجي، فرغم الارتباط العضوي بينهما فإن علاقتهما تتعدى علاقة الجزء بالكّل، ذلك أن تأثير الجزء في الكّل أخذ في التعاظم و ذلك بحكم التأثير العميق للنفط على مجمل النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي العربي، حيث أعطته الفوائض النفطية وزنا هائلا و استثنائيا في النظام الإقليمي العربي، و انتقال مركز الثقل السياسي و الاقتصادي العربي إلى النظام الإقليمي الخليجي أنشأ حالة رفض و استياء و احتجاج مكبوت و غير معلن[31].

أما عن **السمة الثانية** فهو نظام مأزوم و يعيش حالة دائمة من الصراع و التوتر و عدم الاستقرار، فحالة الصراع و التوتر هذه هي الحالة السائدة و هي القاعدة العامة التي تميز العلاقات الخليجية، في حين أن الاستقرار و الأمن و التعاون و التعايش السلمي هو الاستثناء بالنسبة لكل مرحلة من مراحل بروز و تطور النظام الإقليمي الخليجي. حيث كانت في البداية نزاعاته قبلية، قومية و مذهبية و من ثم تحولت إلى نزاعات سياسية و حدودية، إضافة إلى الخلافات اللفظية و الأيديولوجية خاصة الصراعات بين الطرفين العربي و الفارسي، إذ قضت إيران و الدول العربية سنوات طويلة من الصراع اللفظي حول اسم الخليج، فإيران تصرّ على تسمية هذا الذراع المائي بالخليج الفارسي، في حين يؤكد العرب في الطرف الآخر على أن الخليج هو خليج عربي، و هذا الصراع حول التسمية ذو اعتبارات سياسية محضة و أبعاد إستراتيجية عميقة تتعلق بمن له السيطرة و الهيمنة و السيادة على النظام الإقليمي الخليجي و من يدير شؤونه، فهذا الخلاف يعكس رؤى قومية مختلفة لهذه المنطقة من العالم.

---

[31] ***المرجع نفسه***، ص ص 24- 25.

هـذا الصـراع اللّفظـي حـول اسـم الخلـيج لـيس بالصـراع الوحيـد فـي المنطقـة، بـل صـراعاتها مختلفـة، متنوعـة و تراكميـة، فالمشـكلة التـي يعتقـد أنهـا سـويت و تـم تجاوزهـا عـادة مـا تثـور مـن جديـد و تكـون أكثـر حـدة، علـى سـبيل المثـال الصـراعات حـول احـتلال إيـران للجـزر الإماراتيـة الـثلاث: طنـب الصـغرى *، طنـب الكبـرى** و جزيـرة أبـو موسـى***. و هنـاك نزاعـات خليجيـة- خليجيـة [32]مرتبطـة بحـدود النظـام الإقليمـي الخليجـي، لكـن هنـاك أخـرى أكثـر تـدويلا و اسـتقطابا للاهتمـام العـالمي، فعـادة مـا تكـون هـذه الخلافـات محليـة عـابرة لكنهـا تتحـول إلـى خلافـات مستعصـية تسـتدعي التـدخل الأجنبـي و الخـارجي و القيـام باسـتثمارها و تأجيجهـا ثـم تحويلهـا إلـى حـروب مـدمرة و مكلفـة تهـدر الطاقـات و الثـروات، و لعـل أحسـن مثـال علـى ذلـك هـو حـرب الخلـيج الأولـى التـي دامـت أكثـر مـن ثمـاني سـنوات راح ضـحيتها مـا يقـارب مليـون قتيـل و خسائر مادية تجاوزت 105000 مليار دولار.

و رغـم انتهـاء هـذه الحـروب فالأوضـاع مـا تـزال غيـر مسـتقرة أمنيـا و سياسـيا، فهـذه الأخيـرة أدت إلـى التواجـد العسـكري الأمريكـي و الأجنبـي فـي المنطقـة الـذي لـم يجلـب الأمـن للنظـام الخليجـي، بـل علـى العكـس أصـبح أكثـر اضـطرابا فـي سـعي دائـم لإيجـاد صـيغة أمنيـة مقبولـة تضـمن حيـاة بعيـدة عـن المغـامرات و النزاعـات الداميـة المتكـررة، و التـي غالبـا مـا تكـون مرتبطة بالدرجة الأولى بعامل النفط و القدرة على استغلاله[33].

بالتـالي يمكـن القـول أن النظـام الإقليمـي الخليجـي لا يتسـم بالضـرورة بالاسـتقرار، فوجـود ذلـك النظـام لا يعنـي وجـود الاسـتقرار و التعـاون و انعـدام الصـراعات و النزاعـات بـين دولـه، بـل ربمـا كانـت حالـة الصـراع و التـوتر و لـيس الأمـن و الاسـتقرار هـي السـمة الغالبـة لـذلك النظـام كمـا هـو الحـال فـي النظـام الإقليمـي الخليجـي. فلـم يكـن هـذا النظـام منـذ ولادتـه و خـلال المراحـل المختلفـة التـي مـرّ بهـا، بمنـأى عـن الأطمـاع و التـأثيرات الخارجيـة، لـذا فـإن منطقـة الخلـيج منـذ أمـد بعيـد هـي بـؤرة مـن بـؤر التـوتر و الصـراع السـاخن، سـواء بـين دولهـا التـي لا تخلـو علاقاتهـا مـن صراعات و خلافات حدودية، أم بين وحدات النّظام و القوى الخارجة عنه و الطامعة فيه.

---

[32] عبد الرزاق بن سليمان بن أحمد أبو داود، **قضايا الحدود السياسية في العالم العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية**،12أوت 2012،ص 22. https://maktoob.forums.yahoo.com

[33] **المرجع نفسه**، ص ص 26- 29.

*طنب الصغرى تبعد مسافة 90 كلم عن الساحل العربي و تقع على بعد 8 أميال على الغرب من جزيرة طنب الكبرى، و تتبع لإمارة الشارقة.

**طنب الكبرى تقع في الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، و تبعد عنها 50 ميلا، و تبلغ مساحتها حوالي 9 كلم^2 .

*** أبو موسى تقع على بعد 94 ميلا من مدخل الخليج عند مضيق هرمز، و تبعد عن مدينة الشارقة بحوالي 45 ميلا، و تبعد عن الساحل الإيراني بحوالي 75 كلم.(يحيى حلمي رجب، ***أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية***، (د ب ن، العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، ط1، 2006)، ص330 ، 331.

فهنـاك الخلافـات الحدوديـة بـين الـدول الخليجيـة العربيـة بعضـها بـبعض مثـل الخـلاف الحـدودي بـين الكويـت و العـراق، الخـلاف الحـدودي بـين قطـر و البحـرين حـول جـزر "حـوار" و الـذي تـم حلـه عـن طريـق القضـاء الـدولي، إضـافة إلـى الخـلاف الحـدودي السـعودي القطـري الـذي لم يخل من إثارة التوترات بين البلدين من حين إلى آخر.

كـذلك هنـاك الخلافـات الحدوديـة بـين إيـران و الـدول الخليجيـة العربيـة، خاصـة العـراق و الإمـارات و البحـرين: فمشـكلة شـط العـرب بـين العـراق و إيـران قـادت البلـدين إلـى حـرب دامـت ثمـاني سـنوات اسـتنزفت فيهـا الطاقـات و المـوارد الخليجيـة و فتحـت المجـال أمـام التـدخل الأجنبـي و هناك كذلك قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة من طرف إيران.

فالتهديـد الأمنـي لـدول الخلـيج لا يـأتي مـن القـوى الاسـتعمارية الكبـرى فقـط و إنمـا قـد يكـون تهديـدا إقليميـا داخليـا ينبـع مـن داخـل النظـام الإقليمـي الخليجـي ذاتـه، فـإيران هـي مصـدر تهديـد فعلـي للـدول الخليجيـة، إذ لا تعتـرف بـالبحرين كدولـة بـل تعتبرهـا جـزءا مـن أراضـيها و لا تعتـرف باسـتقلال معظـم الـدول الخليجيـة كمـا جـاء علـى لسـان قـادة ثورتهـا الإسـلامية بقيـادة الخمينـي، ففـي هـذا الصـدد أطلـق أيـة الله العظمـى "صـادق روحـاني"و هـو أحـد كبـار مراجـع التقليـد فـي " قـم" تصـريحاته عـن البحـرين، مطالبـا بضـمها باعتبارهـا جـزءا مـن إيـران، كمـا أنهـا قامـت بـاحتلال الجـزر الإماراتيـة فعـلا، فهـي بهـذه الأفعـال و الأعمـال تمثـل مصـدر تهديـد فعلـي للأمـن الإقليمي الخليجي.

تحتـل إيـران موقعـا اسـتراتيجيا علـى ضـفاف الخلـيج العربـي، و تشـرف علـى أطـول مسـافة للشـواطئ الشـرقية للخلـيج، و تقـع علـى الجانـب المقابـل لكـل مـن الإمـارات و السـعودية و قطـر و البحـرين و عمـان و الكويـت، و تـتحكم فـي مضـيق هرمـز و المـدخل الشـمالي للخلـيج مـع العـراق و الكويـت، تملـك قـوة بشـرية و عسـكرية هائلـة، مسـاحة جغرافيـة شاسـعة، إذ تشـغل نحـو 1.647.000 كلـم^2 و يزيـد سـكانها عـن 50 مليـون و هـي أكبـر قـوة عسـكرية فـي المنطقـة بعـد العراق[34].

[34] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 30، 31.

شكلت الحرب العراقية الإيرانية إضافة للثورة الإيرانية أهم مصادر القلق و التوتر في النظام الإقليمي الخليجي، إذ عملت إيران على السيطرة لفرض إرادتها المتعلقة بالتوجهات من ناحية، و لاعتقادها أن ذلك من أهم واجبات إيران الدينية العالمية من ناحية أخرى[35].

تميزت الملامح الأساسية للنظام الإقليمي الخليجي خلال الفترة الممتدة من 1981م -1988م بسلبية التفاعلات الخليجية الإيرانية، و ايجابية التفاعلات الخليجية-العراقية، الأمر الذي جعل منه نظاما بتفاعلات توترية، كان من أهم أسبابها ما قدمته الثورة الإيرانية من أفكار إيديولوجية مثلت خطورة على الأمن و الاستقرار للنظام برمته.

لقد عمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة 1979م عبر سياستها الخارجية إلى إظهار القدرة على اختراق الأنظمة السياسية الخليجية و ولّد ذلك شعورا قويا بالتوتر و الريبة من إيران لدى دول الخليج، فتدعمت العلاقات و تعززّت فيما بينها من جهة، و مع العراق من جهة أخرى و ذلك في مواجهة الخطر المشترك[36].

المبحث الثالث: قدرات و إمكانيات القوة في النظام الإقليمي الخليجي و آثارها السلبية

المطلب الأول: قدرات و إمكانيات القوة في النظام الإقليمي الخليجي

إن قوة الدولة و طبيعة علاقاتها في محيطها الإقليمي و الدولي، تحددان الدور الذي تؤديه في الحياة السياسية إقليميا و دوليا، و تبرز هذه القوة بمقدار تفاعل عناصرها و مكانتها. فكلما حدث تغير في القدرات المكونة لهذه القوة تغير تبعا لذلك حجم قوة الدولة و دورها و فاعليتها على مسرح الأحداث.

تعتبر القوة فعل اجتماعي، حيث تتخلل علاقات القوة كل مجتمع من المجتمعات، و كذلك في العلاقات بين الدول. فلكل دولة أهداف و استراتيجيات تسعى إلى تحقيقها إقليميا و دوليا و حتى داخليا. و هذا ما يتطلب توافر عناصر قوة معينة حتى تستطيع الدولة أن تحقق ما تصبو إليه، إذ يرى كل من **" هارولد لاسويل Harold Lasswell"** و **" ابراهام كابلان Ibraham Kaplen"** أن القوة تعني " المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع" أما **"هانز مورغنتو Morganthou"** فيرى أن القوة هي " القدرة على التحكم في أفكار و أفعال الآخرين" في حين يعرفها **"مودلسكي Modelski"**، و هو من أبرز من تناولوا

[35] رضوان محمد قازان، ***مجلس التعاون الخليجي: العوامل المحلية و الاقليمية و الدولية المنازعات بين الدول***، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2010)، ص 96.
[36] ***المرجع نفسه***، ص 94.

مفهوم القوة بأنها " قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوافرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول لأخرى".

و عليه و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإمكانات و القدرات التي تحدد قوة الدولة التي تمتلكها مجموعة الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي الخليجي في مقابل ما تمتلكه إيران من مقومات قوة، لمعرفة نمط توزيع القوة ما بين إيران و الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي الخليجي، و لهذا سنتناول مجموعة العناصر و المكونات و المقومات التالية[37]:

- الموقع الجغرافي و المساحة (الإمكانيات الجغرافية).
- الطبيعة الديمغرافية (الإمكانات السكانية).
- عناصر القدرة الاقتصادية (الإمكانات الاقتصادية).
- القدرة العسكرية.

❖ **الإمكانيات الجغرافية:**

تعتبر البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي أحد مصادر قوته أو ضعفه، حيث تؤثر البيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع و مساحة و تضاريس بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة الدولة لسياستها الخارجية، و بالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، كما تحدد إلى حد كبير التهديد الموجه إلى أمنها و مصادره. و في هذا الإطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية، المعروفة بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من **"ماهان ، ماكندر و راتزل"** التي تستند على التأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية و قدرتها على بناء قوتها البرية و البحرية، إلا أن هذه النظريات بدأت في التراجع في ظل التطور الثقافي في مجال الاتصالات و المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، إذ لم تعد الجغرافيا هي المحدد الأساسي للسياسة الخارجية للدول[38].

إن الموقع المتميز لمنطقة الخليج و ما تحويه أراضيه من ثروات نفطية جعل منها حلما للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية و الموقع الاستراتيجي، فصارت هذه المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية. فمنطقة الخليج من الناحية

---

[37] العتيبي، **مرجع سابق**، ص ص 40- 42.

[38] محمد طه بدوي، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية***، (بيروت، دار النهضة، د ط، د س ن)، ص ص 137- 142.

الإستراتيجية منطقة تتوسط العالم القديم، و تمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى و الأقصى، و تحوي على أكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي، فكل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة[39].

موقعها الجغرافي:

يقع الخليج في جنوب غرب آسيا، و هو عبارة عن ذراع مائي يتصل طرفها الجنوبي بخليج عمان، فالبحر العربي ثم المحيط الهندي، و يمتد من المحيط الهندي في اليابسة و يفصل بين إيران و شبه الجزيرة العربية. و ينحصر بين خطي عرض 24° و 30° شمالا و خطي طول 48° و 57° شرقا، يبلغ طوله من مدخله عند مضيق هرمز* و حتى مدخل شط العرب حوالي 2000كلم، و يبلغ أقصى عرض له 350 كلم في حين يتراوح أقصى عمق 300 قدم في الجزء الجنوبي و 120 قدما في شمال الخليج، و يبدو الخليج مثل بحيرة راكدة مغلقة فيما عدا منفذ بحري واحد ألا و هو هرمز بعرض يتمحور ما بين 40 و 60 كلم الذي يربط الخليج بالعالم[40].

يعتبر مضيق هرمز **(ملحق 2)** مدخل الخليج، و تطل على هذا المضيق كلّ من إيران من الجهة الشرقية و عمان من الجهة الغربية، يعتبر المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية التي تطل على البحر الأحمر، و عمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عمان، و الإمارات العربية المتحدة التي أقامت ميناء "خورفكان" ليعتبر مخرج بديل لصادراتها. يعتبر مضيق هرمز مضيق دولي تمر به السفن في طريقها من خليج عمان إلى الخليج العربي، و تكمن أهميته في كونه ممرّا مائيا تعبر منه الصادرات النفطية الخليجية، كما تعبر منه واردات دول المنطقة من أنحاء العالم[41].

تبلغ المساحة الإجمالية للخليج من العراق و حتى سلطنة عمان 225000كلم^2 ، و تتفاوت الدول المطلة على الخليج من حيث امتداد سواحلها، و من أطول سواحله نجد الساحل الإيراني بطول 1200كلم أي ما يعادل 36 % من إجمالي طول السواحل، و تأتي بعد ذلك

---

[39] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 43- 44.

[40] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص31.

*سمي بمضيق هرمز نسبة إلى جزيرة تقع فيه و تبعد عن الشاطئ الإيراني ب 02 كلم، و كانت إيران تسيطر على المضيق قبل الفتح الإسلامي، ثم استولى عليه العرب عام 110م ثم استعادته إيران عام 1262م، و في عام 1507م وقع تحت السيطرة البرتغالية بعد مهاجمة أسطولها على المنطقة و السيطرة على معظم أجزاءه و استمرت هذه السيطرة حوالي 100عام لحين استعادته من طرف الشاه عباس الأول إمبراطور إيران إلى السيطرة الفارسية عام 1621م بمساعدة القوات البريطانية و ظل هذا المضيق مركزا تجاريا في منطقة الخليج بعد زوال القوات الاستعمارية عن المنطقة(يحي، **مرجع سابق**، ص 31) .

[41] ***المرجع نفسه***، ص ص 11 – 32.

الإمارات بساحل طوله 800كلم، تليها السعودية بساحل طوله 550كلم، فقطر بساحل طوله 380كلم، تتبعها الكويت ب 200كلم، ثم البحرين ب 130كلم، أما عمان فان سواحلها الأساسية تتواجد خارج الخليج و لا يزيد طول الساحل العماني على مضيق هرمز عن 90كلم، كما أن العراق و التي هي دولة مهمة في النظام الإقليمي الخليجي ليس له سوى ساحل قصير لا يتجاوز طوله 15كلم[42].

تمتلك السعودية أكبر مساحة تقدر ب 2.24 مليون كلم^2، أي حوالي 49 % من إجمالي مساحة هذه الدول و التي تقدر ب 5.4 مليون كلم^2، تليها إيران بمساحة قدرها 106 مليون كلم^2، فالعراق التي لا تتجاوز مساحتها 450 ألف كلم^2، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الإقليمي الخليجي حيث لا تزيد مساحتها عن 600 كلم^2، أما قطر فتبلغ مساحتها 11000 كلم^2.

بهذا يمكن القول أن دول النظام الإقليمي الخليجي تتفاوت من حيث الإمكانات الجغرافية تفاوتا شديدا، ففي الوقت الذي لا تزيد فيه مساحة البحرين عن0.13 %، قطر 0.2 %، الكويت 0.3 % من مساحة هذا النظام فإن إيران و السعودية تستأثران عن 85 %من مساحة هذه الدول[43].

إنّ إيران و إلى جانب امتيازها عن باقي دول المنطقة بامتلاكها أكبر سواحل الخليج ب 1200 كلم، نجدها تحتكر لوحدها 36 % من إجمالي السواحل في مقابل العراق التي تمتلك نسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.5 %مع العلم أنها تمتلك نفس القدر من الحضور و التأثير في الأوضاع السياسية و الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي. و إلى جانب طول سواحل إيران فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي[44]. كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكّنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، ما يضيف إليها مصدرا من مصادر القوة و ما يجعل القوى الكبرى تتفادى الاصطدام معها.

فالنظام الإقليمي الخليجي يشير إلى تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية التي جعلتها تحظى باهتمام وتركيز دولي كبير، فهذه المنطقة اكتسبت أهمية كبيرة و واسعة في الإستراتيجيات العالمية كونها تحمل قيمة إستراتيجية و جيوبوليتكية و أمنية و اقتصادية

---

[42] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص 30.
[43] ***المرجع نفسه***، ص 31.
[44] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 44.

و عسكرية متميزة، جعلت منها إحدى الركائز في التوازنات الدولية[45]. فيظهر الموقع الجغرافي للخليج القوة الجيوستراتيجية الكبيرة و الممثّل لواحد من عناصر التوازن الإستراتيجي و الذي جعل منه واحدا من الخلجان الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم[46]. و مكانيا تتشكل منطقة الخليج من ساحلين شرقي و غربي، حيث تسيطر على الأول إيران في حين يشكل الثاني الساحل الشرقي لجزيرة العرب و الذي يتشكل من قسم جنوبي يعرف بخليج عمان حيث مسقط، و يمتد هذا الجزء شمالا فتتشكل على ساحله قواعد لقبائل عربية تتقارب في الأنساب و تتشابه في الأصول و تتماثل في نمط المعيشة و التي أصبحت بعد ذلك دولا سواء إمارات أو مماليك أو سلطنات[47].

و تعد منطقة الخليج ركيزة و مفصلا إستراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق و الغرب، كما تقع في محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا و الشرق الأوسط و غرب آسيا و جنوب شرق آسيا. فالموقع الجغرافي و الإستراتيجي لمنطقة الخليج جعل كلّ دولة تبحث عن سيادة عالمية فيها، و عليه حظي باهتمام دولي و إقليمي كبير، الأمر الذي لا تخرج عنه إيران خاصة و أنها تشكل جزء من المنطقة، و هذا الاهتمام تزايد نتيجة الأهمية الجغرافية و التي ترتب عليها الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية.

جدول القدرات و الإمكانيات الجغرافية:

الدولة	طول الساحل على الخليج (كلم)	نسبة طول الساحل %	المساحة (كلم^2)	نسبة المساحة %
الإمارات	800	24	77 ألف	1.7
البحرين	130	4	600	0.1
العراق	15	0.4	450 ألف	10
عمان	90	2.6	300 ألف	0.6
الكويت	200	6	17 ألف	0.3

[45] اسماعيل صبري مقلد، ***أمن الخليج و تحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات***،(الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1984)، ص 9.

[46] ظافر محمد العجمي، ***أمن الخليج العربي تطوره و إشكاليا ته من منظور العلاقات الإقليميةو الدولية***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص 47.

[47] ياسين سويد، ***الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع و خيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص 27.

قطر	380	1	11 ألف	0.2
السعودية	550	16	2.2 مليون	49
إيران	1200	36	1.6 مليون	35
الإجمالي	3365	100	4.47	100

المصدر: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، ص 41.

❖ **التركيبة السكانية:**

يمثل السكان أساسا بشريا للنمو و بناء القوة العسكرية لأية دولة، خاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية و القدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني، و التوازن بين عدد السكان و الموارد الطبيعية أمر مطلوب، و إلا مثّل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على الاقتصاديات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب و بالتالي قوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية[48].

يبلغ إجمالي عدد سكان هذا النظام 90 مليون نسمة أي ما يعادل 1.6 % من إجمالي سكان العالم الذي يبلغ 5.5 مليون نسمة، في الوقت الذي كان فيه عدد السكان يبلغ 50 مليون نسمة عام 1975م حيث كانت نسبة الارتفاع تقدر ب 40 مليون نسمة[49].

وتعتبر إيران أكبر دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، فإيران كانت تعد الدولة رقم 28 في العالم من حيث عدد السكان عام 1975م ب 24 مليون نسمة، ليصل بعد ذلك بست سنوات (1981م) إلى 57 مليون و هذا ما يعادل 63 % من إجمالي عدد سكان النظام الإقليمي الخليجي، فلا توجد أية دولة تضاهيها في ذلك، حيث تتفوق على هذه الدول مجتمعة من حيث عدد السكان، و يبلغ عدد سكانها نحو 3 أضعاف عدد سكان العراق، و 5 أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، في حين باقي الدول الخليجية فعدد سكانها لا يكاد يذكر بالمقابلة مع إيران[50].

---

[48] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 46.
[49] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص 36.
[50] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 46.

ويمكن تقسيم دول النظام الإقليمي الخليجي من الناحية السكانية :

من حيث الكم إلى ثلاث أقسام:

- **الأول** يضم كل من إيران و العراق و هي دول ذات حجم سكاني كبير نسبيا و لها قاعدة زراعية بجانب القاعدة النفطية، و تعاني فائض في الأيدي العاملة.
- **الثاني** يضم كل من السعودية و سلطنة عمان و هي دول ذات حجم سكاني متوسط و تغطي الصحراء معظم أرجاءها و تعاني من نقص في الأيدي العاملة خاصة الفنية (العمالة).
- **الثالث** و يضم كل من الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، و هي دول المدينة حيث تضم العاصمة معظم السكان و تعتمد اعتمادا كليا على النفط، و تعاني كذلك من نقص في الأيدي العاملة و بدرجة كبيرة[51].

أما من حيث النوع:

فإن سكان الخليج ينتمون إلى حضارة مشتركة و الغالبية العظمى مسلمة. إن أغلبية سكان الساحل هم من العرب بما في ذلك سكان الساحل الإيراني الذين ينتمون لعرب بني تميم و بني كعب الذين أسسوا إمارة المحمرة، و التي كانت حتى عام 1925م إمارة مستقلة تمارس علاقات خارجية منفصلة عن إيران، و كذا سكان إمارة "لنجة "و التي كانت تابعة لأسرة القواسم من الإمارات العربية المتحدة.

تشكل الجاليات العربية التي تعيش في إيران 5 %من عدد سكانها، في المقابل هناك جاليات إيرانية عاشت سنوات طويلة و امتزجت في البنية السكانية في كل من الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، و حتى العربية السعودية، بالإضافة إلى وجود جالية إيرانية كبيرة تعيش في العراق تقيم حول الأماكن المقدسة في مدينة النجف و كربلاء[52].

تتسم القاعدة السكانية العالمية بالتعدد، فالمجتمعات البشرية مكونة أساسا من جماعات، أقليات، تركيبات مذهبية و طائفية و قومية و لغوية و سلاليّة، و مجتمعات النظام الإقليمي الخليجي ليست استثناءا لهذه القاعدة، فالتجانس التقليدي لم يكن مطلقا، كما أن هذا

[51] عبد الخالق، ***المرجع نفسه***، ص 36.
[52] ***المرجع نفسه***، ص ص 38- 39.

التجانس لم يعد معاشا حتى ضمن الدولة الواحدة مهما حاولت هذه الدولة التغطية على الفروقات القائمة بين الجماعات و الطبقات و الأقليات[53].

و إيران بحكم كونها أكبر دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، ليست وحدة سكانية متجانسة، فهي عبارة عن خليط من القوميات و الجماعات اللغوية المتنوعة، فبالإضافة إلى القومية و اللغة الفارسية التي تشكل 50 % من القوميات، هناك أيضا القومية الأذربيجانية 20 % ، الغلينية 6 %، البختبارية 5 %، الكردية 5 %، و العربية 5 %و المازندرانية 4 %. إضافة إلى هذه الجماعات اللغوية المنفصلة و التي لم تتمكن من الاندماج في القومية الفارسية، فإن إيران تضم أيضا أقليات مذهبية سنية، زاردشتية و يهودية و التي تعرضت للاضطهاد و الحرمان من الحقوق السياسية و المدنية في ظل حكومة الجمهورية الإسلامية.

إن عدم التجانس السكاني في هذا النظام لا يقتصر فقط على إيران، فالدول العربية أيضا تتسم بالتعددية السكانية، فالعراق أكثرها تعددية لغويا، عرقيا و دينيا، إنها ليست عربية محضة، فبالإضافة إلى الأكراد و التركمان و الفرس و الآشوريون و الأرمن و الكلدانيون، هناك الزيديون و الصائبون. حتى الغالبية العربية و رغم القواسم المشتركة فإنها ليست مجموعة متجانسة مذهبيا، لغويا و فئويا، إذ نجد من الناحية المذهبية فجوة بين السنة و الشيعة التي تحد من التقارب الاجتماعي و السياسي و الاختلاف في الحياة المدنية و الأرياف، و الاتصال الحضاري المتواصل مع القوميات و الثقافات الفرعية، كلّها عوامل خلقت فوارق مهمة بين العرب.

أما بالنسبة للدول الأخرى العربية، فعلى الرغم من قلة سكانها، فهي لا تخلو من التعددية المذهبية و الطائفية إضافة إلى التعددية القبلية، حيث لا تزال هذه الأخيرة محتفظة بقوتها و نفوذها المعنوي في معظم هذه الدول، لكن على الرغم من قوة القبيلة فإنها أخذت تتداخل مع تعددية سكان المدن المكوّن من خليط من الفئات و الطبقات و الجماعات الاجتماعية الحديثة المتعايشة مع الجاليات و الأقليات الطائفية و القومية الأخرى. فالشيعة يمثلون 25% من سكان الكويت، 20 % من سكان السعودية و 75 % من سكان البحرين، و الإباضية

[53] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 46.

تمثل 75 % كذلك من سكان عمان، إلى جانب فئة البدو التي برزت كفئة اجتماعية متميزة ضمن التركيبة السكانية لدول الخليج خاصة في الكويت بنسبة 25 % من إجمالي السكان[54].

❖ **الإمكانيات الاقتصادية للنظام الإقليمي الخليجي:**

يؤدي الاقتصاد دورا مهما في تحديد قوة الدولة، بل أن القوى الاقتصادية هي المؤثرة في الساحة الدولية، خاصة بعد أن تراجعت الأداة العسكرية لمصلحة الأداة الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية و السياسات الخارجية، وتشمل قوة الدولة الاقتصادية عددا من العناصر الرئيسية، كالناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه، نسبة الصادرات، الأراضي الصالحة للزراعة، إنتاج الطاقة الكهربائية، إنتاج النفط و الغاز الطبيعي و كذا نسب التضخم.

و بالرجوع إلى دول النظام الإقليمي الخليجي نجد أن النفط هو العنصر الحاكم و الأكثر وضوحا و تأثيرا، و لا يوجد عامل آخر يضاهي النفط في تأثيره و أهميته بالنسبة لمجريات الأحداث اليومية في هذا النظام، الأمر الذي أدى إلى تسميته بالنظام النفطي، فهذا النظام في أساسه نظام لا توجد أهمية تذكر له خارج دائرة النفط الذي يعتبر أساس وجوده، و دونه سوف يفقد حضوره و حيويته الدولية و الإستراتيجية التي يتمتع بها، لما تملكه دوله من الثروة النفطية التي أخذت تتدفق من أراضيه بكميات كبيرة. إذ نجد دخل دوله الثماني من النفط قد ارتفع من 20 مليار دولار عام 1970م إلى 200 مليار دولار عام 1980م، ليصل إجمالي إيرادات النظام الإقليمي الخليجي من النفط عام 1979م فما فوق إلى حوالي 3000 مليار دولار[55]، و هكذا نقلت هذه الدول من طور النظم القبلية الريعية إلى دول حديثة متكاملة.

و النفط لوحده نجده يساهم ب 80 %من صادرات تلك الدول، و في 90 % من مصدر عملاتها الأجنبية و نحو 40 % من الناتج القومي الإجمالي فيها، مع العلم أن هذه الدول عمدت إلى تنويع مصادر الدخل القومي و عدم الاعتماد على النفط لوحده، فاتجهت إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة القطاع الصناعي، كما عملت على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و كذا مشاريع الرعاية الصحية و التعليمية ما أدى إلى تحقيق درجة عالية من الرفاهية للمواطنين[56].

---

[54] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص ص 39- 40.
[55] أحمد يوسف أحمد، ***تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية***، (القاهرة، دار المستقبل، د ط، 1985م)، ص 54.
[56] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 49.

تعتبر المملكة العربية السعودية أغنى دولة في النظام الإقليمي الخليجي بنصيب قدره 1500 مليار دولار أي 50 % من إجمالي الثروة النفطية في هذا النظام، هذا الغنى النفطي الذي تتمتع به هذه الأخيرة ليس على مستوى نظامها الإقليمي فحسب، بل هي أهم دولة نفطية في العالم ككل، حيث تمتلك احتياطا نفطيا يصل إلى 300 مليار برميل، و تأتي كل من العراق، الكويت و الإمارات العربية المتحدة و إيران في المرتبة الثانية باحتياطي 100 مليار برميل لكل دولة، و هي أيضا تحوي على أكبر عدد من الحقول النفطية العملاقة التي تم اكتشافها[57].

فتضم أراضي هذا النظام ما يقارب 70 % من النفط العالمي، و تمتلك أكثر من 700 مليار برميل من إجمالي احتياطي النفط العالمي الذي يقدر بحوالي 1000 مليار برميل، الأمر الذي جعل منها أكثر دول العالم إنتاجا و تصديرا لهذه المادة، و لا توجد مجموعة أخرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافيا تنافس دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث الاحتياطي النفطي، و على عكس الاحتياطي النفطي العالمي الآخذ في الانخفاض فإن نفط الخليج يزداد سنويا رغم كل الإنتاج و التصدير اليومي. فرغم زيادة حجم الصادرات إلا أن احتياط دول هذا الإقليم في زيادة و بشكل مستمر و متواصل منذ اكتشافه و بالضبط في 1908م في إيران، حيث ارتفع الاحتياط النفطي الإقليمي الخليجي من 50 مليار برميل إلى 370 مليار برميل سنة 1980م[58] .

هذه الحقائق النفطية جعلت من شخصية النظام الإقليمي الخليجي مرتبطة ارتباطا شديدا بالنفط و جعلت اقتصاديات دوله اقتصاديات مرتبطة به، فهي تتسع مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، و تنخفض مع انخفاض هذه الأسعار، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي كونها تعتمد على هذا المصدر الوحيد في مشاريعها التنموية. و لعل عقد السبعينات هو العقد الذي شهد تدفق العائدات النفطية، أتيحت فيه لهذه الدول فرصة زيادة الاستهلاك و الادخار، حيث استطاعت تمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، عكس ما شاهدته فترة الثمانينات من هبوط في الطلب العالمي على النفط و خاصة نفط الخليج، ما أدى إلى انهيار أسعاره و بالتالي انخفاض إيرادات النفط للدول الخليجية، ما جعلها تعاني من عجز في ميزانيتها و مدفوعاتها و انخفاض مستوى

---

[57] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص 43.
[58] ***المرجع نفسه***، ص 73.

الخدمات الاجتماعية خاصة مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أين تزايدت الأعباء الأمنية و النفقات الدفاعية.

المطلب الثاني: الآثار السلبية الناجمة عن قدرات و إمكانات النظام الإقليمي الخليجي

يعد البناء الجغرافي لأي نظام إقليمي في العادة أهم عوامله الثابتة و المستقرة، على عكس ذلك و فيما يتعلق بالنظام الإقليمي الخليجي، فإن معطياته الجغرافية تعد مصدرا من مصادر عدم استقراره، فالوضع الجغرافي لدول النظام الإقليمي الخليجي قد أسهم في حالة عدم الاستقرار السياسي و الأمني في منطقة الخليج، من خلال نزاعات الحدود التي ثارت بين دوله، إذ تتميز دول هذا النظام بحالة من التوسع و الانكماش الدائمين، فتارة تتمدد دولة على حساب الدول الأخرى و تارة تنكمش مساحة دولة لتزيد من مساحة الدول الأخرى.

يعود سبب المشاكل الحدودية المفروضة من طرف بريطانيا و التي عملت على رسم و تقطيع المنطقة لاعتبارات سياسية و نفطية دون مراعاة الاعتبارات التي تكفل التكامل و الانسجام، هذا ما هو إلا دليل على أن هذه الحدود لم توضع بطريقة عشوائية، و إنما وضعت بما يسمح بخلق المشاكل و القلاقل لما يضمن تدخلها في المنطقة، و الطريقة التي وضعت بها هذه الحدود جعلت كل دولة تنتظر الفرصة لتغييرها و تحريكها بحيث لا تنتهي مطالب كل دولة بأراضي الدول الأخرى، و أن القبول بالحدود القائمة غير مقبول.

تتسم المشكلات الحدودية بين الدول المكونة للنظام الإقليمي الخليجي بالتعقيد[59]، حتى في حالة وجود اتفاقيات دولية عادة ما يتم اختراقها، و أحسن دليل على ذلك ما حدث بين العراق و إيران بعد اختراق العراق لمعاهدة الجزائر التي أبرمت عام 1975م، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب دامت لثماني سنوات، فالمشكلات الحدودية القائمة بين العراق و إيران تعد من أكثر المشاكل الحدودية المستعصية في النظام الإقليمي الخليجي بما في ذلك النزاع حول شط العرب. و الخلافات بين كل من العراق و إيران عادة ما تتداخل و تختلط بالملابسات السياسية و الإيديولوجية، هذا إلى جانب المشاكل بين هاتين الأخيرتين، فإن لإيران قضايا حدودية قديمة مع الدول العربية الأخرى في النظام الإقليمي الخليجي، فقد كانت لإيران مطالبة بالأراضي البحرينية كونها تعتبرها جزء من أراضيها.

[59] سها رجب، ***نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد و العشرين***، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، الطبعة الأولى، 2009)، ص ص 261.

إلى جانب النزاع الحدودي بين العراق و إيران حول شط العرب، و النزاع الإيراني البحريني نجد النزاع الإيراني - الإماراتي و الذي يدور حول قضية الجزر الثلاث، حيث قامت إيران باستغلال إعلان بريطانيا انسحابها من المنطقة و إعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت جزيرتي "طنب الصغرى و الكبرى" قبل يومين من انسحاب القوات البريطانية في 30 نوفمبر 1971م، و قبل يوم من احتلالها لهاتين الجزيرتين وقعت إيران مذكرة تفاهم حول جزيرة "أبو موسى" مع حاكم إمارة الشارقة نهاية نوفمبر 1971م الشيخ خالد بن محمد القاسم بواسطة مبعوث شخصي للوزير الخارجي البريطاني أنذاك **"إليك دوغلاس هيوم"**، حيث صرح الشيخ بأن الاتفاق تم قسرا و تحت الضغط و التهديد باحتلال أبو موسى بالقوة و القهر في حالة عدم التوصل إلى حل مرض لصالح إيران، حيث كان شاه إيران محمد رضا بهلوي على استعداد في 16 فيفري 1971م لاحتلال هذه الجزر بالقوة إن اقتضى الأمر ذلك. و مع إعلان قيام دولة الإمارات 2 ديسمبر 1971م عمدت على المطالبة بحقها في استرجاع سيادتها على هذه الجزر و الذي استمر حتى بعد الثورة الإسلامية الإيرانية و سقوط الشاه إلى يومنا هذا.

قامت إيران باحتلال الجزر الثلاث نظرا لأهميتها الجغرافية و الاقتصادية، حيث تحتل موقعا استراتيجيا مهما، إذ تشرف على مضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتيجية [60] و الذي يمر عبره البترول العربي، كما تمثل مركزا للمراقبة يمكن من خلالها رؤية سواحل العراق و إيران و السعودية، و بالتالي فهي هامة في توفير الحماية الإستراتيجية العسكرية و تأمين قسط من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج، فمن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائي بالنسبة لمداخل و مخارج الخليج العربي، و يتحكم في حركة الإمدادات النفطية في مضيق هرمز[61].

إلى جانب المشاكل الحدودية بين إيران و المملكة العربية السعودية و التي حسم بعضها باتفاقية 1978م في حين ظلت الحدود البحرية بين إيران و المنطقة المحايدة بدون تسوية نهائية لتداخل الجزر و صعوبة وجود نقطة قياس متفق عليها. و بهذا يمكن القول أن المشكلات المتكررة بين إيران و الدول العربية في النظام الإقليمي الخليجي هي رمز للرصيد العام للعلاقات بين الجانبين بما يحويه من أعباء الماضي و مؤثرات الحاضر و طموحات المستقبل.

---

[60] ادريس محمد السعيد، ***النظام الإقليمي للخليج العربي***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص 124

[61] رجب، ***مرجع سابق***، ص ص 262 - 263.

إن النزاعات الحدودية داخل النظام الإقليمي الخليجي لا تقتصر على إيران و جيرانها العرب، ذلك أن ما بين الدول العربية من النزاعات بنفس القدر من التعقيد و الخطورة، حيث يطالب العراق بالكويت كجزء لا يتجزأ من أراضيه، إذ قام في أكثر من مرة محاولة ضم الكويت بالقوة مع العلم أن الحدود بين البلدين تم تعيينها رسميا منذ ثلاثينيات القرن العشرين و مع هذا لم يتمكن العراق من تجاوز الاعتبارات السياسية و المصلحة التي تدفع قادته لإثارة الحدود مع الكويت بين الحين و الآخر.

هذا و إلى جانب النزاع الحدودي بين العراق و الكويت، نجد المملكة العربية السعودية في حالة دائمة من الخلافات الحدودية كالنزاع بينها و العراق، النزاع السعودي الإيراني و النزاع السعودي الإماراتي، ضف إلى ذلك نزاعها مع قطر، عمان و كذا كل من الكويت و اليمن، بحيث يدور النزاع بين السعودية و اليمن حول إمارة الأدارسة التي يدعي كل طرف سيادتها، إذ ترى اليمن أن المنطقة المتنازع عليها هي جزء من أراضيها و في المقابل ترى السعودية أن هذه الإمارة بشقيها الشرقي و الغربي-الجنوبي كانت تدين بالولاء لأمراء الدّرعية منذ قيام الدولة السعودية الأولى في النصف الثاني من القرن 12[62] ، و أول اتفاقية وقعت بين الطرفين كانت في الطائف 1934م بما يعرف باتفاقية الطائف بين الملك **عبد العزيز آل سعود** و الإمام **يحي** إمام المملكة المتوكلية، حيث يرى اليمنيون أن ما ورد فيها هو تنازل من **"الإمام يحي"** على أرض يمنية للجانب السعودي.

كما نجد مجموعة من النزاعات الحدودية الصغيرة فيما بين الدول الصغيرة في النظام الإقليمي الخليجي كالنزاع بين قطر و البحرين اللتان ينحصر النزاع بينهما حول عدد من الجزر و الأراضي الواقعة بينهما، و هي منطقة "الزبارة" في اليابسة القطرية، و مجموعة جزر "حوار" و جزر "فشت"، فهذا النزاع بين البلدين مرتبط بحقيقة أن قطر كانت جزء من البحرين ثم انفصلت كإمارة مستقلة و قامت بريطانيا بتأكيد ذلك الأمر الذي ترتب عنه الخلاف[63].

كما تعاني قطر من ضغوطات حدودية مع عمان، بالإضافة إلى سلسلة النزاعات الحدودية الداخلية فيما بين الإمارات السبع المكونة لدولة الاتحاد على أمتار قليلة من الأراضي

---

[62] ***المرجع نفسه***، ص 15.
[63] ***المرجع نفسه***، ص ص 33- 35.

المتداخلة و المبعثرة و التي تتفاقم أحيانا لتصل حد التصادم المسلح بين سكان الدولة الواحدة[64].

فالقاعدة التي تحكم النظام الإقليمي الخليجي فيما يتعلق بالمعطيات الجغرافية هي عدم الاستقرار، حيث ترتبت عنها العديد من النزاعات الحدودية فيما بين الدول المشكلة لهذا النظام، و هذا الأمر ضاعف من عدم الاستقرار السياسي و الأمني عموما، و أن هذه النزاعات غالبا ما يتم استغلا لها من قبل الأطراف الداخلية و الخارجية التي تستفيد من هذا الوضع، أي من عدم الاستقرار في هذا النظام، و من بقاء هذه النزاعات من دون حل نهائي ما يجعل هذا النظام غير مستقر يؤدي إلى التدخل الأجنبي في شؤونه بما يسمح بتحقيق مصالح الأطراف المستفيدة من الوضع القائم فيه.

و إلى جانب عدم ثبات المعطيات الجغرافية، فإن المعطيات الديمغرافية و السكانية، هي أيضا في حالة دائمة من السيولة و تساهم بدورها في عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي ككل. فعدم الاستقرار يتعدى بعده الجغرافي ليصل إلى البناء السكاني الذي يتسم بأنه فريد من نوعه إما من حيث الهجرات السكانية الداخلية التي خلقت علاقات إنسانية متداخلة و روابط اجتماعية متشابكة، أو من الهجرة إلى النفط و التي لا تقتصر على العمالة العربية بل من كافة الجنسيات و من خارج النظام الإقليمي الخليجي، حيث أثرت أبعادها الاجتماعية و الثقافية تأثيرا عميقا على مجمل التركيبة السكانية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة في هذا النظام.

كما كان للانفجار السكاني الكبير مضاعفات أمنية و إستراتيجية عميقة بالنسبة لاستقرار هذا النظام، و سيؤثر على البنية السكانية للدول الصغيرة من حيث كثافة السكان، فالتفوق العددي الإيراني يمثل ضعفا ديمغرافيا لا يتناسب مع المعطيات السكانية السائدة في النظام الإقليمي الخليجي، و يؤكد الخلل القائم في التوزيع السكاني داخل هذا النظام، فعدد سكان إيران يوازي ضعف إجمالي سكان الدول السبع الأخرى التي لا يزيد عدد سكانها عن 35 مليون نسمة مجتمعة، بما في ذلك العراق الذي هو ثاني أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان.

و بالتالي يمكن القول أن القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي تتسم بعدم التجانس الديمغرافي، و تعاني اختلالا واضحا في التوزيع لمصلحة إيران، الأمر الذي جعل

---

[64] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص ص 33- 34.

دولـة مثـل الإمـارات العربيـة المتحـدة عـاجزة عـن اتخـاذ عمـل عسـكري مضـاد لإيـران لاسـترداد الجـزر الـثلاث التـي اسـتولت عليهـا، و هـذا مـن شـأنه أن يسـهم فـي عـدم الاسـتقرار السياسـي و الأمني في المنطقة.

هـذا، و إلـى جانـب المعطيـات الجغرافيـة و السـكانية، نجـد أن المعطيـات الاقتصـادية للنظـام و التـي تـرتبط بدرجـة كبيـرة باكتشـاف الـنفط فيـه سـاهمت فـي تهديـد اسـتقرارها مـن خـلال سـعي القـوى الكبـرى إلـى السـيطرة عليـه و ذلـك منـذ اكتشـافه و ذلـك فـي إيـران 1908م ثـم البحـرين 1932م ثـم الكويـت و السـعودية 1938م فقطـر فـي عـام 1939م، الأمـر الـذي أدى إلـى سـيطرة القـوى الاسـتعمارية علـى المنطقـة و رسـم الحـدود العشـوائية وفقـا لمنـاطق تواجـد الـنفط وصـولا إلـى التجاذبـات بـين كـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و الإتحـاد السـوفياتي فـي ظـل الحـرب الباردة، و كذا الصراعات البينية و التي غالبا ما تكون حول المناطق الغنية بالنفط.

خلاصة الفصل الأول:

خصصـنا الفصـل الأول مـن الدراسـة للنظـام الإقليمـي الخليجـي كونهـا تقـوم علـى محاولـة توصـيف تفـاعلات إيـران ضـمن النظـام الإقليمـي الخليجـي، باعتبارهـا منطقـة حيويـة فـي الإسـتراتيجية الإيرانيـة و الإحاطـة بالمحـددات الإقليميـة فـي مسـتوى آخـر، و المقصـود بـذلك مميـزات هـذا النظـام وفقـا لمـا يضـمّه مـن وحـدات و مـا لهـا مـن إمكانيـات و تطلّعـات إقليميـة، و معرفـة مـا إذا كـان هنـاك تجـانس أم تعـارض فـي مصـالح هـذه الوحـدات و أهـداف إيـران فـي النظـام الإقليمي الخليجي.

فالنظـام الإقليمـي الخليجـي يعتبـر أحـد أهـم الـنظم الإقليميـة فـي النظـام الـدولي، نسـبة إلـى مـا يتمتـع بـه مـن إمكانيـات جيوسـتراتيجية جعلتـه حلقـة وصـل بـين الشـرق و الغـرب، و للنظـام الإقليمـي الخليجـي أهميـة خاصـة اكتسـبها مـن الـنفط حيـث يمتلـك احتياطـات هامـة مـن هـذا المـورد الهـام فـي الاقتصـاد العـالمي ممـا جعلـه يحتـل ثقـلا هامـا فـي السـوق العالميـة. و لهـذا النظـام عوامـل عديدة ومتداخلة تهدد أمنه و استقراره، سواء الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية منها.

الفصل الثاني: اقتراب الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

لا تنبع السياسة الخارجية لأي دولة من فراغ، و إنما هي نتاج تكاتف مجموعة من المتغيرات و العوامل التي تعمل باعتبارها محددات لتلك السياسة، تؤثر فيها و تصبغها بصبغة معينة، و تدفعها نحو الأخذ بشكل معين من دون غيره من أشكال السياسة الخارجية.

و موضوع السياسة الخارجية بصفة عامة يعتبر من المواضيع الصعبة و المعقدة للدراسة و التحليل، وذلك نظرا للتداخل الحاصل بين مستويات التحليل فيه، غير أن الخوض في دراسة و تحليل السياسة الخارجية الإيرانية يعتبر أكثر تعقيدا و غموضا نظرا للخصوصية التي تتميز بها هذه الدولة عن باقي الدول بإتباعها المذهب الشيعي الاثني عشر و نظرية ولاية الفقيه على المستويين الداخلي و الخارجي.

تقوم دراستنا هذه على فهم استراتيجيه الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 1979م – 1989م، و لتحليل هذا الموضوع اعتمدنا على **اقتراب الدور** الذي يرتبط بدراسة الأدوار الإقليمية، مما يساعد على استيعاب

المنهجية الفكرية و القدرة على التوظيف الجيد في تحليل الأدوار الإقليمية، مع العلم أن هذا الاقتراب ليس وليد حقل العلاقات الدولية بل هو نتاج الدراسات النفسية و الاجتماعية. و الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية يرتبط بأهداف و توجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، بحيث يعبّر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي و طبيعة السياسة المتبعة، مع العلم أن الدور مرتبط أساسا بحجم ما تملكه الدولة من إمكانات و مقدرات و التي تشكل عناصر القوة أو الضعف حسب اقتراب الدور.

و بما أن هذه الدراسة تهتم بمكانة إيران في محيطها الإقليمي لا بد من الإطّلاع على محددات الدور الإيراني في محيطها و أهم عناصره المادية و غير المادية و التي تحدد: السلوك الخارجي لها، إذ يمثل السلوك الخارجي للدول حسب **"سنايدر"**[65] محصلة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات و المرتكزات و التي حصرها في :

- **البيئة الداخلية:** و التي تشمل على الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام، درجة التنمية الداخلية، طبيعة النظام السياسي،.....
- **البيئة الخارجية (الإقليمية و الدولية):** و تحوي سلوكيات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي، الوضع الدولي.

على هذا، خصصنا هذا الفصل من الدراسة لفهم السياسة الخارجية الإيرانية حيث نقوم بدراسة إستراتيجية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول الخليجية خلال الفترة الممتدة من عام 1979م حتى عام 1989م، أي الفترة التي تلت الثورة الإسلامية الإيرانية. فخصصنا المبحث الأول لاقتراب الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية، من ثم تطرقنا في المبحث الثاني لمفهوم السياسة الخارجية و محدداتها بصفة عامة، و خصصنا المبحث الثالث لمعرفة العناصر و المرتكزات التي تمثل محددات السياسة الخارجية الإيرانية، التي من خلالها يمكن تحليل هذه السياسة و فهم توجهاتها في منطقة الخليج بعدما عرفت أهم تحول في تاريخها السياسي و الذي تمثل في الثورة الإسلامية لعام 1979م .

المبحث الأول: اقتراب الدور في التحليل السياسي:

[65] عبلة مزوزي ، ***العلاقات الايرانية- السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، 2009- 2010)، ص 31.

المطلب الأول: مفهوم اقتراب الدور و تطوره.

يعد مفهوم الدّور مفهوما متصلا بالدراسات النفسية و الاجتماعية ، و ظل هذا المفهوم غامضا و عرف تباينا في الرؤى المفاهمية شأنه شأن المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، والدليل على ذلك اختلاف و تعدد التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم.

يعرّفه **"مورينو Morino** "على أنه :"تجربة خارجية بين الأفراد ، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي".[66] و يعرّفه أيضا بأنه " تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة" و بذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الأفراد:

- الدور الذي يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف.
- الدور تفاعل بين منظومة معايير و قيم من جهة، و وظيفة من جهة أخرى[67].

بدوره يعرفه **"بيدل Biddel "**على أنه : " قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير و التوصيات و القيم و التصورات المحددة بسلوكيات شخصه أو مكانة اجتماعية".

أما المعجم الحديث للتحليل السياسي فقد تمّ تعريف الدور فيه :" باعتباره أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و الدور يختلف عن الوضع بحيث يصف هذا الأخير المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، إذ يكسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية"[68].

و يعرفه **"رالف لينتون Ralf Linton"** بأنه: " مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ، و يحوي على مواقف و قيم و سلوكيات محددة من طرف المجتمع ، و كل فرد يشغل مكانة معينة".

---

[66] عبد الله حجاب، ***مرجع سابق***، ص24.

[67] آمنة عيساوي، ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009-2010)، ص10.

[68] ***المعجم الحديث للتحليل السياسي***، روبرت جيوفر و ادوارد الستري، ترجمة سليم عبد الرحيم الجيلي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999) ص 399.

في هذا التعريف يركز **"رالف لينتون"** على الحقوق و الواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي أو نظام اجتماعي ، بحيث يرى أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة الحقوق و الواجبات .

تعريف **ساربين Sarbin**:" الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم ، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية".

و يعرفه **"تالكوت بارسونز Talcot Parsons"** : "يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم ، التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة"[69].

هذه التعاريف يمكن ترتيبها ضمن ثلاث مستويات رئيسية و التي يمكن أن نعتبرها أنواع الدور :

- **الدور على مستوى الشخصية**: حيث يمثل الدّور وفقا لهذا المستوى سلوكا اتجاه الآخرين.
- **الدور على مستوى المجموعة**: وفقا لهذا المستوى، يمثل الدّور نموذج من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية، فالدور يحدد الضوابط و القيم الاجتماعية و الثقافية.
- **الدور على مستوى التفاعل بين الأشخاص**: و هو تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل في تسلسلات تفاعلية على توقعات الآخرين نسبة إلى حالة محددة[70].

التعريف الإجرائي:

[69] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 25.
[70] عيساوي، ***مرجع سابق***، ص 10.

يعتبر مفهوم الدّور من المفاهيم الاجتماعية و النفسية التي أفرزت ما يسمى باقتراب الدّور التي تهتم بدراسة سلوك الشخص و أعماله، و بالتالي فالدّور ينتج عن السلوكيات أو الأعمال أو المواقف التي يقوم بها الشخص في ظروف معينة و التي غالبا ما تكون مرتبطة بمجموعة المعايير و القيم التي تحكم سير هذا التفاعل.

من هنا يمكن القول أن الدور يتحدد وفقا لعلاقة بين ثلاث معطيات رئيسية[71]:

- **المعطيات الاجتماعية:** و التي تتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما تحويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.
- **المعطيات الأنتروبولوجية :** و تتمثل في مجموع الحقوق و الواجبات الخاصة بكل مكانة و التي تدّل على ثقافة معينة ، تشمل هذه الأخيرة كل المعارف و العقائد و الأخلاق و العادات و الفنون.
- **المعطيات النفسية:** يحوي الدّور على معطيات نفسية، لأن التعبير عن الدّور دال على شخصية صاحبه.

و لاقتراب الدور عدة مداخل أساسية حددها **"بروس بيدل"**[72] في خمسة مداخل نظرية تتمثل في:

1) **نظرية الدور الوظيفية:** تركز على السلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم على أنها التوقعات المعيارية التي تصف و تفسر تلك السلوكيات.
2) **نظرية الدور التفاعلية الرمزية:** و تعد المدخل المقابل للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند **" جورج هربرت ميد George Herbert Mead"** التي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم.
3) **نظرية الدور البنيوية:** تولي اهتمام قليل بالمعايير و التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا تعطي اهتمام كبير بقدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم و المعايير الثقافية.

---

[71] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 25.
[72] عيساوي، ***مرجع سابق***، ص 11.

4) **نظريــة الــدور التنظيمــي :** تهـتم بدراســة الأدوار فــي التنظيمــات الرسـمية، وسـاهمت فـي تطـوير نمـط جديـد يركـز علـى الـنظم الاجتماعيـة، فـالأدوار فـي مثـل هـذه التنظيمـات محـددة بالوضعيات الاجتماعية و تكون موجهة بالتوقعات المعيارية.

5) **نظريــة الــدور المعرفيــة**: تـولي أهميـة للظـروف الاجتماعيـة التـي تـؤثر فـي تحديـد التوقعـات و أثرها في السلوك الاجتماعي.

اهـتم العديـد مـن منظـري هـذا الاقتـراب بالطريقـة التـي يـدرك بهـا الأشـخاص توقعـات الآخـرين و بـأثر تلـك الإدراكـات علـى سـلوك الشـخص، و المقصـود بتوقعـات الـدور: "الأفعـال المتوقعـة مـن ذلك الذي يحتل مكانة معينة"، و لتوقعات الدور مصدرين :

- معتقدات و تصورات الفاعل التي يحملها حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها.
- المعتقـدات و التصـورات التـي يحملهـا الآخـرون حـول مـا تتطلبـه المكانـة التـي يحتلهـا ذلك الشخص.

و يقـدم **"البـورت Albert"** نموذجـا يمثـل خصـائص الـدور و يحـدد مكانـة الشخصـية و السـياق الاجتماعي من خلال[73]:

ـ توقـع الـدّور: هـو مـا تقـرره الثقافـة مـن مواصـفات لكـل دور مـن الأدوار الاجتماعيـة، فهـي تقـرر مسبقا مـا هـو متوقـع مـن كـل فـرد يشـغل مكانـة معيّنـة فـي النظـام الاجتمـاعي، ليسلك الـدّور كمـا هـو محدد.

ـ تصـور الـدّور: و هـو كمـا يتصـوره الفـرد الـذي يشـغل مركـزا أو مكانـة معيّنـة ، فـالفرد لا يسـتطيع تأديـة دوره إلا فـي إطـار توقعاتـه عـن نفسـه، إلـى جانـب مـا هـو متوقـع منـه مـن قبـل منظومـة القـيم، و كثيـرا مـا ينشـأ نـوع مـن الغمـوض، نتيجـة للتـداخل بـين تصـور الـدّور و الـدّور المتوقـع بينمـا تتـدخل عوامـل الفـرد المزاجيـة فـي طبـع هـذا التصـور بطـابع خـاص فينشـأ شـكل مـن أشـكال صـراع الدّور.

ـ تقبـل الـدّور أو رفضـه : فـي كثيـر مـن الأحيـان يجـد أفـراد المجتمـع أدوارهـم الاجتماعيـة جـاهزة و محـددة مـن قبـل، بحكـم سـنّهم أو جنسـهم أو طبقـتهم الاجتماعيـة أو بحكـم المهنـة التـي يزاولونهـا،

[73] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 27.

و هنا قد يتقبل الفرد الدّور الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي و قد يرفضه، كما يمكنه تقبل تصوره لدوره لكنه بالمقابل يرفض التوقعات التي تنتظر منه.

ـ أداء الأدوار: و هو الأسلوب الذي يسلك به الفرد دوره و يمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع، و قد يتطابق مع ما هو متوقع.

المطلب الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسية الخارجية.

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي و سيكولوجي بالدرجة الأولى ، و هو أمر يتعلق بالفرد ، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو حقل السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول و وحدات يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبّر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و باعتبار أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية فإنه ينطوي على صفة الإلزام بحيث أن كل فرد و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى[74].

يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في النسق الدولي بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبّر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي[75]

و تحديد الدور القومي للدولة يمر بعدة مراحل [76]:

- مرحلة اكتشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدّور القومي للدولة في ضوء الثوابت التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدّور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، بمعنى أن يكون دور الدولة متكافئا للموقف.
- مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدّور ، فإذا ما تم فهم النظام الدولي أو الإقليمي بوصفه بناءا اجتماعيا، فإن كل أمة ستمثل مواقع اجتماعية عدة، أو أدوارا إقليمية و

---

[74] ***المرجع نفسه***، ص 28.
[75] ***المرجع نفسه***، ص 29.
[76] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 39.

دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدّور القومي سيتحدد في ضوء إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع دولهم إقليميا و دوليا.

يعتبر اقتراب الدّور أحد الاقترابات التي حاولت تحليل و تفسير ظاهرة السياسة الخارجية، فبالرغم من بروز هذا الاقتراب كإطار نظري في ميدان علم النفس و الاجتماع ، إلا أنّه تم نقله إلى العلاقات الدولية كإطار نظري في ميدان الدراسات الدولية و بالأخص السياسة الخارجية، حيث يهتم بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدّور في ميدان السياسة الخارجية، و يفترض صنّاع القرار أن دولهم ملزمة بتبني انجاز بعض المهام و الواجبات و الالتزامات على المستويين الدولي و الإقليمي و التي تسمى في ميدان السياسة الخارجية بالأدوار.

أول من اهتم بهذا الاقتراب في ميدان الدراسات الدولية **"كال هولستي Kal Holsti "** و الذي نشر عام 1970م مقال بعنوان : **" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية"**، برهن من خلال هذه المقالة أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدد تصور صانع السياسة الخارجية لدور أو ادوار الدولة على المستوى الخارجي، و أكد أن هناك مجموعة من العوامل و الظروف الداخلية التي تساهم في مجموعة الوظائف و الالتزامات التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي.
و هذا ما ذهب إليه **" والكر Walker"** في مقاله الذي يحمل عنوان : **" تصورات الدّور القائم و النتائج النسقية"** ، فيرى أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في سلوك صنّاع القرار و تساعدهم على تصور أدوار دولهم على المستوى الخارجي .

اتفق كل من **"هولستي و والكر"** أن صانع القرار يتأثر بمجموعة من العوامل الناشئة عن النسق الداخلي و منها الناشئة عن النسق الخارجي، فتتمثل الأولى في القوانين الأساسية للدولة، الإمكانات المادية للدولة، المتطلبات و المشاكل الداخلية، ... في حين تتمثل الثانية بطبيعة النظام الدولي، معاهدات والتزامات الدولة على المستوى الخارجي...حيث تساعد هذه العوامل صانع القرار على تصور الوظائف التي تقوم بها الدولة دوليا و إقليميا، و يسمى هذا التصور عند أنصار هذا الاقتراب بتصور أو إدراك الدّور و الذي يمثل خريطة طريق يتبعها صنّاع القرار في تعاملاتهم الخارجية و تتحدد هذه الخريطة من خلال مجموعة العوامل الثابتة و المتغيرة الداخلية و الخارجية، كالتاريخ و الثقافة و طبيعة الشخصية القومية و قدرات الدولة و البيئة الجغرافية و الإحساس بالتهديد أو أي خطر خارجي، بحيث تساعد هذه العوامل صانع

القـرار فـي تصـوره لقائمـة الوظـائف و الالتزامـات التـي تعتنقهـا الدولـة علـى المسـتوى الخارجي[77].

عندما يرتبط مفهوم الدور بسلوك الوحدات القومية سيتسم بعدة وظائف:

- لا ينصـرف مفهـوم الـدّور إلـى مجـرّد تصـور صـانع القـرار لهـذا الـدّور، و لكـن يشـمل أيضـا كيفيـة ممارسـته فـي مجـال السياسـة الخارجيـة، فقـد يقـدّم صـانع السياسـة الخارجيـة مفهومـا بـدور دولتـه ضـمن النسـق الـدولي علـى أنـه تحقيـق للسـلام العـالمي، بينمـا لا يفعـل شيئا لترجمته لسياسة محددة.
- إن مفهـوم الـدّور لا يشـمل فقـط تصـور صـانع السياسـة الخارجيـة لـدور الدولـة، لكنـه يشـمل بالإضـافة إلـى ذلـك تصـوره للـدّور الـذي تؤديـه الوحـدات الأخـرى و خاصـة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.
- مـن المتصـور أن تلعـب الدولـة أكثـر مـن دور فـي آن واحـد و هـذا الوضـع هـو الأكثـر شيوعا.
- يمكـن للدولـة أن تلعـب دورا معينـا علـى المسـتوى العـالمي، و دورا آخـر علـى المسـتوى الإقليمي.

تحتكـر دراسـة الأدوار الإقليميـة الاهتمـام الكبيـر، و التـي أظهـرت الـدّور المتعـاظم للقـوى الإقليميـة فيمـا يخـص التـأثير علـى مجـرى الأحـداث و انفرادهـا فـي الـتحكم فـي التفـاعلات و العلاقـات ضـمن حـدود الـنظم الإقليميـة التـي تنتمـي إليهـا. و علـى اعتبـار أن الـدول تختلـف عـن بعضـها الـبعض مـن حيـث تركيـب المصـالح و الأهـداف و اختلافهـا فـي التكـوين و القـدرات الماديـة و المجتمعيـة، فإنّهـا تختلـف فـي سـلوكها السياسـي الخـارجي، بشـكل يعبّـر عـن اخـتلاف الـدّور الـذي تؤديه الدولة بين دور فاعل أو غير ذلك .

حسـب نمـوذج " **ديفيـد مـايرز David Mayers** " لدراسـة الهيمنـة الإقليميـة، فإنّـه يمكـن التمييـز بـين ثلاثـة أنـواع مـن الفواعـل داخـل القطـاع المركـزي، حيـث يصـنّف أدوار تلـك الفواعـل و ذلـك تبعـا للاخـتلاف فـي طبيعـة الأدوار التـي تضـطلع بهـا كـل دولـة فـي نظامهـا الإقليمـي علـى النّحـو التالي :

---

[77] سفيان صخري، ***"اقتراب الدور كإطار نظري في تحليل السياسة الخارجية"***، جريدة اليوم، العدد 2477، الأربعاء 28 مارس 2007، ص ص 19- 22.

- **المهيمن الإقليمي:** هو دولة تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي، و الدولة تأخذ دور المهيمن الإقليمي عندما تكون القوة الكبرى في محيطها الإقليمي، و عندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة .
- **المهيمن المعتدل:** هو الوحدة التي لديها القدرة على السيطرة في إقليم مستقبلا، و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى، و ذلك حسب تكلفة التوسع، حيث يبحث المهيمن المحتمل عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة، و يفترض **"كال هولستي"** من خلال تحليله لاقتراب الدّور أن الدولة الطامعة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية.
- **المساوم :** و هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، و المساوم هو تلك الدولة التي تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدّول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، حيث يكون بمقدور المساوم جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساوم القدرة الكافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدّول المهيمنة أو تلك التي تسعى للهيمنة، و يمكن في أي نظام إقليمي أن يكون أكثر من مساوم ، و في هذه الحالة يكون المساومون ليسوا على درجة واحدة، فنجد مساوم أول ، مساوم ثاني...[78]

و بهذا يمكن القول أن الدّور الإقليمي يأتي في سياق مرتبة الدولة و منزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أنّ تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة داخل النظام الإقليمي.

كما سبق و أن أشرنا، فإن مفهوم الدور يتحدد في "تلك الوظيفة التي تقوم بها الدول في محيطها الدولي"، حيث تمثل العلاقة بين دور الدولة و محيطها الخارجي علاقة ذات أهمية في تحديد دور الدولة. فوظيفة الدولة أو دورها في إطارها الإقليمي، إنما يتحدّدان بناء على مجموعة من المحددات بعضها يتعلق بمدركات القائد السياسي و المتغيرات الشخصية و الجوانب المعرفية ، و بعضها الآخر يتعلق بالقدرات المادية و المجتمعية للدّولة صاحبة الدّور، و أخيرا هناك عوامل تتعلق بالبيئة الإقليمية و الدولية لتلك الدولة ، مثل نمط العلاقات الإقليمية

[78] حجاب، ***مرجع سابق***، ص ص 31، 32.

و الدولية السائدة و نمط توزيع القوة في النظام و طبيعة الأدوار. و وفقا لما سبق فإن دور الدولة يتحدد من خلال[79]:

- التطورات و التغيرات التي تحدث في البيئة أو المحيط الخارجي و التي تلقي بظلالها و تأثيراتها السلبية و الإيجابية على دور الدولة، و تهيئ له الفرص و تحده بالقيود وفقا لاتجاه التغير.
- مجموعة المتغيرات السياسية الاقتصادية و الجغرافية و التاريخية بالإضافة إلى المتغيرات القيادية و ما يرتبط بها من مفاهيم إدراكية حول دور الدولة خارجيا على الصعيدين الإقليمي و الدولي، كما أن السياسات الداخلية تنعكس بدورها على دور الدولة خارجيا.
- طبيعة النظام السياسي و طبيعة القدرات المتاحة للدولة اقتصاديا، جغرافيا، عسكريا و الموروثات التاريخية و طبيعة القيادة السياسية و التي تحدد رؤية الدولة في محيطها الدولي و الإقليمي.
- دور الدولة تحدده أيضا مجموعة المتغيرات الخارجية المتعلقة بطبيعة النظام الإقليمي و الدولي و مستوى الضغوط التي تتعرض لها الدولة في محيطها الإقليمي و الدولي و قدرتها على المناورة و الحركة.
- كما أن لنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد دور الدولة وفقا لما تمتلكه من قدرات مادية و مجتمعية، وفقا لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية الحركة أو ما يفرضه عليها من قيود تحد من حركتها إقليميا ودوليا، لذا نجد أن هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية و الدولية، فهناك الرئيسية، التابعة، القيادية و الثانوية، فلكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدّور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيرا.
- يتحدد دور الدولة أيضا وفقا للمتغيرات التي تحدث في النظام الدولي و الإقليمي ما يستوجب على الوحدة الدولية إحداث تغيير مماثل في دورها لمواجهة ذلك التغير، و هذه التغيرات الدولية قد تحد من تأثير بعض العوامل في تحديد دور الدولة، و قد تزيد من تأثير عوامل أخرى .

[79] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 34، 35.

- يتحـدد دور الدولــة أيضــا مــن خــلال إدراك القــادة السياســيين لهــذا الــدور فكمــا يــرى **" هيرمــان Herman"** و **"روزنــاو Roznaw "** و **"كيجلــي kijli "** أن الــدور يعنــي إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي[80] .

فـامتلاك الدولــة الإرادة فــي القيــادة و لعــب دور فاعــل فــي المحــيط الــدولي عامــة ، أو فــي حـدود نطاقهـا الإقليمـي علـى وجـه الخصـوص، يـرتبط حسـب مـا يـرى **" هولسـتي"** بـإدراك تلـك الدولــة لنفســها كقيــادة إقليميــة و يكــون ذلــك الإدراك انعكاســا لتصــورات و إدراك صــنّاع القــرار[81]، لمـا تتـوفر عليـه وحـدتهم مـن عناصـر القـوة، و طبيعـة الفـرص التـي تمنحهـا لهـم تلـك العناصـر و نوعيــة الــدّور الــذي يتناســب مــع حجــم الإمكانيــات المتــوفرة، و كنتيجــة يشــمل الــدّور الخــارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية هي [82]:

1– تصــور صــانع السياســة الخارجيــة لمركــز الوحــدة فــي النســق الــدولي، أي تصــوره للمجــالات الرئيسـية التـي تتمتـع فيهـا الوحـدة بنفـوذ، و درجـة ذلـك النفـوذ، مـا يسـمح لصـانع السياسـة الخارجيـة تصور المجال الرئيسي لدوره، هل هو على المستوى الإقليمي أو العالمي.

– 2 تصــور صــانع السياســة الخارجيــة للــدوافع الرئيســية للسياســة الخارجيــة للوحــدة الدوليــة و تتفــاوت تلــك الــدوافع بــين دوافــع تعاونيــة و مــن ذلــك دور الوســاطة الدوليــة، أو دوافــع صــراعيّة كمعاداة الاستعمار.

– 3 توقعــات صــانع السياســة الخارجيــة لحجــم التغيــر المحتمــل فــي النســق الــدولي، نتيجــة أداء وظيفــة مــا فــي هــذا النســق، فهنــاك أدوار تتضــمن التغيّــر الكلــي للنســق الــدولي، و أدوار أخــرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

إن الــدّور الــذي تمارســه أي قــوة إقليميــة مــا، يــرتبط أساســا بحجــم مــا تملكــه مــن إمكانيــات و مقــدرات، فهــي مــن تشــكل عناصــر القــوة أو الضــعف حســب اقتــراب الــدّور، فالســلوك الخــارجي لأي وحــدة سياســية يركــز علــى القــدرات الذاتيــة الماديــة و المجتمعيــة، الأمــر الــذي يحــدد أداءهــا علــى الصــعيدين الإقليمــي و الــدولي، و تبعــا لــذلك يتحــدد فعلهــا و مــدى تأثيرهــا فــي القــوى الإقليميــة الأخرى قوة أو ضعفا ، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها .

---

[80] ***المرجع نفسه***، ص ص 35- 37.
[81] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 33.
[82] ***المرجع نفسه***، ص 34.

و الـدّور الإقليمـي لدولـة مـا أو سياسـتها الإقليميـة، يـرتبط بأهـداف و توجهـات صـانع السياسـة الخارجيـة لمكانـة وحدتـه فـي محيطهـا الإقليمـي، و طبيعـة علاقتهـا بالـدول و القـوى الإقليمية المجاورة، و من خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة[83].

و بهـذا يمكـن القـول أن مقومـات و عناصـر قـوة الدولـة التـي تـؤثر فـي طبيعـة دورهـا الإقليمـي تتمثـل فـي المتغيـرات الجغرافيـة، حيـث يحـدد الموقـع الجغرافـي المجـال الحيـوي المباشـر لسياسـة الدولـة الخارجيـة ، كمـا يحـدد طبيعـة التهديـدات الموجهـة إلـى أمـن الدولـة، و التـي توجـه سياسـتها الخارجيـة فـي أغلـب الأحيـان باتجـاه المنطقـة الجغرافيـة التـي تقـع فـي إطارهـا، و تأثيرهـا سلبا أو إيجابـا فـي قـوة الدولـة هـذا مـن ناحيـة، و مـن ناحيـة أخـرى المـوارد الاقتصـادية و الطبيعيـة و البشـرية و التـي تشـكّل الأسـاس المـادي للنمـو الاقتصـادي الـذي يمكنهـا مـن الـدخول فـي علاقـات اقتصـادية مكثفـة، فضـلا عـن كونـه يـؤثر فـي تطويرهـا لقـدراتها العسـكرية و التـي تتضـمن تـدريب القـوات و تحـديثها، و قـدرتها علـى دخـول سـباق التسـلح أو دخـول الحـرب، و أخيـرا المتغيـرات المجتمعيـة و مـا يتصـل بهـا مـن قـيم ثقافيـة و عـادات اجتماعيـة و تجـارب تاريخيـة تـؤثر فـي تكـوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

❖ تعريف السياسة الخارجية:

إن موضـوع السياسـة الخارجيـة مـن المواضـيع المنبثقـة عـن العلاقـات الدوليـة، وعلـى الـرغم مـن عـدم وجـود اتفـاق و إجمـاع علـى وضـع تعريـف جـامع و شـامل للسياسـة الخارجيـة، إلا أنّـه توجـد بعـض التعريفـات حاولـت وضـع إطـار مفـاهيمي للسياسـة الخارجيـة، قـدمت تعريفـات عديدة من قبل مفكرين مختصين في مجال السياسة الخارجية.

[83] ***المرجع نفسه***، ص 35.

عرفها **"ناصف يوسف حتي"** على أنها :"سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية"[84].

فالسياسة الخارجية للدول توجه نحو الخارج مهما كانت الوحدة الموجهة إليها دولة أو منظمة دولية أو غيرها. و السياسة الخارجية هي نتاج التفاعلات بين الوحدات الدولية في بيئتها الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية للدول بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، فلا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو التطلع لوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.

يعرفها **"تشارلز هرمان"** على أنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميين في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية"[85].

و بهذا يمكن القول أن السياسة الخارجية مجموعة من السلوكيات و التوجهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها سواء كانت قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى، من خلال الوسائل المعتمدة(دبلوماسية، اقتصادية أو عسكرية،.....) ذلك حسب طبيعة الهدف.

فالسياسة الخارجية لأي دولة لا تنبع من فراغ، و إنما هي تستهدف تحقيق مصالح و أهداف الدولة في المجال الخارجي، لذلك يقال أن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و التي تعكس مصالحها، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، و هكذا تقتضي عملية صنع السياسة الخارجية لأي دولة عمليتين أساسيتين:

- تحديد الأهداف و ينبغي أن تتم هذه العملية في ضوء القدرات الحقيقية للدولة و هو ما يطلق عليه البعض "رسم إستراتيجية الدولة الخارجية".

---

[84] ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***، (لبنان، دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص 157.
[85] محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1989)، ص 123.

- اختيار الوسائل و هنا يكمن جوهر فن السياسة الخارجية، بمعنى اختيار أنسب الوسائل أو تبني التكتيك الملائم الذي يوصلنا إلى الهدف السابق تحديده.

❖ طبيعة السياسة الخارجية:

إن عملية صنع السياسة الخارجية تتسم بكونها أكثر العمليات السياسية تعقيدا و تشابكا، وفي هذا الإطار وضع **"بلومفيلد"** نموذجا لفهم عملية صنع السياسة الخارجية، يوضح من خلاله الطبيعة التركيبية لتلك العملية، حيث يتصور أن عملية صنع السياسة الخارجية تتحدد في نسق يتألف من ثلاث مراحل و هي:

- **المرحلة الأول:** المدخلات و تشمل جمع المعلومات و الملاحظات، و نقل المعلومات و المخابرات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

- **المرحة الثانية:** القرارات و تشمل استعمال المعلومات، عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المنافسة و الحث و المساومة و النصح و التوصيات .

- **المرحلة الثالثة:** المخرجات و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ والمتابعة و الإعلام والمفاوضة و الحث و التعلم من خبرة التطبيق[86].

و من المفترض أن تسفر هذه العمليات المعقدة عن صياغة برنامج للعمل يحقق أهداف الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، ومن ثم فإن تقييم أداء السياسة الخارجية يتم من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة سلفا، و بأقل قدر من الموارد الاجتماعية، أي بكل فاعلية و كفاءة.

و هناك مجموعة من معايير أخرى لتقييم أداء السياسة الخارجية و هي :

- **الوضوح:** و يقصد بذلك وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية وسط الأحداث الدولية المعقدة.
- **الاتساق:** و ينصرف إلى تكامل و انسجام كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية أي التوجيهات ،الأهداف،الأدوار و الاستراتيجيات .....

[86] ***المرجع نفسه***، ص ص 465، 466.

- **الاستمرارية:** ويعني وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية سواء على مستوى التنفيذ أو الصياغة.
- **التوافق:** و يقصد به توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية و الخارجية و مع قدرات الدولة بصفة عامة.
- **التكيف:** و يعني القدرة على التأقلم و تعديل السياسة طبقا لتغير الظروف[87].

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.

رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية و التي تتحكم في طبيعتها و توجيهها، فهناك إجماع حول ثلاث محددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة و التي تتمثل في المحددات الداخلية، المحددات السيكولوجية و المحددات الخارجية[88].

❖ **المحددات الداخلية:**

و تكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية و جوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة، كما تؤثر الإمكانات و المؤهلات التي تمتلكها الدولة كالموارد المتاحة لها في صنع سياستها الخارجية، فحيازتها على ثروات إستراتيجية يجعلها في موقع التأثير و التأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية. كما يلعب أيضا الجهاز التنفيذي دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية.

هذا و إلى جانب هذه المتغيرات، هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير في سلوكيات السياسة الخارجية للدّول منها:

- **دور المؤسسة الاقتصادية:** حيث تلعب هذه المؤسسات دور مهم في تحريك السياسة الخارجية للدول، إذ لا يقل دورها عن دور وزارة الخارجية و أحسن مثال على ذلك تأثير التجار في إيران على السياسة العامة للدولة و حتى على سياستها الخارجية.
- **دور المؤسسات غير الرسمية:** كالأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة، فالأحزاب مثلا: يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية حسب هيكلتها في النظام

[87] ***المرجع نفسه***، ص 467.
[88] ***المرجع نفسه***، ص 170.

السياسي، أما الجماعات الضاغطة فهي تضغط حتى على الجهات الحكومية كوسيلة لإجبارها على اتخاذ قرارات و إتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة.

- **دور المؤسسة العسكرية**: تلعب دورا مهما في صنع السياسة الخارجية خاصة ما يتعلق بمجالات الأمن و الدفاع عن الوطن. و دور هذه المؤسسة يتحدد وفقا لطبيعة نظام الحكم السائد في الدولة، ففي حالات التوتر تكون الأولوية للمؤسسة العسكرية، كما نجد في بعض الدول أنّه أصبحت لهذه المؤسسة أدوارا خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الدولة على رأس المؤسسة العسكرية.
- **دور المشكلات الاجتماعية:** و هي المشكلات اللّصيقة بالبنيان الاجتماعي و الاقتصادي للدولة سواء كانت اجتماعية كالاحتجاجات الشعبية أو الاقتصادية و التي يدخل فيها: التضخم و البطالة التي لها تأثير كبير في السياسة الخارجية، كون هذه المشاكل تعكس الوجه الخارجي للدولة، حيث يتأثر النشاط الخارجي من خلال حجم الضغوطات التي تفرضها التوترات و الأزمات الداخلية[89].

❖ **المحددات السيكولوجية**: يعد العامل الشخصي ذو أهمية كبيرة في صنع السياسة الخارجية للدولة خصوصا في الدول النامية، نظرا لتركيبة السلطة و شخصنتها و كذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالأنظمة المنفتحة. فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته و خبرته و مستواه الفكري، حيث أظهرت الدراسات السيكولوجية أهمية تربية الفرد و تكوينه و تأثره ببعض الأحداث التي طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور و الوقائع[90].

و يرى بعض المهتمين بالسياسة الخارجية منهم **"رتشارد سنايدر"** أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لدولهم، فالشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره يمكن أن تفسر السلوك الدولي للدولة سواء في المجتمعات المنغلقة أو المجتمعات المنفتحة، و هناك من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية من يقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة في سياسة دولهم الخارجية[91].

❖ **المحددات الخارجية:**

---

[89] ***المرجع نفسه***، ص ص 178- 184.
[90] يوسف حتي، ***مرجع سابق***، ص 196.
[91] عديلة محمد الطاهر، ***أهمية الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (جامعة قسنطينة، 2005)، ص 85.

و تتمثل في العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من أفعال و ردود أفعال الدول الأخرى، فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي و الجغرافي و من الدّول و المجتمعات و الثقافات، و تتغير هذه العوامل بشكل دائم مما يؤثر على إدراك صناع القرار.

يؤكد العديد من الباحثين و المختصين في العلاقات الدولية أن الدّول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها، فسلوك الدّول موجه من طرف النظام الدولي، والدّول لتأمين و ضمان بقائها يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث و التطورات في النظام الدولي، فهذا الأخير يعمل كمقيّد لسلوك الدول و بالتالي سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط.

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث طبيعة التحالفات و توزيع القوة السائدة، أنماط العلاقات بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي، و الموقع الجيوستراتيجي، و موقع الدولة العام في العلاقات الدولية يؤثر بدوره على السلوك الخارجي للدولة، حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل و طبيعة السياسة الخارجية للدولة.

كما تؤثر بنية النظام الدولي في توجيه السياسة الخارجية للدول، و هو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية دون غيرها، و بالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة و المتوسطة أكثر قابلية للتأثر ببنية النظام الدولي عكس الدول الكبرى، التي تكون أكثر قدرة و قابلية للتحرك داخل النسق الدولي، و بنية النظام الدولي يأخذ بالأشكال الثلاثة الرئيسية :الأحادية القطبية، الثنائية القطبية و النظام متعدد الأقطاب ،ففي الشكل الأول تتركز الموارد و أنماط القوة و الهيمنة بيد طرف واحد، أما في الشكل الثاني فتتركز بين دولتين أو قطبين، أما في الشكل الثالث فيتركز توزيع هذه الموارد بين مجموعة من الدول أو الأقطاب، و هذه الأشكال تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية للدول[92].

كما تتأثر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية و التي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى، حيث تستقبل الدولة سلوكيات عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الدولي، وهذه السلوكيات قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني.

و من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية عنصر المعاملات الدولية و التي تتضمن المبادلات الاقتصادية و الاتصالية بين الوحدات الدولية، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية و بالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة، مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك

[92] يوسف حتي، ***المرجع نفسه***، ص 194.

الدول، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها البعض، مما يساعدها على التعاون و التقليل من الشك في نوايا الدول الأعضاء في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد، خصوصا بعد بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول[93].

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.

إن اتساع الأحداث و الظواهر الدولية هو الذي يغير السلوك الخارجي للدول، و يكون ذلك إما بصورة مفاجئة أو من خلال وضع إستراتيجية بعيدة المدى و التي يكون الهدف منها التأثير على بنية النظام الدولي. و لكن المثير للاهتمام هنا، هو طبيعة التفاعلات بين الدول، فتارة تكون تعاونية و تارة أخرى تكون صراعيّة، و عليه و بما أن الظواهر لا يمكن فصلها عن التاريخ فإنه لا يمكن دراسة أي ظاهرة دون ربطها بذاكرتها التاريخية، لمعرفة مدى ثبات و استمرارية هذه الظواهر.

يعتبر التاريخ و الجغرافيا جزءان أساسيان في عملية التعامل بين الدول، فإذا كان التاريخ هو ذلك العنصر الذي يمثل الزمن الذي جرت فيه العلاقات فإن الجغرافيا هي المكان الذي تمت فيه[94]. و تحتل السياسة الخارجية المرتبة الأولى في حقل العلاقات الدولية، كونها المكون الرئيسي لها، و عليه فدراسة السياسة الخارجية لدولة ما يسهل علينا فهم و تحليل سلوكها الخارجي، خاصة إذا تم التمييز بين الأهداف المعلنة لها و أهدافها الخفية التي غالبا ما لا تتفق مع أهدافها الواضحة.

لكل ظاهرة مراحلها و أي إقصاء لمرحلة من مراحلها يعتبر إجحافا في عملية فهم تطورها، و عليه فإن إدراك سلوك الدولة الخارجي، يتطلب فهم المتغيرات المحلية التي دفعتها لذلك السلوك دون الآخر، و بالتالي نجد أن تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الإيرانية يلعب دورا مهما في مسار وضع مرتكزات القرار الخارجي. و السياسة الخارجية الإيرانية تتسم بطبيعة متشابكة، يتداخل فيها الديني بالقومي و الثوري بالبرغماتي، و لكي نقف

---

[93] بدر عبد العاطي، ***" أثر العامل الخارجي عن السياسات الخارجية للدول"*** مجلة السياسة الدولية، ع 153،(جويلية 2003)، ص 08.
[94] مزوزي، ***مرجع سابق*** ، ص 18.

على حقيقة هذه السياسة، يجب معرفة العوامل و الدوافع المؤثرة فيها خاصة تجاه محيطها الإقليمي[95].

❖ **المرتكز الجغرافي أو التركيبة الجغرافية لإيران:**

لقد ركز الكثير من الباحثين و على رأسهم **" ماهان و ماكندر"** على أهمية الجغرافيا في السياسات الدولية، و عملا على ربط العامل الجغرافي و عناصر قوة الدولة و استراتيجياتها الخارجية. و فيما يخص الموقع الجغرافي لإيران، فهي تطل بحدودها على العراق و تركيا و أفغانستان و باكستان و بحر قزوين و الخليج العربي و مساحتها تزيد عن1.648.000كلم^2. هي دولة تقع في الجزء الغربي لآسيا، تمتلك سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري، من جهة الشمال بحر قزوين، و من جهة الجنوب الخليج العربي، و تعد هذه السواحل نافدة إيران الرئيسية على العالم الخارجي و التي أثرت كثيرا على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي[96]. و هذه الإطلالة جعلت مجموع السواحل البحرية الإيرانية تبلغ 2524 كلم^2 بنسبة32.66 % من مجموع الحدود الكلية البالغة 2504كلم^2، و تتوزع هذه السواحل على الخليج العربي ب 1200 كلم^2 بنسبة 46.75 % من مجموع السواحل البحرية، و على خليج عمان و بحر العرب ب 400كلم^2 بنسبة 27.37 % من السواحل البحرية، و على بحر قزوين ب 644كلم^{2}بنسبة 25.51% من مجموع السواحل البحرية[97].

و كون دراستنا هذه تركز على سياسة إيران في منطقة الخليج، فإن هذه المنطقة تمثل بالنسبة لإيران شريان من أهم شرياناتها الاقتصادية فهي تمثل معبر لصادراتها النفطية نحو الخارج[98].

و لإظهار مدى الارتباط بين جغرافية و سياسة إيران الخارجية، لا بد من وضع النقاط على بعض العناصر التي سنحاول الإلمام بها كالآتي:

- **الموقع بالنسبة لليابس و الماء** : إن إطلالة إيران على الخليج العربي يعطيها وزنا جيوبوليتيكيا مميزا باعتباره العامل الأهم في بناء قوة الدولة البحرية، خاصة و أن

[95] صباح الموسوي و آخرون، ***المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية***، (عمان، دار عمان للنشر و التوزيع، ط1، 2013)، ص 14.
[96] ***المرجع نفسه***، ص 15.
[97] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 39.
[98] مزوزي، ***مرجع سابق***، ص 33.

الخليج يعتبر حلقة وصل بين المحيط الأطلسي و الهندي كما ذكر **"ماهان"** في نظريته عن القوة البحرية في السيطرة على العالم.

تتصل السواحل الإيرانية المطلة على الخليج بعمق مياهها، و ذلك انعكس إيجابا على كثرة موانئها و جعلها تتميز بمزايا بحرية و إستراتيجية إذ :

- يوجد على الساحل الإيراني 18 ميناء تمر منها صادرات إيران و وارداتها و من أهمها ميناءي "بندر و بوشهر".

- و تعتبر كل من موانئ عبدان و بندر شاهبور و جزيرة خرج ، موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني.

- و هناك عددا من حقول النفط الإيرانية البحرية التي تمتد تحت أعماق ما بين400 و 500 متر تحت مستوى سطح مياه الخليج.

أما على الساحل الإيراني على بحر قزوين فله من الأهمية ما لا يقل عن السواحل المطلة على الخليج العربي خاصة من الناحية الاقتصادية و التي تأتي من أهمية بحر قزوين ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة التي تتمتع بها و تحقق لها إنتاجية عالية جدا من النفط.

- **الموقع بالنسبة للجوار:** يعتبر موقع الجوار الجغرافي عامل من العوامل المهمة المحددة لطبيعة علاقات الدول بجيرانها سواء في وقت الحرب أو السلم، و يمكن القول أن عدد المشاكل الممكنة مرهون بعدد الجيران، أي أنّ إمكانية زيادة المشاكل مرهون بازدياد عدد الدول المجاورة .

و بالعودة لإيران فيحدها من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى و أذربجان، أرمينيا و تركمانستان، و يبلغ طول حدودها 1740 كلم^2 من مجموع حدود إيران البرية البالغة 5204 كلم^2 بنسبة33%، و يحدها من الشمال الغربي تركيا و يبلغ طول الحدود معها 470 كلم^2 بنسبة09 %، أما من الغرب فيحدّها العراق و بحدود طولها 1280كلم^2 بنسبة24.59%، في حين يحدها من الشرق أفغانستان و باكستان بطول837كلم^{2}و 877كلم^2 بنسبة 16.08% و 16.85% على الترتيب **(الملحق رقم 3)** .

احتل الموقع الجغرافي لإيران خلال الحقب التاريخية المختلفة قدرا كبيرا من الأهمية، حيث مثّل حلقة وصل بين الشرق و الغرب، و اعتبر بمثابة ممر للتجارة العالمية بين الشرق

الأقصى و البحر المتوسط، إذ يطلق على إيران مفتاح الشرق كونها تمثل الطريق الحيوي في الاستيراد و التصدير بين الشرق و الغرب، ولكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت لاسيما بعد إعادة فتح قناة السويس 1969م، مما أدى بإيران إلى تحويل توجهها صوب الخليج الذي يتمتع بأهمية اقتصادية و إستراتيجية هائلة[99].

فموقع إيران يعتبر حيويا لأنها توجد في تقاطع الطرق البرية و البحرية التي تصل آسيا، حيث نجد أفغانستان و باكستان في الجهة الشرقية، و العراق من جهة الغرب، و تصل كذلك أوروبا مرورا بتركيا من الغرب أيضا، و إفريقيا عبر الخليج و المحيط الهندي، كما تعتبر معبرا بريا بين شرق آسيا و العالم العربي.

وباعتبار إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال و الشرق و الغرب، فإنّها تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول مقارنة بسواها (3200كلم)[100]. و يعتبر الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل أكثر من 80% من صادراتها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى الأهمية السيكولوجية للخليج في الفكر الاستراتيجي الإيراني، و الذي ينبع من اقتناع الإيرانيين بأن الخليج مياه فارسية خالصة. و تزداد أهمية إيران الإستراتيجية بسيطرته على مضيق هرمز و الذي يعتبر معبر لناقلات النفط نحو مختلف موانئ العالم، و كميات أخرى من السلع و المواد التجارية المختلفة، فمضيق هرمز يعتبر منفذا هاما لإيران بحيث تصدر هذه الأخيرة إنتاجها النفطي من خلاله، هذا و إلى جانب ذلك نجد معظم المنشئات النفطية الإيرانية تقع على الخليج أو بالقرب منه.

❖ المرتكز الديمغرافي أو التركيبة السكانية لإيران:

تتشابك إيران و المنطقة العربية عامة و منطقة الخليج على وجه الخصوص ديمغرافيًا في ثلاث محاور، الأكراد، العرب و الفرس، و على أثر هذه التشكيلة ترسم إيران قراراتها الخارجية، و أحسن دليل على ذلك ما شكلته الأقلية الكردية من مخاطر على الأمن الإيراني و الذي دفع بإيران إلى إعادة ترتيب أولوياتها مع علاقاتها التركية و السورية، و لقد أدركت السلطات الإيرانية و لفترات متعاقبة من الزمن أن استمرار بقاء الدولة الإيرانية و ثبات قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات، و أي تغيير في السياستين الداخلية و الخارجية الإيرانية مرهون بالتركيبة الإثنية للمجتمع، و أي شعور إيراني بخطر يواجه هذه التركيبة من الخارج،

---

[99] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 40.
[100] نفين عبد المنعم ، ***مرجع سابق***، ص 16.

يقابلـه محاولـة التوسـع و السـيطرة علـى بعـض الأراضـي العربيـة المجـاورة مـن خـلال الهيمنـة و السيطرة على القوميات غير الإيرانية.

كمـا عملـت إيـران علـى عـدم إضـاعة فرصـة وجـود بعـض الجاليـات الإيرانيـة فـي دول الخلـيج و التـي هـاجرت لأغـراض اقتصـادية، فأخـذت تشـجع الهجـرة إلـى تلـك المنـاطق منـذ القـرن 15 إلـى مـا بعـد النصـف الأول مـن القـرن 20، لتسـتخدم هـذه الورقـة لصـالحها فـي أوقـات الأزمات[101].

و بالتـالي فالبنيـة الديمغرافيـة لهـا تـأثير علـى التوجهـات السياسـية للمجتمـع، و علـى توازنـات القـوى السياسـية داخـل النظـام السياسـي، و عليـه فمـن المهـم تنـاول الطبيعـة الديمعرافيـة للمجتمـع الإيرانـي، مـن أهـم العرقيـات و الأديـان و عـدد السـكان و مـا لهـا مـن أثـر سـلبي أو ايجـابي على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

لا تتمتـع إيـران مـن حيـث التركيبـة السـكانية بتماسـك قـوي علـى المسـتوى الـداخلي، فهـي عبـارة عـن خلـيط مـن الأقليـات والتـي يكمـن الـرابط الأساسـي بينهـا فـي الـدين الإسـلامي، فـإيران بلـد متعـدد الإثنيـات تتكـون مـن مجموعـة سـكانية مختلفـة. و كـان معـدل النمـو السـكاني متذبـذب خـلال الفتـرات مـا بـين 1976م-1996م، ليتـراوح ب 3.2 %مـا بـين 1976م-1986م و1.47 % مـا بـين 1986م-1996م[102]، وهـذا التعـداد السـكاني لإيـران لـم يشـكل أيـة مشـكلة بسـبب سـعة المسـاحة و وجـود الثـروة النفطيـة و المعدنيـة ذات الأهميـة، و كـذا تنـوع المحاصـيل الزراعيـة و النباتيـة و الحيوانيـة، و هنـاك علاقـة وثيقـة بـين سـكان الدولـة و قـدرتها علـى تـوفير القـوة العاملـة لمختلـف القطاعـات الاقتصـادية و الجانـب العسـكري، هـذا مـن ناحيـة حجـم السـكان، أمـا مـن ناحيـة التنـوع العرقـي و الـذي يقصـد بـه حالـة الشـعوب التـي توجـد داخـل إطـار الوحـدة السياسـية مـن حيـث القوميـة، الـدين و اللغـة - ولعـل الـوزن السياسـي للدولـة يظهـره عامـل التركيـب الاثنـي- فالتجـانس القـومي سـيؤدي حتمـا إلـى تـرابط المجتمـع و تماسـكه و العكـس صـحيح، فـإيران بلـد متعـدد الإثنيـات، يتكـون مـن فسيفسـاء إثنـي و قـومي: الفـرس 51 %، الأذريـين 24%، الأكـراد 7 %، العـرب3 %، البلـوش 2 %، الاتـراك2% و غيـرهم، و يـتكلم حـوالي 58 %مـن السـكان اللغـة الفارسية[103].

---

[101] الموسوي، ***مرجع سابق***، ص 15.
[102] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 48.
[103] ***المرجع نفسه***، ص ص 49، 50.

فأحد الملامح الهامة للتكوين الاجتماعي الإيراني هو أن السكان يشكلون مزيجا من الأقليات العرقية و المذهبية و اللغوية ، فهناك الفرس ، العرب ، البلوش، الأتراك و الأذريين و الأكراد و اليهود و المسيحيين، لكن النسبة الأكبر في إيران يمثلها الفرس حيث يشكلون أكثر من نصف السكان بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة، و بذلك عرفت إيران عناصر فعلها الاستراتيجي من خلال تفوّق القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكّلة بذلك مقوّما هاما من بين أحد أهم مقومات الشخصية الإيرانية و التي أخذت معظم مزاياها من العنصر الفارسي الذي دعّم موقفها و تفوّقها و ساعد على تقوية أثر فعلها السياسي الخارجي.

إن التفوق الإيراني لا يقتصر على التفوق السكاني و العرقي بل يتعداه إلى التفوق الديني، فعن أهم الأديان نجد الإسلام، الزراديشتية، المسيحيون و اليهود، إذ يشكل المسلمون حوالي 99 % من الإيرانيين و هم مقسّمون بين الشيعة و السّنة، و حسب الأرقام الرسمية يشكل المسلمون الشيعة 89%من السكان الإيرانيين، فهم يدينون بالمذهب الإثني عشر، في حين يشكل أهل السّنة 10 % و هم مقسّمون إلى ثلاث عرقيات هي الأكراد ، البلوش و التركمان و عرب إقليم عربستان الذين يسكنون الحدود التي تفصل إيران عن الدول العربية المجاورة لها ذات الأغلبية السنيّة. أما المسلمون الشيعة فينتشرون في جميع مناطق إيران و يقّلون في بلوشستان، و أكثرهم من الفرس ، أما الزراديشية فتواجدهم محصور في مدينتي "يزد و كرمان" و هي ديانة رسمية و معترف بها، في حين نجد المسيحيين غالبيتهم من الأرمن، أما اليهودية فهي أيضا ديانة معترف بها رسميا في إيران إذ يعتبر يهود إيران أكبر تجمّع يهودي في الشرق الأوسط خارج إسرائيل[104].

فالمجتمع الإيراني مجتمع يتّسم بتنوع تركيبته العرقية، القومية و الدينية، و الفرس هم العرق الغالب فيه، الأمر الذي يسهّل صياغة سياسة إقليمية ذات بعد توسعي، و هو ما تتميز به الإمبراطورية الفارسية[105].

في الأخير يمكن القول أن العامل السكاني مثله مثل المقومات الطبيعية و الاقتصادية و التي سنشير إليها، ساهم في إعطاء التقديرات المناسبة للدولة و قوّتها، و يمكن اعتبار العامل السكاني من أهمها، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض و يستثمرون جميع ما تحويه من موارد طبيعية لصالحهم، هذا و إلى جانب قيام الإنسان بجميع العمليات الاقتصادية من إنتاج و

---

[104] ***المرجع نفسه***، ص ص 50- 51.

[105] عمر خليفة راشد، ***أضواء على المشروع الصفوي الإيراني***، (د م ن، د د ن، د ط، د س ن)، ص 1.

توزيع و استهلاك، فثروة المجتمع لا تقتصر فقط على الموارد الطبيعية فقط و إنما تشمل أيضا موارده البشرية[106].

ساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة و إزاء جيرانها تحديدا، من خلال استغلال الأقليات بما يحقق مصالحها، حيث استغلت الأقلية الكردية في صراعها مع العراق لاستنزاف قدراته، كما استغلت الانقسامات الدينية في الخليج العربي لصالحها من خلال تجنيد الطائفة الشيعية و استغلالها كقوة ضغط على النظم الحاكمة و زعزعة استقرارها، و يظهر ذلك جليا في استغلال الأقليات الكردية في جنوب العراق و استغلال التضارب المذهبي القائم بين السنّة و الشيعة لضرب استقرارها ، كما يظهر ذلك أيضا من خلال مطالبة "الخميني" هذه الدول بإتباع المذهب الشيعي و التشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها، كونها تقوم على الملكية و التي يعتبرها منافية للشريعة الإسلامية، ما جعله يسعى إلى تصدير الثورة و إسقاط هذه الأنظمة لتخلفها أخرى على شاكلة النظام الجمهوري الإيراني ذو الطابع الإسلامي و ذلك تمهيدا لتشكيل حكومة إسلامية[107].

و هكذا فإن الطبيعة الديمغرافية في إيران ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة القيادات السياسية من خلال توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، بفعل ضخامة تعدادها السكاني مقارنة بدول المنطقة، إذ لعب الحجم السكاني الإيراني دورا هاما في تكوين القدرة الإستراتيجية كأحد أهم الرهانات الكبرى لتحقيق الأمن القومي الإيراني الشامل اقتصاديا و عسكريا.

❖ المرتكز التاريخي و الإيديولوجي:

كان للارتباط التاريخي بين الحضارة العربية و الفارسية انعكاساتها السلبية و الايجابية و التي امتدّت عبر علاقاتهما، فالإيجابي منها تمثّل في التبادل التجاري و الثقافي و الإسلامي الذي جمع الحضارتين، أما السّلبي منها فتمثل في دخول الطرفين في صراعات أثّرت في سياسات صانع القرار الإيراني بهدف تحقيق المصلحة القومية، كالخلافات السياسية بين دول الخليج و إيران قبل و بعد الثورة[108].

---

[106] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 47.
[107] خليفة راشد، ***مرجع سابق***، ص 1.
[108] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 19.

مثّل العامل التاريخي الركيزة الأساسية و الأولى المرتبطة مع المرتكز الجغرافي في صياغة سياسة إيران تجاه العرب و ذلك من خلال تفسير فهمها للماضي و الاستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنيا و فكريا، و تاريخ الدولة الإيرانية برز قبل ظهور الإسلام بقرون، فرضت خلاله سيطرتها على مناطق شاسعة شرقا و غربا، خاصّة و أنّها اعتمدت في ظل الأنظمة المتعاقبة على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب مما جعلها تتسم بروح التوسّع و الهيمنة و السيطرة[109].

فإيران تعتبر قوة حضارية قديمة، و شكلت النزعة التوسعية اتجاه الأطراف المجاورة أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها و التي استمرت بعد الثورة الإسلامية حيث مزج "الخميني" بين العوامل القومية و التاريخية و العامل الديني لتمرير مشروعها ذو الطابع التوسعي[110].

فقد سعت إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الأيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الأيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيمها المذهب الشيعي مذهبا رسميا لإيران عام 1501م لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية المذهب[111]. غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية و للحكم العلماني على حساب الحكم الديني، لتعود الأمور خلال حكم "الخميني " بعد الثورة الإسلامية لترجح الكفة للعوامل الدينية، حيث تم إحياء الفكر الشيعي أين مثلت الثورة الإسلامية أعلى مراحلها، و هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك كالعوامل الموضوعية و العوامل الفكرية.

- فأما العوامل الفكرية فتتلخّص في فكر الخميني الذي يربط بين الإسلام و الثورة، فمن وجهة نظره لا وجود لإسلام بغير ثورة، فهو ضد الأنظمة الملكية الفاسدة و التي تتنافى مع أحكام الشريعة، و أن الإسلام هو دين الحق و العدل، لذا وجب على علماء المسلمين التصدي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي و الاستعمار الخارجي، و يرى أنه لا فصل بين الدين و السياسة حيث دعا علماء المسلمين للمشاركة في العملية السياسية من خلال المساهمة في إطاحة نظام الشاه القائم على الملكية، و إعلاء الحكومة الإسلامية ذات الأيديولوجية الشيعية، و تميز الفكر السياسي الشيعي بأنه معارض، إذ

---

[109] الموسوي، ***مرجع سابق***، ص 15.
[110] خليفة راشد، ***مرجع سابق***، ص ص 4، 5.
[111] ***المرجع نفسه***، ص، 18 .

تم تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام، و مرد ذلك طبيعة الاضطهاد السياسي الذي لحق الشيعة على امتداد العصور.

- أما من ناحية العوامل الموضوعية فنجد المذهب الشيعي انتشر في إيران منذ الدولة الصفوية حيث عمل "إسماعيل الصفوي"على تنصيب المذهب الشيعي مذهبا رسميا في إيران رغم التجاوزات التي مورست على الطبقات الشيعية[112]، و إيران وجدت في التشيع ذريعة تحمي بها هويتها القومية و الثقافية و تخترق بها الدول الخليجية على وجه الخصوص، إذ ترى إيران في الخليج العربي عدوا ثقافيا و تاريخيا، فعلى المستوى الداخلي تعامل العربي الشيعي بمنطق قومي و تعامل السني الإيراني من منطق طائفي، في حين على المستوى الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي عربيا كان أم أعجميا، و تحاول دائما ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي[113].

لطالما كان النظام الحاكم في إيران متمسّكا بالعوامل التاريخية و القومية قبل الثورة ليأتي النظام الجديد ذو الطابع الإسلامي بقيادة "آية الله الخميني" و الذي اعتمد سياسة المزج بين العوامل التاريخية و القومية على غرار النظام السابق، مع إضافات دينية ناتجة عن تبني النهج المذهبي الصفوي، و كل ذلك تم تغطيته بغطاء إسلامي دعائي من أجل الترويج للنظام الجديد بين الشعوب العربية و الإسلامية. فإيران خلال هذه المرحلة جاءت بمشروع جديد ذو طابع توسعي، و تستر تحت شعارات مختلفة من أجل التوسع و التمدد على حساب الأطراف العربية عامة و الخليجية على وجه الخصوص، و من هذه الشعارات: "نصرة المستضعفين "و "العداء للمستكبرين" ، "تحقيق الوحدة الإسلامية" ، "حماية أبناء مذهب آل البيت من الاضطهاد في بعض الدول" .

فلا يمكن الحديث عن إيران بمعزل عن العامل التاريخي و الذي يلعب دورا رئيسيا في الإستراتيجية الإيرانية تجاه جوارها، أين يقوم هذا العامل على إحياء الإمبراطورية الفارسية، إذ يعتبر السجل التاريخي الحافل مصدر فخر لدى الإيرانيين و محرك رئيسي من محركات السياسة الإيرانية، فبعدما كان هناك حافز ثنائي(التاريخ و القومية) تحول إلى حافز ثلاثي مع نجاح الثورة الإسلامية 1979م إذ دخل البعد الديني المذهبي كعامل ثالث محرك للسياسة الإيرانية لتصبح المحركات الثلاث للسياسة الإيرانية كالتالي:

- **التاريخ:** المتمثل في الماضي الإمبراطوري العميق.

---

[112] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 52.
[113] الموسوي، ***مرجع سابق***، ص 16.

- **القومية:** و تتمثل في القومية الفارسية.
- **العقيدة:** و تتمثل في المذهب الشيعي[114].

نتيجة للحكم الاستبدادي الذي تميّز به نظام الشاه و إخفاق عملية التنمية الاقتصادية و وفساد مؤسستي السافاك* والجيش في فرض سياسات النظام، بدأت إرهاصات المعارضة الدينية تطفو على السطح، و ذلك في مواجهة بين النظام الحاكم الذي يقوده الشاه "محمد رضا بهلوي "، و المعارضة التي يقودها "الخميني"، و كان للعوامل الفكرية الأثر الكبير على الدستور الإيراني بعد الثورة الإسلامية حيث أصبح الإسلام المذهب الرسمي للدولة حسب ما حددته **المادة 12 من الدستور** الإيراني لعام 1979م، و التي جعلت إيران تأخذ في التشيّع أساسا في التعامل مع الدول المجاورة خاصة التي تتقاسم معها هذا العامل كالعراق و بعض الدول الخليجية، مما أثر بشكل واضح على السياسة الإيرانية في ظل الثورة و ما بعدها[115].

فنجد قيم الثورة انعكست على البناء الدستوري و السياسي الإيراني حيث تغيّر النظام السياسي تغيّرا جذريّا من نظام شاهنشاهي (ملكي) إلى نظام ذو طابع إسلامي، كما حملت هذه الثورة في طياتها نوع من التجديد، فلأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء الدولة، كما لعبت قيم هذه الثورة دورا في رسم التوجّهات الإقليمية و العالمية الإيرانية، حيث لعبت الأيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجّهات السياسة الخارجية حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، و في المقابل كانت هناك توجّهات سياسية داخلية تعتبر إيران دولة عليها أن تتميز بدور القوة الإقليمية[116].

أما عن بنية القيم الأساسية التي أثّرت على تصور إيران لدورها الخارجي اتجاه العالم الإسلامي و غير الإسلامي، فتمثل أولا في الحياد و الذي يتحدد مفهومه في عدم جواز الخضوع لأية قوة عالمية، فالخضوع في المفهوم الإيراني له بعد ديني إذ يكون الخضوع لله، فالسيادة لله و ليس للشعب[117]. و ثانيا الهوية الإنتمائيّة لإيران حيث تبرز مفارقة الوحدة الإسلامية و الوحدة القومية، إذ تعبّر الأخيرة على الخصوصيات الذاتية للشعب الإيراني (الانتماء للحضارة الفارسية)، في حين تمثل الوحدة الإسلامية خصوصية الانتماء إلى المذهب الشيعي الاثني عشر، فنجد الدستور الإيراني يعكس العلاقة بين الانتماء الفارسي و الانتماء

---

[114] خليفة راشد، ***مرجع سابق***، ص 5.

*السافاك اختصار لمنظمة المخابرات و الأمن القومي الإيراني.

[115] مزوزي، ***مرجع سابق***، ص ص 38، 39.

[116] حجاب، ***مرجع سابق***، ص ص 52، 53.

[117] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 63.

الإسلامي فهناك من المواد التي تحصر نفسها في إطار عموم الشعب كالمادة التاسعة : "التي تشير أن صون حريّة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مسؤولية الحكومة و جميع أفراد الشعب" ، في حين جاءت مواد خاصة تخاطب الأمة الفارسية **كالمادة 125** :" يجب أن يكون رئيس الدولة فارسي شيعي " حيث منع الدستور الإيراني المسلمين من غير الشيعة على تعدد أصولهم من تولي منصب رئيس الجمهورية[118]، و على هذا الأساس يمكن القول أن الجمهورية الإيرانية حصرت الإسلام في الانتماء إلى المذهب الشيعي متنافية بذلك الأقليات الأخرى المسلمة.

❖ **المرتكز السياسي:**

نجحت إيران بعد الثورة الإسلامية في معالجة مشكلتي الهوية و الشرعية إلى حد ما، فأصبح لديها نظام دستوري يتكون من فقيه مهيمن على الحياة السياسية و على مختلف أنشطة مؤسسات النظام السياسي الإيراني و هو الرجل الأول في البلد، إذ يملك الزعامة الدينية و السياسية معا و الممنوحة له من طرف الشعب بتأييد من رجال الدين، إضافة إلى رئيس منتخب لمدة أربع سنوات و لعهدتين غير قابلتين للتجديد، و انتخابات الرئاسة تجري كل أربع سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا و إناثا.

و قبل التطرق للمؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية لا بد من التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه، فمن غير الممكن فهم النظام السياسي الإيراني و بنيته دون فهم نظرية ولاية الفقيه حيث تمثل السمة الأساسية في تمييز النظام السياسي الإيراني عن غيره من الأنظمة، و كذا الدستور كمصدر للسياسة الخارجية الإيرانية، حيث سنعرّج على نظرية ولاية الفقيه و الدستور قبل أن نتناول المؤسسات السياسية الأخرى.

نظرية ولاية الفقيه :

إن ما يميّز النظام الإيراني اتصافه بالسمة الدينية حيث يقوم على مبدئين أساسيين الأول هو الحكومة الإسلامية و الثاني هو ولاية الفقيه و ذلك حسب ما ينصّ عليه الدستور الإيراني **(الملحق رقم 4)** ، فقد نصّت **المادة الخامسة** من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على أنه في "زمن غياب الإمام المهدي المنتظر، تكون ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية

[118] ***المرجع نفسه***، ص 55.

إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل"[119]. فولاية الفقيه مصطلح ديني في الفقه الشيعي يقصد به "ولاية و حاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة و رعاية شؤون الموالين"[120].

- فولاية الفقيه تعتبر نظرية سياسية دينية عمل بها الإمام "الخميني" و قد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ **"أحمد النراقي"** مؤلف كتاب **"عوائد الأيام في أصول الفقيه"** و قد طبّقها "الخميني " لأول مرة عام 1979م عند إنشائه للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد القضاء على النظام الملكي.

الدستور:

يعتبر الدستور الإيراني لعام 1979م و الذي تم تعديله عام 1989م المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، حيث خصص **الفصل العاشر** منه للحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية فجاء في **المادة 152**: " تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط و الخضوع له، و المحافظة على الاستقلال الكامل، و وحدة أراضي البلاد و الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، و عدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، و تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"، فحسب ما سبق فإن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية لا تتدخل في أمور الدول الأخرى، و لا تخضع هي الأخرى للقوى العالمية، و مجال اهتمامها الأول هو العالم الإسلامي. و إذا أخذنا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فإن ذلك يشكل تناقضا إذا ما أخذنا بفكر الخميني الذي يرى بجدلية المستكبرين و المستضعفين ، حيث رأى ضرورة كفاح المستكبرين لدعم المستضعفين و ذلك يعتبر من التدخل في شؤون هؤلاء.

بعدما تطرقنا لنظرية ولاية الفقيه و الدستور سنسلط الضوء على المؤسسات الفاعلة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية للتعرف على كيفية صنع القرار الخارجي.

- **المرشد الأعلى (الولي الفقيه):**

يتميز النظام الإيراني بما فيه السياسة الخارجية عن سائر النظم العالمية بوجود مؤسسة الولي الفقيه أو المرشد الأعلى و الذي يمثل قمة السلطة، يتولى هذا المنصب وفقا

[119] حجاب، ***مرجع سابق***، ص 56.
[120] خليفة راشد، ***مرجع سابق***، ص 31.

للمادة 170 من الدستور التي تحددت فيها إجراءات تولي منصب القائد الأعلى، كما تؤكد هذه المادة أن القائد الأعلى مسؤول أمام القانون مثله مثل عموم المواطنين الإيرانيين العاديين، و يخول له الدستور صلاحيات واسعة، أما عن المؤهلات التي يجب أن تتوفر في المرشد فقد حددها الدستور كالتالي:[121] الكفاءة العلمية للإفتاء بالأمور، أن يتصف بالعدالة و التقوى، أن يتصف بالرؤية السياسية و الاجتماعية الصحيحة، التدبير الحسن و الكفاءة الإدارية، الشجاعة و القدرة على القيادة، يفضل من بين المرشحين الذين لديهم رؤية فقهية سياسية و دينية قوية. كما حدد الدستور الإيراني في **المادة 110** مهام و صلاحيات القائد الأعلى و هي كالتالي: تعيين السياسات العامة للدولة بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، الإشراف على تنفيذ سياسات الدولة، إصدار أمر الاستفتاء العام، تولي القيادة العامة للقوات المسلحة، إعلان الحرب و السلام و النفير العام، تعيين و عزل كل من (فقهاء مجلس الصيانة: أعلى مسؤول في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة و التلفزيون، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة و قوى الأمن الداخلي)، معالجة الخلافات التي تنشأ بين السلطات الثلاث فضلا عن تنظيم العلاقات بينهم، معالجة المشاكل التي تواجه النظام السياسي، و التي يتعذر حلّها من خلال مؤسسات الدولة الأخرى.

و يتم انتخاب القائد الأعلى وفقا **للمادة 107** من الدستور من قبل مجلس الخبراء، إما بالاتفاق على شخص و من ثم تعيينه ليكون القائد الأعلى، أما إذا لم يكن هناك اتفاق على شخص ما في مجلس الخبراء يتم اختياره من بين المرشحين و هذا يأخذ بعين الاعتبار الشروط الواجب توافرها في القائد الأعلى. وهناك إمكانية عزل القائد الأعلى من مجلس الخبراء حسب ما جاء في **المادة 111** من الدستور في حالتين: عجزه عن أداء واجباته الدستورية (حالة مرض)، أو فقدانه صفة من صفات الأهلية أو إذا تبين أنه لا يملك هذه الصفة.

بناءًا على ما تم نصه في الدستور الإيراني فإن المرشد الأعلى يتمتع بوضع شديد التميّز و التمدد، حيث يتدخل في عمل سلطات الدولة التي لا تمارس سوى بإشراف منه[122].

---

[121] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 63.
[122] ***المرجع نفسه***، ص 81.

بهذا يمكن القول أن نقطة البداية في هيمنة الفقيه السياسية هي الوثيقة الدستورية التي أكدت تفرده الشامل بالسلطة[123].

- **مجلس الخبراء:**

يعتبر هذا المجلس من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، فكما سبق و أن ذكرنا لديه صلاحية تحديد مهام القائد و تعيينه في منصبه و كذا إمكانية عزله و ذلك حسب **المواد 107 - 111** على الترتيب.

و يتكون هذا المجلس من 89 عضوا، ينتخبون عن طريق الاقتراع السري المباشر لدورة واحدة مدتها 8 سنوات، تمثل كل محافظة بعضو واحد، يجتمع المجلس مرة واحدة في كل عام[124].

- **رئيس الجمهورية:**

نص دستور 1989م على تشكيل هيئة تنفيذية رمزية يأتي على قمتها رئيس الجمهورية فهذه الهيئة ليس لديها سلطة فعلية و حقيقية، إنما لها دور شكلي فقط، أي أن قراراتها لا تكون نافذة إلا بعد موافقة المرشد الأعلى عليها.

يأتي رئيس الجمهورية في المرتبة الثانية بعد منصب القائد الأعلى ، "و يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، و هو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية، إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة، فإن رئيس الجمهورية يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية، المتمثلة بمجلس الوزراء و الهياكل الإدارية العامة التابعة لكل وزارة".

و ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر، ومدة الدورة الواحدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و يشترط في فوزه الحصول على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين[125]. و من مهامه التي حددها الدستور في **المواد 124، 125، 126، 128** ما يلي: تولى رئاسة السلطة التنفيذية و رئاسة مجلس الخبراء، الإشراف على أداء الوزراء والتنسيق

---

[123] عبد الستار الراوي، ***العقل السياسي الإيراني المعاصر (14)***، (مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2015)، ص 41. www.umayya.org.

[124] طلال عتريسي، ***الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية و سياستها الإقليمية***، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2006)، ص 106.

[125] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 88.

بين قراراتهم و مجلس الوزراء، كما يقرر السياسة العامة لأراء الحكومة ومنهجيتها، عليه مسؤولية تخطيط الميزانية، يوقّع على قررات مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان)، تعيين معاونين اثنين له يقوم الأول بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء و التنسيق بين سائر الوزارات، التوقيع على المعاهدات و الاتفاقيات و المواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية و سائر الدول، تعيين السفراء.

- **مجلس صيانة الدستور:**

يعد المجلس الأعلى سلطة دستورية في البلاد، فهو بمثابة الغرفة العليا، يضم 12 عضوا، ستة منهم من الفقهاء يتم اختيارهم من قبل القائد الأعلى للثورة ، والستة الآخرين مختصين في الأمور القضائية يتم انتخابهم من طرف مجلس الشورى الإسلامي، بعد ترشيحهم من السلطة القضائية التي هي بيد القائد الأعلى[126]، للمجلس صلاحيات واسعة حيث يعتبر المسؤول و المختص أو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير الدستور و ما يتعلق بمواده .كما ينص الدستور الإيراني على أن المهمة الأساسية لهذا المجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية، فهو يعمل على ضمان ملائمة التشريعات و قوانين مجلس الشورى الإسلامي مع تعاليم الإسلام و الدستور، ومع تعديلات دستور1989م تم إضافة صلاحيات أخرى للمجلس بحيث يقوم بالإشراف على انتخابات كل من مجلس الخبراء، الرئاسة، مجلس الشورى الإسلامي، وكذا مجلس الوزراء، إذ منحته هذه الصلاحية قوةً و تأثيرا لا يستهان بهما، و أصبح لديه صلاحيات رقابة على مؤسسات فاعلة في صنع القرار[127] .

- **مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان):**

وهو بمثابة السلطة التشريعية لنظام الجمهورية الإسلامية بحيث يقوم أو يمارس سلطة التشريع في البلاد ، وقد اختصه الدستور الإيراني بمجموعة من الصلاحيات التي جعلته

[126] ***المرجع نفسه***، ص 18.
[127] عتريسي، ***مرجع سابق***، ص 107.

يضطلع بدور قوي في البلاد بجانب كل من السلطتين التنفيذية و القضائية اللتين تمارسان صلاحيتهما أيضا تحت إشراف المرشد الأعلى وفقا للدستور الإيراني، ينتخب هذا المجلس عن طريق الاقتراع المباشر، فنواب المجلس يتم اختيارهم عن طريق الشعب لمدة أربع سنوات، و يتكون من 310 عضوا يمثلون جميع الأعراق و المذاهب[128]، وعن مهامه و بالإضافة إلى سن القوانين و التشريعات، يقوم بالمصادقة على المعاهدات و المواثيق، يشرف على الميزانية ، يقوم بمنح الثقة لمجلس الوزراء و يستجوبهم و يسحب الثقة منهم، كما يسحب الثقة أيضا من رئيس الجمهورية بعد ثبوت عدم كفائتة و ذلك يكون بأغلبية الثلثين، و يقوم بمراقبة الرئيس في كل ما يتعلق بالتخطيط القومي، ميزانية الدولة، مسائل التوظيف، تعيين الوزراء ،تعيين القنصليين و السفراء[129].

- **السلطة القضائية:**

تعد السلطة القضائية جزءا من النظام السياسي، و هي المكمّل للسلطتين التشريعية و التنفيذية، نص الدستور الإيراني على أن السلطة القضائية سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية و الاجتماعية، و عليها مسؤولية إحقاق العدالة، ووظائف السلطة القضائية تحددت كما يلي: التحقيق و إصدار الحكم بخصوص التظلمات و الاعتداءات و الشكاوي و الفصل في الدعاوي، والخصومات و اتخاذ القرارات و التدابير اللازمة، صيانة الحقوق العامة و بسط العدالة و الحريات المشروعة، الإشراف على حسن تنفيذ القوانين، كشف الجريمة ومطاردة المجرمين و معاقبتهم و تنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة، اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة لإصلاح المجرمين.

تباشر السلطة القضائية أعمالها من خلال هيكلها الإداري و التطبيقي، أو يترأسها شخص عادل و ملم بالأمور القضائية يتم اختياره من قبل القائد، و يستمر رئيس السلطة القضائية في منصبه خمس سنوات و من مهامه: إيجاد الدوائر اللازمة في دوائر العدل حسب ما جاء في **" المادة 156"**، إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية توظيف قضاة العدل و البث في عزلهم، تنصيبهم، نقلهم، تحديد وظائفهم ، وتوقيع درجاتهم[130]، وكذا وضع القواعد اللازمة لتشكيل المحكمة العليا للبلاد حسب **" المادة**

---

[128] سند السويدي،***مرجع سابق***، ص 87.
[129] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص ص 109- 112.
[130] ***المرجع نفسه***، ص 121.

107"، كمـا يقـوم بتعيـين كـل مـن رئـيس المحكمـة العليـا و المـدعي العـام بالتشـاور مـع قضـاة المحكمة العليا لمدة خمسة سنوات حسب **" المادة 162"**.

- **مجلس تشخيص مصلحة النظام:**

تأسـس هـذا المجلـس عـام 1988م بـأمر مـن "الخمينـي"، فهـو مجلـس إداري دسـتوري يعينـه القائـد الأعلـى، أنشـئ بعـد التغييـر الدسـتوري الـذي حـدث فـي 06 فيفـري 1988م، لأجـل حـل الخلافـات الموجـودة بـين مجلـس الشـورى الإسـلامي (البرلمـان) و مجلـس صـيانة الدسـتور، وإلـى جانـب البـث فـي الخـلاف بـين مجلـس الشـورى الإسـلامي و صـيانة الدسـتور يقـوم بالإسـهام فـي وضـع السياسـة العامـة للنظـام بالتشـاور مـع القائـد ، اختيـار أحـد فقهـاء مجلـس صـيانة الدسـتور لعضـوية مجلـس الشـورى، الـذي يخلـف القائـد فـي حالـة وفاتـه أو اسـتقالته أو عزلـه، اقتـراح تعـديل مـواد الدسـتور أو إضـافة مـواد أخـرى لغـرض تعديلـه بالتشـاور مـع القائـد الأعلـى و المشـاركة فـي تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور كذلك[131] .

- **مجلس خبراء القيادة :**

يعتبـر هيئـة أساسـية فـي النظـام الإيرانـي، تأسـس عـام 1979م لغـرض مراجعـة مسـودة الدسـتور التـي أعـدت للاسـتفتاء الشـعبي، يتشـكل المجلـس مـن 70 عضـوا فـي بدايتـه، ليصـل الـى83 عضـوا عـام 1982م، ليرتفـع و يصـل إلـى 96 عضـوا فيمـا بعـد، أوكلـت لـه مهمـة تعيـين و عـزل القائـد الأعلـى إذا أصـبح عـاجزا عـن أداء مهامـه المكلـف بهـا، أو إذا فقـد شـرطا مـن الشـروط الواجـب توفرهـا فيـه ليشـغل المنصـب، أو إذا تبـين أنـه لـم يملكهـا فـي الأصـل، كمـا يقـوم بالإشـراف علـى أعمـال القائـد بطريقـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة فهـو يـدرس قـرارات القائـد و يقيمهـا وإذا لاحـظ أن هنـاك التباسـا فـي هـذه القـرارات، يـتم العـودة للقائـد الأعلـى للفصـل فـي ذلـك. فهـذا المجلـس جـاء للتخفيف من الهيمنة المطلقة للقائد الأعلى[132].

للنظـام السياسـي الإيرانـي مؤسسـات فاعلـة، لهـا تـأثير فـي عمليـة اتخـاذ القـرار بمـا يتوافـق مـع التوجهـات العامـة للدولـة و سياسـتها الخارجيـة. و النظـام الإيرانـي بعـد الثـورة أصـبح نظامـا دسـتوريا يسـيطر فيـه الفقيـه علـى الحيـاة السياسـية و علـى مختلـف مؤسسـات النظـام السياسـي الإيرانـي، هـذا مـا لاحظنـاه مـن خـلال تحديـد المهـام التـي خولهـا لـه الدسـتور، هـذا علـى المسـتوى

---

[131] عتريسي، ***مرجع سابق***، ص 108.
[132] ***المرجع نفسه***، ص 106.

الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد سعى الخميني إلى دور المهيمن في الإقليم الخليجي بعد النجاح الذي حققه على المستوى الداخلي من خلال القضاء على النظام الملكي الموالي للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و خادم مصالحها من خلال لعبه دور شرطي الخليج، ليأتي الخميني ليلغي هذا الدور في مقابل سعيه لدور الهيمنة في المنطقة و التوسع فيها، من خلال مبدأ تصدير الثورة و كذا إدراكه لموقع بلده في النظام الدولي و كذا المتغيرات السياسية و الجغرافية و التاريخية التي تحقق له هذا الدور، فمن العوامل التي تحدد دور الدولة هو إدراك القادة السياسيين لهذا الدور، بحيث يعني الدور إدراك صانع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، حيث يكون للقيادة السياسية دور حاسم في عملية صنع القرار الخارجي و تحديد معالم دور الدولة خارجيا.

❖ **المرتكز الاقتصادي:**

يعد البناء الاقتصادي للدولة عنصرا مهما في قوتها و كفاءة أدائها، و يعتمد هذا البناء على ما تملكه الدولة من ثروات و موارد طبيعية، وهذا في حد ذاته أحد العوامل المؤثرة في السلوك السياسي للدولة في اتخاذ القرارات، فكثيرا ما تنعكس خلفية الدولة الاقتصادية على طبيعة هذا السلوك و تباين هذه الموارد بين الدول و حسب اقتراب الدور تمتلك إيران إدراكا قويا لنفسها كقيادة إقليمية رغم محدودية قوتها الاقتصادية في ظل نظام دولي تحددت طبيعة الفواعل فيه نسبة للعوامل الاقتصادية[133].

عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها و أمنها القومي، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية في النظام الإيراني، وذلك إما عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيدا على أن الإسلام مثله مثل الرأسمالية و الاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة به، وهو ما يعني رفض الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني بالنظام الاقتصادي الغربي مهما كانت صفته، وإما عن طريق مجموعة من الإجراءات كإلغاء النظام المصرفي في تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي. بعد الثورة عمل النظام الإيراني الجديد على وضع برنامج اقتصادي اجتماعي مبني على مقومات أيديولوجية محددة، فإيران سعت إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية بفعل اقتصادي بعد التغيير الشامل الذي نال نظامها الاقتصادي عن طريق رفض الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الغربي، و كذا إلغاء النظام

[133] حجاب، مرجع سابق، ص 43.

المصرفي الموجود، و تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول إنتاجا بالاقتصاد الداخلي، من خلال تغيير بنية الصادرات و إعادة توزيع الأنشطة. إلاّ أن هذا المسعى تعطل بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية مباشرة بعد الثورة الإسلامية حيث تعرض الوضع الاقتصادي في إيران لانتكاسات خلال فترة الحرب، و بالخصوص في القطاعات غير النفطية، كهروب رؤوس الأموال، هجرة العديد من المهارات، الدمار الذي لحق المنشآت الاقتصادية خاصة النفطية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط و ما أدى إلى تقليص إجمالي للناتج المحلي[134]

إن البنية الاقتصادية الإيرانية تعاني مشاكل صعبة على مختلف الأصعدة: الإنتاج و التوزيع، مصادر العائدات الوطنية و تنظيم النشاطات الاقتصادية، حيث كانت إيران خلال الفترة التي تلت الثورة الإسلامية تعتمد على عائدات البترول بشكل كليّ.

فيما يخص الإمكانيات الاقتصادية، فإيران تمتلك إمكانيات اقتصادية هامة، سواء في مجال الزراعة أو مجال الصناعة، ففي المجال الزراعي نجد ثلث مساحة إيران عبارة عن أراضي زراعية أي ما يعادل 15 مليون هكتار، يزرع منها 28.5% بشكل دائم و 31.4 % منها عبارة عن زراعات موسمية، مما سمح لها بتوفير 80 % من احتياجاتها الوطنية من المواد الغذائية، إذ يبلغ القطاع الزراعي من العمالة 18% من مجموع السكان، أما نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج الاستثماري فيمثل نسبة كبيرة تصل الى26.7 %.

وتتوزع المساحات الزراعية طبقا لإحصائيات 1990م كالتالي: 11% غابات ،08 % مراعي،1 % مناطق سكنية و مراكز صناعية،10% مناطق زراعية ،50% صحاري و جبال صخرية، وتتركز أخصب المناطق الزراعية شمالا في المناطق القريبة من بحيرة "أورميا" وقرب بحر قزوين و هذه المناطق تشكل 20 % من الأراضي الإيرانية و تقدم حوالي 60 % من المحاصيل الزراعية .

أما في المجال الصناعي فنجد أن المصادر الطبيعية في إيران متوفرة و متنوعة يغلب عليها المستوى الصناعي و طابع الصناعات الإستخراجية خاصة في مجالي البترول و الغاز، حيث تمتلك احتياطات هامة من النفط و الغاز الطبيعي، و لكن رغم هذا يبقى الإنتاج النفطي هو العامل الحاسم في الاقتصاد الإيراني على الرغم من الدمار الذي عرفته منشآتها النفطية خلال الحرب العراقية – الإيرانية، حيث عملت إيران على إصلاح هذه المنشآت مما

[134] المرجع نفسه، ص 44.

مكّنها من زيادة قدراتها الإنتاجية النفطية، و هذه الاحتياجات الهامة من النفط و الغاز الطبيعي أكسبت إيران قيمةً متزايدة في الاقتصاد العالمي، أما فيما يخص الصناعات خارج الطاقة، توجهت إيران بعد الثورة الإيرانية 1979م في صناعاتها نحو المبادرة الداخلية، الأمر الذي دفع بالمهندسين الإيرانيين خاصة في مجالي المناجم و التعدين (الحديد و النحاس) إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ، هذا إلى جانب صناعات أخرى كالنسيجية التي تمثل 41% من الناتج المحلي، يمكن إضافة الصناعات التقليدية و الحرفية[135].

كما سعى النظام الإيراني في مرحلة إعادة البناء و الإصلاح إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني و بالتحديد اجتذاب رؤوس الأموال من الدول الخليجية ذات الازدهار الاقتصادي، و على الرغم من كل هذه الإصلاحات يبقى أداء إيران خلال المرحلة الموالية للثورة الإسلامية 1979م هو الأسوأ بين الاقتصاديات المعتمدة على النفط في منطقة الخليج، فإيران كانت تعاني مشاكل اقتصادية كبيرة تسببت في تحرك بطيء للتطور الاقتصادي أهمها التضخم، قلة رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار، البطالة، العجز في الميزانية، حيث بلغ العجز في الميزانية سنة 1988م ما مقداره 17 مليار دولار، وكانت الحكومة الإيرانية تعتمد على تغطية هذا العجز على الاستدانة و طبع الأوراق النقدية دون تغطية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في سعر الصرف للعملة المحلية ب16 مليار و خاصة أن تكاليف الحرب بلغت في السنة نفسها 10 مليار دولار، كما بلغت كلفة مختلف قطاعات الدفاع 6 ملايير دولار و 600 مليون دولار، و تم صرف مبلغ يقدر ب 3 مليار و 240مليون دولار للصناعات الحربية ،10 مليار دولار منها مصدرها النشاط الضريبي و 90 مليار دولار عائدات البترول.

و تدهور الاقتصاد الإيراني يعود كذلك إلى سوء الإدارة المالية و عدم وجود إداريين أكفّاء، حيث يتم توزيع المناصب بالتركيز على الولاء الأيديولوجي بدل من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية، كما ساهم في هذا التدهور أيضا تبني القادة خيارات تحديث القوات المسلحة و مواصلة تقديم الدعم لأنشطة الفصائل الشبه عسكرية الموالية لها كحزب الله في لبنان و الذي تأسس عام 1982م، والذي انبثق عن حركة أمل الشيعية اللبنانية المدعومة من

[135] ***المرجع نفسه***، ص ص 45- 46.

إيـران، و دخـل معتـرك السياسـة عـام 1985م و كـان تـابع سياسـيا و دينيـا للـولي الفقيـه[136]، وغيرها من الأحزاب في الدول الأخرى[137].

تعتبـر الجغرافيـا الإيرانيـة عـاملا مسـاعدا علـى امـتلاك المنـاطق النفطيـة، حيـث يسـيطر هـذا البلـد علـى 43 مـيلا مـن مضـيق هرمـز، إضـافة إلـى سـيطرتها علـى الجـزر الـثلاث المتنـازع عليهـا مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة، إذ يعتبـر مضـيق هرمـز ممـرّا لنـاقلات الـنفط، يمـر عبـره حـوالي 136 برميـل مـن البتـرول يوميّـا، و أي قـرار خـارجي يضـّر إيـران سـوف يـؤدّي حتمـا إلـى اسـتغلالها لمثـل هـذه الورقـة كـرّد فعـل لعلاقاتهـا الخارجيـة، الأمـر الـذي جعـل العديـد مـن الـدول تكـون حريصـة فـي تعاملهـا مـع إيـران و متخوفـة مـن اسـتعمال هـذه الورقـة ضـدّها، ممـا يظهـر دور العامـل الاقتصـادي فـي التـأثير فـي عمليـة صـنع القـرار الإيرانـي الخـارجي و يجعـل الـدول تعمـل علـى توطيـد علاقاتهـا مـع إيـران التـي عملـت علـى تـدعيم هـذا المرتكـز و زيـادة قوتـه مـن خـلال إقرانـه مـع المتغيّـر الزراعـي و الصـناعي متخـذة العبـرة مـن انعكاسـاته علـى الـدول الريعيـة المجاورة لها خاصة العربية[138].

❖ المرتكز العسكري:

تعتبـر القـوة العسـكرية لأيـة دولـة أهـم العناصـر المحـددة لقوتهـا أو ضـعفها تجـاه التحـديات التـي تمـسّ مصـالحها، مـا أدركـه القـادة العسـكريين الإيـرانيين و مـا دفعهـم لبنـاء القـوة العسـكرية الإيرانيـة أشـد بنـاء، حيـث كانـت إيـران تمتلـك منـذ عهـد الشـاه " محمـد رضـا بهلـوي" قـوة عسـكرية هامـة، لهـا أهميـة جعلـت مـن إيـران قـوة إقليميـة لا يسـتهان بهـا فـي منطقـة الشـرق الأوسـط عامـة و منطقـة الخلـيج علـى وجـه الخصـوص، بحكـم القـرب الجغرافـي و مـدى اسـتعداد إيـران لأداء دور فعال في المنطقة.

تتميّـز منطقـة الخلـيج بسـمة التـوتر و الصـراع حيـث مـثلا محـددان أساسـيان لهـذه المنطقـة لارتباطهـا بالمصـالح الحيويـة الغربيـة الصـناعية، و باعتبـار إيـران أحـد أهـم محـاور الإسـتراتيجية الغربيـة لا سـيما بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي عهـد الشـاه، الـذي اتجـه نحـو التسـلح كمظهر من مظاهر الصراع و استخدام القوة العسكرية لحل خلافاتها مع دول الخليج العربي.

---

[136] علي حسين باكر، حزب الله تحت المجهر رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران و إسرائيل، ***مجلة الراصد 2***، ص 19. www.agrased.net

[137] سند السويدي، ***مرجع سابق***، ص 468.

[138] مزوزي، ***مرجع سابق***، ص 42.

ومـع انتهـاء الثـورة، أصـبحت القـوة العسـكرية الحلقـة المحوريـة فـي المشـروع السياسـي الإيرانـي، لا سـيما أنهـا سـعت إلـى جعلهـا إسـتراتيجية ردع لتحقيـق التفـوق فـي المنطقـة و دعـم سياسـتها الخارجيـة، حيـث سـعت إيـران إلـى زيـادة قـدراتها فـي تطـوير قواتهـا العسـكرية لضـمان سـيطرتها علـى منطقـة الخليـج وكـذا تحقيـق أمنهـا القـومي، كمـا اتجهـت إلـى الصـناعة العسـكرية و التـي أصـبحت منـذ الحـرب الإيرانيةـ العراقيـة تمثـل عنصـرا هامـا مـن عناصـر المجهـود الحربـي الإيرانـي[139]، سـاعدها فـي ذلـك مجموعـة مـن العناصـر الأساسـية كالتعـداد السـكاني، الثـروة النفطيـة والقـدرات الصـناعية المعتبـرة، ..... فكـان لحـرب الخليـج الأولـى الأثـر الكبيـر فـي سياسـة إيـران التسـلّحية حيـث زادت النفقـات العسـكرية و التـي وصـلت إلـى حـوالي 4.85 مليـون دولار عام 1988م.

فمـا سـاعد إيـران فـي بنـاء قوتهـا العسـكرية هـو حجـم السـكان، و كـذا النفقـات العسـكرية الموجهـة لهـذا القطـاع، فـي حـين شـهدت إيـران فـي مجـال الصـناعة العسـكرية خـلال السـنوات الأولـى مـن الجمهوريـة الأولـى[140]، نشـاطا غيـر منظم بسـبب نشـوب الحـرب بينهـا و بـين العـراق و مـا احتاجتـه مـن الاحتياجـات القتاليـة، و بحلـول عـام 1986م عرفـت إيـران تحـولا فـي مجـال الصـناعة العسـكرية بتوجههـا نحـو إدخـال عـدد مـن أنظمـة الأسـلحة فـي عمليـة الإنتـاج، إذ أصـبحت تنـتج 75 % مـن احتياطاتهـا مـن الأسـلحة القتاليـة الأساسـية، كمـا اتجهـت إيـران رغـم مـا حققتـه مـن إنجـازات فـي مجـال صـناعة الأسـلحة إلـى اسـتيراد شـحنات هامـة مـن الأسـلحة خـلال حربهـا مـع العراق و اكبر شحنة تسلمتها عام 1989م[141].

سـعت إيـران إلـى امـتلاك أسـلحة الـدمار الشـامل كالسـلاح النـووي بالدرجـة الأولـى و كـذا الأسـلحة الكيماويـة و البيولوجيـة، حيـث بـدأت منـذ الثمانينـات ببـذل جهـود متميـزة لإنتـاج الأسـلحة الكيماوية ردًا على العراق التي استعملت هذا النوع من الأسلحة خلال حربها معها.

و فيمـا يخـص البرنـامج النـووي الإيرانـي، مـرت إيـران بعـدة مراحـل لتطـوير قـدراتها العسكرية و الحصول على تكنولوجيا متطورة في هذا المجال من أهمها:

- **المرحلـة الأولـى :** بـدأت فـي عهـد الشـاه، اسـتهدفت امـتلاك قـدرة نوويـة عـن طريـق تنفيـذ برنـامج متكامـل لإنشـاء مفاعـل للطاقـة النوويـة فـي مدينـة" بوشـهر" بمسـاعدة ألمانيـة

---

[139] يزيد صابع، ***الصناعة العسكرية العربية***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص 66.
[140] سند السويدي، ***مرجع سابق***، ص 368.
[141] ***المرجع نفسه***، ص 310.

بالإضافة إلى أن إيران كانت تمتلك بالفعل مفاعلا نوويا تجريبيا، حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات و تبلغ قوته 5 ميجاوات.

- **المرحلة الثانية:** بدأت عام 1986م منذ إعلان "الخميني" إلتزام بلده بمواصلة تطوير قدراتها النووية و التي سارت وفق أربع مجالات:

- توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.

- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية لاسيما الصين، كوريا الشمالية، الهند و باكستان.

- تطوير القدرات الفنية و العلمية للعاملين في المجال النووي.

- دفع المجال للبحث في المجال النووي.

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية

❖ **على المستوى الإقليمي:**

تميزت منطقة الخليج في عقدي السبعينات و الثمانينات بسرعة وتيرة الأحداث نتج عنها تطورًا و تغيرًا ملحوظان، و الذي مثل متغيرات إقليمية هامة، و هذه المتغيرات غالبا ما أثرت في السياسة الإيرانية بمنطقة الخليج: كالثورة الإيرانية، الحرب العراقية الإيرانية و كذا إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي و استمرار النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث المحتلة من إيران، حيث أصبحت هذه المتغيرات تمثل محددات لهذه السياسة[142].

مع انتصار الثورة الإيرانية سعى و حرص النظام الجديد على بناء إستراتيجية داخلية جديدة تقوم على دعامتين، أولها تمثلت في القضاء على أعداء النظام داخليا بشكل منظّم، و ثانيها تمثلت في بناء دولة دينية ذات مؤسسات، من دون التفريط في المؤسسات القديمة على الرغم من تغيّر قياداتها[143].

و فيما يخص سياسة إيران سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فقد رفضت على المستوى الخارجي استمرارها في لعب دور شرطي الخليج ، حيث انتهجت سياسة خارجية

[142] حجاب، ***مرجع سابق***، ص ص 108- 115.
[143] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 64.

تقوم على عدم الانحياز، و رفض التحالف مع القوتين العظمتين آنذاك، أما فيما يخص سياسة إيران تجاه دول الخليج لم تختلف عن تلك التي انتهجها الشاه[144].

رغم بداية عهد جديد إلا أن سياسة إيران تجاه دول الخليج لم تتغير، حيث استمرت طموحات إيران التوسعية في المنطقة و أعلنت مبدأ تصدير الثورة إلى دول الخليج، فإيران أرادت من خلال سياستها التوسعية استعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية إذ اعتبر " الخميني" منطقة الخليج منطقة نفوذ إيرانية، فعمل على تصدير الثورة إليها كون أنظمة هذه الدول تقوم على الملكية المنافية لأحكام الشريعة، و لعل أهم خطوة قام بها هي استغلال البعد المذهبي و ذلك من خلال دعم الشيعة في هذه الدول لزعزعة استقرارها تمهيدا للسيطرة عليها. فمبدأ تصدير الثورة لازم حركتها في إطارها الإقليمي و الدولي، و كانت أولى مجالات تصدير الثورة منطقة الخليج و ذلك لاعتبارات إستراتيجية و جيوبوليتيكية، كانت فيها مبررات "الخميني" هي أن الأنظمة القائمة في الخليج منافية للشريعة، و كذا تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تخويف هذه الدول، و التي تتصدرها العراق نظرا لأعداد الشيعة الكبيرة المتواجدة فيها.

مع تسارع الأحداث الداخلية و التي عمت في إيران، استغلت العراق الفرصة و شنت الحرب عليها لمدة ثماني سنوات، أين تزامنت الثورة الإيرانية مع مجيء "صدام حسين " إلى السلطة عام 1979م خلفا للرئيس "احمد حسن البكر" و الذي قام بإعلان الحرب على إيران مباشرة بعد انتصار الثورة الإسلامية لقمع مساعي الخميني في تصدير الثورة إلى دول الجوار، و على الرغم من أن العراق ذات نظام جمهوري إلا أنها تخوفت من استغلال العامل المذهبي كونه يتوفر على أقليات شيعية مهمة .

فكانت فترة ما بعد الثورة الإيرانية فترة خطر على الأمن الخليجي و أكدت أن التهديد الإيراني هو تهديد حقيقي، و ذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية و إلتزام قادتها بتصدير الثورة إلى الدول المجاورة في منطقة الخليج، في ظل تصريحات واضحة و صريحة من جانب قادة الثورة بأن الخليج بالنسبة لإيران تعتبر دول ليست مستقلة[145]، الأمر الذي دفع بدول الخليج العربية الست إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981م واعتباره آلية إقليمية لجمع الشمل الخليجي و توحيد الصف [146]، مواجهةً للأخطار التي تحدق بأمن المنطقة، نتيجة

---

[144] ***المرجع نفسه***، ص 66.
[145] ***المرجع نفسه***، ص ص 68، 69.
[146] عبد الله النفيسي، ***إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ***، (د م ن، دار قرطاس للنشر، د ط، د س ن)، ص 20.

توجهات النظام الجديد في إيران و كذا استمرار الحرب العراقية – الإيرانية، إذ يمكن اعتبار هذه الأحداث أهم العوامل التي أدت إلى تشكيل المجلس.

و الحرب العراقية - الإيرانية فرضت على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ موقف داعم للعراق نتيجةً للعديد من الاعتبارات القومية و الأمنية، و هو ما اعتبرته إيران بمنزلة مساندة خليجية للعراق في حربهما، الأمر الذي دفع بها إلى اتخاذ موقف عدائي تجاه تلك الدول.

و بالتالي يمكن القول أن أهم العوامل التي ساهمت في إنشاء مجلس التعاون الخليجي و الذي يمكن اتخاذه كأحد محددات السياسة الخارجية الإيرانية إلى جانب الحرب العراقية الإيرانية، و كذا الثورة الإيرانية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم العوامل التي ساهمت في إنشاء المجلس، كنتاج لانتهاج سياسة التوسع التي نستشفها من خلال مبدأ تصدير الثورة إلى الدول المجاورة ومحاولة فرض الهيمنة الإيرانية على دول الخليج، و يتجلى ذلك في استمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث التي قام الشاه باحتلالها عام 1971م، و العامل الثاني هو الحرب العراقية الإيرانية و التي تجلى من خلالها انعكاسات أمنية خطيرة على منطقة الخليج و ذلك من خلال استهداف إيران لناقلات النفط الخليجية[147].

و فيما يخص النزاع الإيراني الإماراتي فتعتبر قضية الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة من إيران، مرحلة من مراحل التوتر في منطقة الخليج التي لم تعرف الاستقرار خلال أكثر من عقدين من الزمن، حيث رفضت إيران مناقشة موضوع الجزر منذ أن تمّ احتلالها عام 1971م نظرا لأهميتها و أهمية موقعها الجغرافي، إذ تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج الذي يعتبر أهم مضائق العالم، واستمرار إيران في احتلالها للجزر و استمرار النزاع حولها كانت تسعى من خلاله إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية يمكن أن نستشفها من الأبعاد التالية:

- **البعد السياسي:** الهيمنة عل المنطقة.
- **البعد الاستراتيجي:** التحكم في مدخل الخليج .
- **البعد الاقتصادي:** من خلال استغلال المواد الأولية التي تحويها الجزر[148].

في الأخير يمكن القول أن كل من متغير الثورة الإسلامية و الحرب العراقية الإيرانية و كذا قيام مجلس التعاون الخليجي و التوترات التي عرفتها منطقة الخليج كاستمرار الخلاف

---

[147] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 75- 76.
[148] حلمي رجب، ***مرجع سابق***، ص 334.

حـول الجـزر الإماراتيـة الـثلاث، مثلـت توجهـات السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة تجـاه منطقـة الخلـيج التـي تمثـل نقطـة حاسـمة لإيـران و ذلـك يرجـع إلـى تجاورهـا الجغرافـي، مـا جعـل صـانع القـرار الإيرانـي يأخـذ بعـين الاعتبـار هـذه النقطـة و مـن جميـع الجوانـب، خاصـة مـن منطـق حـدود أمنـه القـومي نظـرا إلـى أهميـة الحـدود الغربيـة لإيـران مـع دول الجـوار التـي يعتبرهـا صـانع القـرار حدودا إستراتيجية ذات أهمية تمثل قوة إستراتيجية كبيرة.

❖ **على المستوى الدولي:**

نتحـدث فـي هـذا المسـتوى عـن بنيـة النظـام الـدولي و تـأثيره علـى إيـران كـون أي سياسـة خارجيـة لأيـة دولـة تتـأثر بالبيئـة الدوليـة المحيطـة بهـا، فالسـاحة الدوليـة شـهدت مجموعـة مـن التـوترات مثلـت متغيـرات و تطـورات أثـرت فـي السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة تجـاه منطقـة الشـرق الأوسـط عامـة و منطقـة الخلـيج خاصـة، فقـد أدت الحـرب العالميـة الثانيـة إلـى إحـداث تغيـرات مهمـة فـي الخريطـة الدوليـة، حيـث انقسـم العـالم إلـى معسـكرين: اشـتراكي بقيـادة الاتحـاد السـوفياتي و رأسـمالي ليبرالـي بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتـوزع بينهمـا عـدد مـن التكـتلات الإقليميـة، و فـي هـذا الإطـار يمكـن القـول أن السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة قـد مـرت بعـدة مراحـل منـذ الثـورة الإسلامية لعام 1979م و من أهمها[149] :

1- ابتـداء مـن الثـورة الإسـلامية حتـى بدايـة الحـرب العراقيـة الإيرانيـة عـام 1980م قامـت خلالهـا علـى أسـاس مبـدأ عـدم الانحيـاز لأي مـن المعسـكرين الغربـي و الشـرقي علـى حـد السـواء، فخـلال هـذه المرحلـة أبـدت إيـران اهتمامهـا بتصـدير الثـورة الإسـلامية، و دعـم ثـورات التحـرر فـي العـالم، و كانـت النتيجـة أن دول المنطقـة وضـعت فـي قمـة أولوياتهـا ضرورة عزل إيران.
2- ابتـدءا مـن الحـرب العراقيةـ الإيرانيـة حيـث قامـت السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة علـى أسـاس مواجهـة الاسـتكبار العـالمي و الحفـاظ علـى نظـام الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة و هـو الأمـر الـذي احـدث تـوترا فـي العلاقـات الإيرانيـة علـى السـاحة الدوليـة، خاصـة مـع الـدول الغربية التي اتجهت إلى مساندة العراق في حربها مع إيران .

و مـن جانـب آخـر نجـد أن للقـوى الكبـرى تأثيرهـا علـى السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، فـالمعروف أن فـي العلاقـات الدوليـة لـيس هنـاك عـدو دائـم ولا صـديق دائـم بـل مصـلحة دائمـة،

[149] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 79.

و المحددات الدولية تظهر بشكل جلي و واضح في سياسة القوى العظمى إزاء منطقة الخليج، و التي تتشابك و ترتبط بشكل أو بآخر مع السياسة الإقليمية الإيرانية حيث تعمل على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، و التي قد تختلف أو تتفق مع الأهداف الإيرانية، و هذه القوى تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، حيث تشكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي محددا مؤثرا على سياسة أي دولة، وبالتالي إيران ليست استثناءا عن هذه القاعدة، فعلاقات إيران بالقوى الدولية تساعد على فهم عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، و كيفية إدارتها لعلاقاتها مع الدول الخليجية، و التي ساهم هذا المتغير إسهاما كبيرا فيها، حيث شكل العداء للغرب عامة و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بعد الثورة الإسلامية و الذي تبناه "الخميني" منذ انتصار الثورة الإسلامية و تشكيل الحكومة الإسلامية الإيرانية، محورا فاصلا في علاقاتها مع العرب عامة و دول الخليج خاصة بحكم قربها لإيران، التي تريد الهيمنة على منطقة الخليج و لعب دور الرائد فيها وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة .

و فيما يخص علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لطالما مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأمريكي و حضورها في المنطقة، و لهذا الخلاف جذور تاريخية و أيديولوجية و جغرافية، فكلما زاد الطابع الأيديولوجي للسياسة الإيرانية كلّما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية و أهدافها الإقليمية التي تتشابك مع المصالح الإسرائيلية كأهم منافس لإيران في دور المهيمن، و أحد أهم ركائز الإستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد قيام النظام الإسلامي في إيران و إعلان رفضه لسياسات هذه الأخيرة، و يتزايد أيضا التخوف الأمريكي خصوصا من خلال البعد العقائدي بين إيران و شيعة العراق و خطره على تواجدها في المنطقة، الأمر الذي جعلها ترسم سيناريو الحرب العراقية - الإيرانية لاحتوائهما.

و بهذا يمكن القول أن العلاقات الإيرانية الأمريكية عرفت تغيّرات عبر فترات زمنية مختلفة[150]، حيث بدأت المرحلة الأولى من عام 1979م، أين ساد نوع من التحفظ في العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال هذه الفترة، لتنطلق المرحلة الثانية من فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980م - 1988م، لتعرف العلاقات بينهما تراجعا شديدا مع تزايد حدة النقد الإيراني للسياسات الأمريكية، و ما أدى إلى عدة مساومات نتج عنها الاتفاق السري من 1985م - 1986م و الذي تم الكشف عنه في نوفمبر 1986م و تقوم بموجبه إيران، بالتوسط لدى الفصائل التي تحتجز رهائن أمريكيين في بيروت لإطلاق سراحهم، و في المقابل تقوم بتسليم

[150] عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 40.

إيران أسلحة أمريكية "Iran Gâte " لتشتّد الأزمة بين البلدين في أواخر الحرب الإيرانية عام 1987م، عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في الحرب إلى جانب العراق و وضع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية[151]، التي تقوم إيران باستهدافها. و حدثت عدة مناوشات بين زوارق حربية صغيرة و قوات أمريكية أين قامت هذه الأخيرة بإسقاط طائرة "إرباص" في مدنية إيرانية في جويلية 1988م داخل المياه الإقليمية الإيرانية خلّفت 289قتيلا.

و من هنا يظهر تأثير الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود النظام الدولي إلى جانب الاتحاد السوفياتي خلال هذه المرحلة، و تأثير سياساتها تجاه المنطقة في السياسة الخارجية الإيرانية، و ذلك من خلال فرضها حظرا على إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية و تبنيها لمبدأ العداء للغرب عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، كون هذه الأخيرة خلال فترة حكم الشاه كانت متمركزة في إيران جاعلة منها قاعدة عسكرية في مواجهة الاتحاد السوفياتي كقطب ثاني في النظام الدولي خلال هذه المرحلة، و بحكم جواره لإيران التي تمتد حدودها معه نحو 2500 كلم، والتي ارتبطت معه منذ عام 1921م بمعاهدة عسكرية تمنع أي طرف ثالث من اتّخاذ الأراضي الإيرانية لإقامة أي قواعد عسكرية أو أي مؤسسات تهدد الاتحاد السوفياتي، و إلا قامت باتخاذ إجراءات عسكرية كفيلة بالحفاظ على أمنه القومي ، هذا الحظر الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، هو نتيجة لاتخاذ "الخميني " موقف العداء الشديد لها و رفض استمرار بلده في لعب دور شرطي الخليج خدمة لمصالحها.

أما عن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي و التي يمكن الأخذ بها كمحدد مؤثّر في السياسة الخارجية الإيرانية، و ذلك من خلال دعم الدور الإيراني في المنطقة لاختراق القوة الأمريكية في تفاعلات النظام العالمي، و الذي يمكن أن تحققه دون المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية كون إيران تمثل الخصم المناوئ لها في منطقة الخليج . فعلى عكس العلاقات الإيرانية الأمريكية عرفت العلاقات الإيرانية السوفياتية بعدًا آخر، حيث أبدت هذه الأخيرة منذ اندلاع الثورة الإيرانية تعاطفها الشديد معها، و قد ساد هذه الفترة نوع من التحفظ نظرا للضغوط الغربية على إيران .

و يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية السوفياتية في الفترة الممتدة بين 1979م-1989م على النحو التالي:

[151] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 40.

- 1979م- 1989م: عرفت هذه المرحلة نوعا من الحرص في العلاقة نتيجة للحظر الاقتصادي على إيران.
- 1981م-1983م: تميزت هذه المرحلة بالدعم العسكري لإيران من طرف الاتحاد السوفياتي و مساندتها ، إلا أن العلاقة بينهما عرفت نوع من التذبذب و التوتر جراء مساندة و تدعيم هذا الأخير للعراق في حربها ضد إيران وكذا توقيعه لمعاهدة صداقة مع العراق 1982م .
- 1983م-1988م: تأزم الوضع بينهما، و تم سحب خبراء الاتحاد السوفياتي من إيران بحجة التخوف من قصف العراق للمنشئات الإيرانية[152].

شكلت العلاقات الإيرانية السوفياتية عاملًا مؤثّرًا هامًا في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو دول الخليج، و هذا من خلال الدعم الذي حضيت به إيران من هذه الأخيرة بعد الثورة الإسلامية في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة و التي تسعى للسيطرة عليها نظرا لموقعها الاستراتيجي و غناها بالمواد الأولية التي تمثل عصب الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انسحاب بريطانيا من المنقطة عام 1971م لتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بملئ هذا الفراغ بسيطرتها على المنطقة . فالتطور في العلاقات الإيرانية - السوفياتية بمراحله المختلفة له انعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة الخليجية، ففي الوقت الذي زاد فيه فتور العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية توطّدت علاقاتها بالدول الأقرب إلى الاتحاد السوفياتي[153] .

خلاصة الفصل الثاني:

يتحدد دور الدولة في الوظيفة التي تقوم بها في محيطها الدولي، و دور الدولة في إطارها الإقليمي أو الدولي إنما يتحدد بناء على مجموعة من المحددات بعضها يتعلق بالقدرات المادية و المجتمعية، و بعضها الآخر تتعلق بمدركات تتعلق بمدركات القائد السياسي، و أخيرا هناك عوامل تتعلق بالبيئة الإقليمية و الدولية لتلك الدولة كنمط العلاقات الإقليمية و الدولية و كذا نمط توزيع القوة في ذلك الإقليم.

فالأخذ بتناول المستويين الإقليمي و الخارجي في تحليل الدور الإيراني له أهميته في الكشف عن حقيقة العناصر المكونة للدور الإيراني و التي لا تختلف عن العناصر الداخلية و

---

[152] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 42.
[153] ***المرجع نفسه***، ص 43.

التي تجمع ما بين العناصر المادية و المعنوية بالتركيز على دور الهوية و دور التغلغل الإقليمي الذي اتضح في النظام الإقليمي الخليجي، إذ يبقى الحضور الإيراني بوصفها دولة مركزية في القطاع المحوري الخليجي ذو أهمية كبيرة في تحقيق مصالح إيران و في دفع دور إيران الإقليمي، حيث تظهر ملامح الدور الإقليمي الإيراني على ثلاث مسويات، القيمي و الاقتصادي و العسكري، فيبرز المستوى الأول من خلال دور الهوية الإسلامية الشيعية في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم و التوجّهات الخارجية للنظام السياسي الذي عمل على قيادة الفواعل دون قومية للتوجه إلى الثورة على الأنظمة القائمة و تعميم نموذج الثورة الإسلامية، في حين يظهر المستوى الثاني بوضوح في الأبعاد الجيو- اقتصادية التي منحت لإيران موقعا استراتيجيا يمكّنها من مساومة الآخر في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، أما المستوى الثالث فيظهر من خلال سعي إيران إلى تقوية قدراتها العسكرية و امتلاكها لجيش قوي إلى جانب تطويرها لملف برنامجها النووي، مواجهةً لأي خطر خارجي أو داخلي، في مقابل مساهمة المتغيرات و الضغوط التي تتعرض لها الدولة في تحديد دور الدولة، و بهذا يمكن القول أن المحددات الداخلية و الخارجية (الإقليمية و الدولية) تعمل باعتبارها محددات لدور الدولة.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج بين التغيير و الاستمرارية و انعكاساتها على العلاقات بين الطرفين.

بعدما تطرقنا للمحددات التي تحكم سيرعمل السياسة الخارجية الإيرانية، سنتناول في هذا الفصل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول الخليجية خلال فترة حكم الخميني و معرفة مدى التغيير و الاستمرارية فيها ، مقارنة بسياسة الشاه " محمد رضا بهلوي"، و ذلك من خلال التطرق لسياسة إيران قبل و بعد الثورة الإسلامية و التي تعتبر أبرز الأحداث تأثيرا في سياسة إيران الخارجية عامة و تجاه الدول الخليجية بشكل خاص.

إن المتتبع لتوجهات إيران الخارجية يرصد أن أحد سماتها المميزة هي النزعة التوسعية اتجاه الأطراف الإقليمية المجاورة لها، و إيران سعت على مدى حضورها التاريخي إلى صبغ سياستها الخارجية بالصبغة الأيديولوجية، فبرزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، في حين الأيديولوجية الدينية برزت مع قيام الدولة الصفوية والتي قامت بترسيم المذهب الشيعي كمذهب رسمي لإيران منذ عام 1501م في مواجهة الدولة العثمانية السنيّة، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية على حساب الحكم الديني، لتأتي الثورة الإسلامية ذات الطابع الأيديولوجي الديني و التي حملت في طياتها إحياء الفكر السياسي الشيعي.

فالهوية الأيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية لعبت دورا بارزا في توجهات السياسة الخارجية، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي في مقابل وجود توجهات سياسية داخلية ترى بأن على إيران أن تحظى بدور القوة الإقليمية، إذ يمكن القول أن علاقات إيران بالأقليات الشيعية المتواجدة في هذه الدول يدعم الدور الإيراني في المنظومة الخليجية، الأمر الذي يتناقض مع مصالح حكام تلك الدول، مما أثار العديد من المخاوف الأمنية على المستويين الداخلي و الإقليمي من محاولة توسيع إيران لنفوذها الإقليمي.

أما على المستوى الخارجي، و بعدما كانت إيران تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الداخلية و الخارجية، تغير الأمر بقيام الثورة الإسلامية، و بعدها قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية و القضاء على الحكم البهلوي، و كذا القضاء على استغلال الغرب لثروات البلاد دون الشعب الإيراني، حيث ظهرت نية " الخميني" في عداء أمريكا و الغرب منذ البداية، و ظهر ذلك جليا من خلال الإجراءات المناهضة لأمريكا.

اعتمدت السياسة الإيرانية في توجهاتها في منطقة الخليج على مجموعة من الأسس و المعطيات التاريخية و الواقعية و نمط العلاقات السائدة في المنطقة و الوضع العام لتوازن القوى السائد خلال كل فترة من الفترات التي مرت بها تلك العلاقة، و على الرغم من التطورات التاريخية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية التي عرفتها المنطقة إلا أن هذا لم يمنع وجود ثوابت للسياسة الإيرانية تجاه المنطقة.

و على الرغم من صعوبة وضع حدود تاريخية فاصلة لتطور السياسة الإيرانية تجاه المنطقة الخليجية، تبقى الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979م و التي قادها "الخميني" ، نقطة فاصلة و حاسمة في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، الثورة التي من خلالها تغير النظام الإيراني، من نظام ملكي استبدادي إلى نظام جمهوري، حيث اختلفا في الأيديولوجية و طبيعة قياداته و تطلعاته و مبادئه، و إن لم يمنع ذلك من وجود خطوط ثابتة تربط بين السياسة الإيرانية في عهد الشاه أي قبل الثورة، و إيران الجمهورية الإسلامية بعد الثورة[154] ، و لعل أهم هذه الخطوط الاستمرار في السعي للعب دور إقليمي[155] في المنطقة من خلال تتبع السياسة التوسعية و التي نستشفها خلال فترة حكم " الخميني" في مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة و إقامة الحكومة الإسلامية بقيادة القائد الأعلى، و كذا استمراره في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث "طنب الصغرى و طنب الكبرى" و " أبو موسى" التي احتلها الشاه عام 1971م.

فالسياسة الإيرانية في منطقة الخليج لطالما اتسمت بنزعتها التوسعية على حساب دول المنطقة، فكانت منطقة الخليج مجالا حيويا للسياسة الاستعمارية الفارسية خلال حقب تاريخية مختلفة، إذ كان للخليج العربي دورًا مميزًا كونه يمثل ممرا تجاريا و طريقا رئيسيا للمواصلات في العالم القديم، مما أدى بتوجه الفرس نحو السيطرة عليه طوال الحقب التاريخية المختلفة التي تبرز العلاقة بين إيران و دول المنطقة. هذه النزعة التوسعية لإيران في المنطقة تبرزها العديد من العوامل: العامل الجغرافي كما سبق و أن ذكرنا حيث مثلت ممرا تجاريا رئيسيا و طريقا للمواصلات في العالم القديم، العامل الاقتصادي و ذلك لما تتوفر عليه من النفط الذي يمثل عصب الاقتصاد العالمي، و الذي أدى بالقوى الكبرى إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة و ذلك منذ اكتشافه لأول مرة في إيران عام 1908م، و كذا العامل الديني الذي له مكانة متميزة في هذه النزعة، فلطالما سعى الشيعة الإيرانيين إلى السيطرة على العتبات المقدسة في

---

[154] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص ص 56- 57.

[155] رفعت السيد أحمد، ***الحركات الإسلامية في مصر و إيران***، (مصر، سيناء للنشر، ط1، 1989)، ص 13.

العراق (النجف و كربلاء) ، و لطالما استغلوا الشيعة العرب كأدوات يمكن استخدامها لتحقيق طموحاتهم للسيطرة على المنطقة[156].

المبحث الأول: أطر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج خلال الفترة الممتدة 1979– 1989.

المطلب الأول: سياسة التوسع و المعارضة للأنظمة الملكية.

يمكن تناول سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال فترة حكم " الخميني " من خلال عدة محاور مهمة، ألا و هي دور الأيديولوجيا في السياسة الإيرانية، النفوذ و البحث عن دور إقليمي، و كهذا قضايا الحدود و الأمن و التسلّح. لكن قبل ذلك، سنتطرّق إلى الثورة الإسلامية كونها تمثل مرتكز للسياسة الخارجية الإيرانية خاصة تجاه دول الخليج العربية.

❖ الثورة الإسلامية كمرتكز للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية.

شهدت إيران بداية القرن 19 و نهاية القرن 20 ثورتان هامتان[157]، أولها عام 1906م و ثانيها عام 1979م، حيث ساهمتا في إنهاء الحكم الشاهنشاهي، حدثت الأولى في عهد الحكومة القاجارية و الملك " مضفر دين شاه " بقيادة عديد من علماء الدين و غيرهم، حيث نادوا جميعهم بضرورة وجود ضابط قانوني على سلطة الشاه و البلاط، تتمثّل في الجمعية الدستورية[158]. كما جاءت هذه الثورة للقضاء على المطامع البريطانية – الروسية و الحفاظ على المصالح الإيرانية، فمنذ تغلغل النفوذ الأجنبي في إيران خاصة في عهد "ناصر الدين شاه" و "مظفر الدين شاه" في منتصف القرن 20 حتى انفجار الثورة الدستورية عام 1906م، وكان العداء للدولة القاجارية سبيلا للتحالف بين الشعب الإيراني و مختلف القوى الشعبية و رجال الدين في إيران لحماية مصالح البلاد ضدّ الامتيازات العديدة التي كانت مفتوحة من طرف الشاه لكل من روسيا و بريطانيا على حساب الشعب الإيراني.

كما جاءت ثورة إيران لعام 1979م لتضع حدا للملكية و الاستغلال و مهّدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد في إيران هو النظام الجمهوري، وقد كان للدّين دائما دورا بارزا في سياسة إيران، يظهر ذلك جليا في انتفاضة التبغ عام 1890م، الثورة الدستورية في الفترة 1906م – 1911م ، و تأميم النفط في عهد مصدق 1950م – 1953م ، و كذا الثورة الإسلامية لعام 1979م و التي أتاحت الفرصة

---

[156] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 60.
[157] ذبيان الشمري، **إيران بين طغيان الشاه و دموية الخميني**، (د م ن، مؤسسة للصحافة، الطبعة الأولى، 1983)، ص 47.
[158] آمال السبكي، ***تاريخ إيران بين ثورتين (1906 – 1979)***، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، د ط، 1999)، ص 25.

لرجال الدين لمواجهة تحدّيات الحكم[159]، إذ يمكن اعتبار هذه الأخيرة أهم محدد لسياسة إيران تجاه دول الجوار من جهة الخليج.

لإيران تاريخ متجذّر في منطقة الخليج، و لها امتدادات اجتماعية و ثقافية و ديمغرافية و اقتصادية معقّدة، ما سمح لها تاريخيا أن تقوم بلعب أدوار إقليمية متعددة، فكان دورها في ظل سياسة الشاه و في ظل المواجهة بين المعسكرين مكمّلا للسياسة الأمريكية و البريطانية في منطقة الخليج، حيث بلغت في هذه المرحلة أوّج مجدها السياسي و العسكري. و برزت التطلّعات الإيرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة من نظام الشاه تجاوز المشاكل الداخلية التي كان يواجهها و المتمثلة في حدوث العديد من الاضطرابات داخل إيران التي كانت مصدر قلق له ما لبث أن شغل الشعب بمنازعات خارجية من أجل تحقيق الالتفاف الشعبي تجاه قيادته السياسية و تشغله عن مشاكله الداخلية، فجاءت المطالبة بالبحرين و الجزر الإماراتية كتعبير عن تلك التطلّعات في مسعى لتحريك الشارع الإيراني و تحفيزه بمبرّرات الحق التاريخي الفارسي في هذه المناطق[160]. إلا أن الثورة الإسلامية قطعت عليه الطريق حيث تم من خلالها القضاء على نظام الشاه،دون تغيير الطموح الإيراني للتوسع في المنطقة حتى بعد الثورة.

عاصر تولّي الشاه للعرش فترة الاحتلال البريطاني و السوفياتي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية، و عداؤه لدولتي الاستعمار[161] ،و معرفةً منه استحالة الحد من أطماعها جعلته يبحث عن سند دولي جديد و التقرّب من قوة ثالثة هي الولايات المتحدة الأمريكية[162] تساعده في تحقيق طموحه، ادراكًا منه أن تحقيق ذلك يتوجّب امتلاك قوة عسكرية تؤمّن له السيطرة على شؤون البلاد داخليا و خارجيا، فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بجدية في إيران في خضمّ الصراع بين السوفييت والإنجليز للاستحواذ على موارد إيران، الأمر الذي لقي تشجيعا من الشاه حيث اعتبر هذا التدخّل وسيلة لحفظ عرشه[163]، و كذا ضرورة امتلاك جيش قويّ يحميه من الانتفاضات[164]، بحيث يساعده في فرض تماسك الدولة ووحدة الأمة، الأمر الذي مكّنه من إنشاء دولة أتوقراطية تحت حكمه الفردي المباشر سعى من

---

[159] سند السويدي، ***مرجع سابق***، ص 33.

[160] طايل يوسف عبد الله، ***الإستراتيجية الإقليمية لكل من إيران و تركيا نحو الشرق الأوسط (2012- 2013)***، مذكر مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم،2012 - 2013)، ص 124.

[161] السبكي، ***مرجع سابق***، ص 165.

[162] حسين كريم الجاف، ***موسوعة تاريخ إيران السياسي من سقوط الدولة القاجرية و ظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه و قيام الجمهورية الإسلامية***، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، م1، 2008)، ص 172. .www.iqra.forumarabia.com info@arabienchouse.com

[163] ***المرجع نفسه***، ص 140.

[164] السبكي، ***مرجع سابق***، ص 165.

خلالها سحق المعارضة بكل أطيافها، بحيث يصبح المجتمع كلّه خاضعا لإرادته المباشرة و كان للولايات المتحدة الأمريكية دورًا أساسيًا في تشجيع الشاه على الإنفراد بالسلطة[165].

على الصعيد الداخلي لطالما أصر الشاه على قمع الشعب و تسلّطه على ثروات الأمة عن طريق جهاز مخابراته السافاك الذي يتدخّل في شؤون الأمة و البلاد، فالشاه عمل على متابعة الحكم الملكي و تثبيته و أكّد النهج الديكتاتوري للحكم، بحيث عمل على قمع الحريات عامة والحريات الفكرية خاصة، و لم يفسح المجال للشعب لأن يستفيد من ثروات بلاده، و اعتمد الشاه في ذلك على الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية و ارتبط معهم بعلاقات اقتصادية و سياسية وعسكرية قوية، فالشاه استطاع كحليف للولايات المتحدة الأمريكية أن يمكّن نفسه في المنطقة و قد ساعده في ذلك انسحاب القوات البريطانية من الخليج عام1971م، و كان الشاه في هذه الفترة يلعب دور شرطي الخليج، هذا الدور الذي أسندته له الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية في المنطقة أيضا، حيث عمل على عدم السماح للاتحاد السوفياتي بتمرير مصالحه الاقتصادية و العسكرية و الأيديولوجية في المنطقة[166].

فسياسة الشاه قامت على القمع لأي معارضة و التي غالبا ما قادها رجال الدين ضده، و السيطرة و إحكام قبضته على الرغم من الانقلاب الذي تعرّض له عام 1953م و الذي قاده رئيس الوزراء " محمد مصدق" الذي رفض الامتثال لأسرة الشاه[167]، إلا أنه استطاع العودة إلى مركزه بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية[168]، ففي عام 1953م سعت هذه الأخيرة إلى تعزيز مصالحها الإستراتيجية حيث عملت على إرسال عملاء لها لخلع " مصدق" و نظامه الذي كانت ترفضه و بالفعل نجحت في إسقاط حكومة "مصدق"[169]، بذلك بدأت العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية التي عملت على بناء قواعدها في إيران حماية لمصالحها خاصة في ظل صراعها مع الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، بحيث أصبحت إيران دركي الخليج خدمة لمصالح أمريكا، خصوصا مع الانسحاب البريطاني من المنطقة ليخلفه الاستعمار الأمريكي الذي جاء كبديل لملئ الفراغ الذي تركته بريطانيا تخوّفا من أن يستغل الاتحاد السوفييتي الوضع الذي لطالما عملت على تطويقه و منعه من الخروج إلى المياه الدافئة، و استمرّت هذه الحالة إلى غاية قيام الثورة الإسلامية التي من خلالها تم القضاء على النظام الملكي ليخلفه

---

[165] ***المرجع نفسه***، ص 168.

[166] سمير بهلوان، "العلاقات السورية الايرانية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الايرانية"، ***مجلة جامعة دمشق***، م22، ع3+4، 2006، ص ص 320، 321.

[167] ذبيان الشمري، ***مرجع سابق***، ص 50.

[168] موسى الموسوي، ***الثورة البائسة***،(د م ن، د د ن، الطبعة الأولى، 2007)، ص 5.
http://uk.youtube.com/watch?v=689ZcVPO-T4.

[169] ستيفن كينزر، ترجمة سهى الشامي، ***" حماقة الهجوم على ايران" أتباع الشاه، انقلاب أمريكي و جذور الارهاب في الشرق الأوسط***، (القاهرة، كلمات عربية للترجمة و النشر، ط1، 2001)، ص9. kalimat arabia@kalimatarabia.com https://wwwkalimatarabia.com

نظام جمهوري ذو طابع إسلامي محض، و بهذا يمكن القول أن أوضاع إيران خلال حكم الشاه و بالخصوص خلال فترة السبعينات توضّح أن عوامل سقوط النظام أو الأسباب الحقيقية للثورة كانت موجودة داخل إيران[170].

بعد الإطاحة ب "مصدق" و عودة الشاه إلى السلطة أقام ديكتاتورية معتمدة على جهاز مخابرات إيراني جيّد و مدعّمة بقوة بوليسية متحكمة، و نجح في تشييد جهاز السافاك بالاستعانة بخبرة ضبّاط المخابرات الأمريكية و الموساد الإسرائيلي، كما استطاع بناء قوة عسكرية خلال الفترة 1953م-1972م حيث أصبحت القوات المسلحة الركيزة الأولى لمساعدة العرش الملكي و التي من خلالها استطاع قمع المعارضة و تمزيق المنظمات المناوئة لسلطاته[171].

بعد الفراغ السياسي في جميع القطاعات و الذي فرضته سياسة القمع التي انتهجها الشاه، عادت الجماعات الدينية إلى الواجهة و التي طالبت بإعطاء الدين الاهتمام الكافي مع العلم أن الشاه لم يسمح لرجال الدين بالتدخّل في السلطة، و تمثلت هذه الجماعة في حركة تحرير إيران بقيادة " محمود طالقاني" و "مهدي يازرجان"، و كانت هذه الجماعة تعتقد أنه بالإمكان بناء إيديولوجية جديدة تجمع في عناصرها أهل الدين و الفكر، في مقابل ذلك استمر الشاه في سياسته القمعية و التي دامت إلى غاية 1963م بإعلانه "الثورة البيضاء" أين هدد كبار الملاك و رجال الدين بنزع ملكياتهم و الأراضي التي بحوزتهم، و توسيع حقوق المرأة، قوبلت هذه الإصلاحات بمعارضة مكثّفة من رجال الدين، أين استطاعوا جمع كل الفئات و الطبقات، و على رأس المعارضين " آية الله الخميني" الذي اتهم الشاه بمعارضة الدستور و الشريعة[172]، فقام بالتنديد به و حرّض الجماهير على التظاهر و الإضراب بعدما عمل على توحيد المعارضة بكل أطيافها(الدينية ، العلمانية، الليبرالية، ...) تحت قيادته، و بذلك خرجت المظاهرات ضد نظام الشاه و المطالبة بإزالته و عودة الخميني الذي كان منفيا و الذي استمر في نضاله للإطاحة بالنظام الملكي الذي يقوده الشاه، و بالفعل غادر الشاه و الملكية من إيران في 16 جانفي 1979م و دمّرت كل رموز سلالة البهلوي و تم حل البوليس السري و الإفراج عن السجناء السياسيين، و في 01 فيفري عاد الخميني إلى طهران رغبة في تأسيس دولة مثل الفاتيكان في "قم" و دعا المعارضة لمساعدته في الحفاظ

---

[170] بهلوان، ***مرجع سابق***، ص 323.
[171] الموسوي،الثورة البائسة، **مرجع سابق**، ص 7.
[172] السبكي، ***مرجع سابق***، ص ص 172- 174.

على الدستور[173]. هكذا انهار النظام الشاهنشاهي و استقرت الجمهورية الإسلامية حيث رافقتها تغييرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية جذرية وشاملة في كافة أرجاء إيران[174].

شكل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران 1979م مرحلة فاصلة في التاريخ الإيراني الحديث و تاريخ منطقة الخليج، إذ أثّرت هذه الثورة في طبيعة أنماط العلاقات التي تربط إيران مع دول المنطقة و مع دول العالم بشكل عام، فقد كانت الثورة الإيرانية بمثابة تغيير جذري في طبيعة نظام الحكم، حيث كانت تحولا من دولة ملكية علمانية وثيقة الصلة بالغرب إلى دولة جمهورية إسلامية شعبية و مناهضة لكل ما هو غربي و غير إسلامي، وقد فتحت الثورة الباب أمام دور إيراني جديد في المنطقة، حيث شكّلت منعطفا تاريخيا هاما في حياة إيران انعكس تأثيره على المنطقة بشكل عام لأنه حمل تغييرات في الإستراتيجية الإيرانية و في توجّهاتها الخارجية و علاقاتها الإقليمية.

مثلت هذه الثورة الانتصار الحقيقي للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي و نظرت إلى نفسها على أساس أنها نواةً و مركزا للأيديولوجية الإسلامية و الحركات الإسلامية، و الانتصار السريع الذي حقّقته منحها ثقة بإمكانية الانتشار السريع في العالم الإسلامي، و اعتقدت أنه باستطاعتها نشر أفكارها و المساهمة في نشر دولة إسلامية[175]. و الأساس الأيديولوجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو العقيدة الإسلامية القائمة على المذهب الشيعي الاثني عشر الذي من عقائده الإمامة كركن من أركان الإيمان، و الواقع أن من لا يؤمن بإمامة أهل البيت لا يعتبر عندهم مؤمنا[176].

هكذا ظهرت بوادر المشروع الإيراني في التوسع بعد الثورة الإسلامية عبر إطلاق شعار تصدير الثورة التي كانت مجرد بداية لعلاقة صعبة مع دول الجوار تجاوزت مرحلة الإملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه[177]، هذا المشروع الذي أريد منه السيطرة و الاستحواذ على المنطقة و الرغبة في السيادة الإقليمية، تميز بتنوّع مرتكزاته ولعل أهمها: البعد الأيديولوجي الذي يتأكد من خلال تبني الخطاب الديني عبر مبدأ تصدير الثورة الإسلامية و الإصرار على ذلك كواجب إلزامي[178]. كذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل بناء دولتهم الإسلامية سواء كان هذا المشروع مرتبطا

---

[173] محمد بلال عايش حبيب و محمود صلاح جاد الله أبو ركبة، ***الصراع النووي الإيراني، المخاطر و التحديات***، (الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012)، ص ص 16- 18. http://alhadidi.filewordpress.com

[174] الجاف، ***مرجع سابق***، ص 226.

[175] خالد جويعد ارتيمة العبادي، ***تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا – لبنان) 1979 – 2007***، رسالة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،(جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008)، ، ص ص 41-45.

[176] عبد الله فهد النفيسي، ***دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث***، (الكويت، مكتبة آفاق، ط1، 2012)، ص 115.

www.aafaq.com - info@aafaq.com

[177] يوسف خليفة اليوسف، ***مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية***،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص 271. https://www.caus.org.l b – info@caus.org.lb

[178] طايل العدوان، ***مرجع سابق***، ص 224.

بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي أو برغبة التوسع و طموحات السطوة الإقليمية، فأخذ المسئولين خاصة خلال السنوات الأولى من عهد الجمهورية الإيرانية، بتطبيق هذه الإستراتيجية من خلال مبدأ تصدير الثورة معتمدين على ما جاء في الدستور و خطب الخميني و توجّهاته[179]، و انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة و مبادئها إلى الدول الإسلامية عامة، و تزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج و بالتالي لعب دور إقليمي في المنطقة، ما جعل دول هذه المنطقة تدرك أن إيران تحاول تغيير خريطة منطقة الخليج و التوازنات السياسية للقوى القائمة فيها، خاصة مع استمرار إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث و كذا بداية الحرب العراقية الإيرانية التي جاءت كنتيجة لتخوّف العراق من سيطرة إيران على المنطقة[180].

بالتالي فإن محددات السياسة الخارجية و الأهداف العامة للثورة التي استندت عليها الثورة الإسلامية الإيرانية في عهد الخميني بين عامي 1979م - 1989م هي:

بالنسبة للأهداف العامة لنظام الثورة :

- العمل على تصدير الثورة بمساندة الحركات الإسلامية على اعتبار أن الثورة الإيرانية الإسلامية تؤمن بالأيديولوجية العقائدية المبنية وفقا للأسس الديمقراطية المنبثقة عن المنهج الإسلامي، و أن الإسلام مدرسة علمية و فكرية متكاملة و ذو قدرة عالية على تنظيم الحياة البشرية، و ذلك من البديهي أن الإسلام يؤكّد على احترام سعادة الإنسان و استقرار المجتمعات البشرية وفقا للمعايير الإنسانية و رفض نزعة القوة المادية و التسلّط و الخضوع للقوى المتغطرسة.
- اتخاذ سياسة الحياد تجاه القوى العظمى، بمعنى أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لم تعد دولة ترتبط بأية سياسات دولية لا تتوافق مع استقلالية القرار الإيراني و سيادة الدولة .
- عدم إبرام أي معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الاقتصادية و التأكيد على التحرر الاقتصادي من خلال منع الأجانب من تأسيس شركات أو مؤسسات ذات علاقة بقطاعي التجارة و الصناعة و منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية في إيران حتى و إن كان هدفها أغراض سلمية[181].

---

[179] ***المرجع نفسه***، ص 227.

[180] جويعد أرتيمة العبادي، ***مرجع سابق***، ص42.

[181] محمد أحمد المقداد،"تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الايرانية العربية: حالة دراسة، ***مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية***،الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، م 40، ع02، (2013)، ص ص 456- 457.

أما عن المحددات فهي كالتالي:

- **محدد الدّور و القوة:** تركّز إيران على محدد الدّور كفاعل أساسي في السياسة الخارجية و يتجلى ذلك في تمسّكها بمواقفها الإقليمية و استمرارها في برنامجها النووي.
- **المحدد الأمني:** تبنت الثورة الإسلامية المحدد الأمني في سياستها الخارجية منذ عام 1979م حيث كانت رموز الدولة تحمل رؤية التعنّت للعالم الخارجي و تبنّت النزعة الاستقلالية التامة و الخروج من كافة معالم التبعية لسياسات الدول الكبرى، فالسياسة الإيرانية ركّزت على محور الأمن من خلال مفهومها الثوري في المرحلة الأولى من عمر الثورة و يتضح هذا المحدد من خلال إعلان الثورة توجّهاتها في تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي، مما ولّد حالة من التوتر و عدم الثقة المتبادلة مع معظم الدول العربية من جانب، و عدم استقرار منطقة الخليج نتيجة الحروب و ما ترتب على ذلك من تزايد الدور الغربي في المنطقة من جانب آخر.
- **المحدد الاقتصادي:** حيث قامت الثورة الإسلامية على محدد الاستقلال الاقتصادي للدولة الإيرانية و بشكل يسعى إلى التحرر من القيود الخارجية[182].

❖ **بروز البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج و التوترات التي آلت إليها النظرة في علاقاتها مع هذه الدول:**

لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجّهات السياسة الخارجية، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية للسلوك الخارجي، في مقابل وجود توجّهات سياسية داخلية ترى بأنه على إيران أن تحظى بدور القوة الإقليمية. و من خلال هذا المحور و الذي يتمثّل في دور الأيديولوجيا، نجد الثورة الإسلامية في إيران قامت على أساس الربط بين الدين و السياسة و الرفض التام للفصل بينهما[183]، على عكس النظام البهلوي الذي لا يرى لأي دور لرجال الدين و المؤسسات الدينية في الحياة السياسية، و منذ الثورة أصبحت العقيدة تؤدي دور الركيزة لرؤية إيران للعالم الخارجي بصفة عامة و لمنطقة الخليج بصفة خاصة، حيث تبنى الخطاب الإيراني مفاهيم إسلامية مقتبسة من القرآن و السنّة، حيث سعت من خلال سياستها الخارجية بشكل أو بآخر إلى تسييس الدين بشكل مباشر، فأصبح البعد المذهبي الأيديولوجي يلقي بظلاله على الأنشطة و التحرّكات الإيرانية إقليميا و عالميا و يظهر ذلك من خلال سعي " الخميني " إقامة الحكومة الإسلامية التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية، باعتبارها النموذج الأفضل و خير الحكومات في ظل غيبة الإمام المهدي المنتظر، و أنها السبيل

---

[182] ***المرجع نفسه***، ص 456.
[183] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 124.

الوحيد لتوحيد المسلمين و تحريرهم من الاستعمار و إسقاط الحكومات العميلة للاستعمار[184]، أي العمل لتأسيس ائتلاف إسلامي عالمي تجتمع أمة الإسلام كافة تحت لوائه حتى يتسنى تحقيق أمة واحدة من منطلق الآية القرآنية: " و إن هذه أمتكم أمة واحدة و أنا ربّكم فاتقون " * [185].

و يمكن القول أن الحكومة الإسلامية أحد المفاهيم الأساسية التي أثّرت في تصوّر "الخميني" لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية[186]، فيعتبرها خير الحكومات لثلاث اعتبارات أساسية: أولها يتعلّق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ظل غيبة الإمام المهدي المنتظر " محمد بن الحسن العسكري" الذي دخل غيبته الكبرى 256هجري الموافق ل 874 م، أما ثانيها و ثالثها فيتعلّقان بتوحيد المسلمين و تحريرهم من الاستعمار، و الحكومة الإسلامية عند "الخميني" و إن كانت دستورية فهي ليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه[187].

كما أن فكر الخميني يحمل نظرة سلبية للنظم الملكية حيث خلّص إلى أن الإسلام يعارض الملكية، و على هذا الأساس حاول تصدير الثورة إلى النظم الخليجية كونها تقوم على الملكية، الأمر الذي أثّر في العلاقات مع هذه الدول. ففكر الخميني فيما يتعلّق بالحكومة الإسلامية ارتبط برفضه لأي شكل من أشكال الحكومات الأخرى، خاصة الملكية التي تتعارض مع الإسلام، فعمل على السعي لتصدير الثورة إلى هذه الدول كونها تقوم على الملكية لتعارضها مع أحكام الشريعة، و هو بذلك أراد تصدير حماسة إيران للإسلام، لتخلّص هذه الشعوب نفسها من النظم الفاسدة[188].

اعتبر الخميني الوحدة الإسلامية السبيل الوحيد للاستقلال و الاعتماد على الذات، وتحدّث عن وحدة إسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي و حكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الأقطار لمواجهة أعداء الإسلام، و قد تكون دعوة الوحدة بهذا الشكل يهدف من وراءها طمأنة الدول الإسلامية الأخرى بأنّ مفهومه للوحدة لا يعني توحيد المسلمين تحت حكم إيران و إسقاط كل حكومات الدول الإسلامية[189].

و قد رأى الخميني أن الإسلام لا يعترف بالحدود بين الدول الإسلامية، و أن مشاكل المسلمين تعود إلى تشتتهم و أن استمرار الفرقة بين المسلمين يحقق استمرار استغلال بلادهم و مواردهم الطبيعية

---

[184] ***المرجع نفسه***، ص 126.

[185] حسن، صوفي محمد حسين، منوجهر محمدي، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ***مجلة مختارات إيرانية***، ع86، أكتوبر 2007، ص01.

*سورة المؤمنون، الآية 52.

[186] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 53.

[187] ***مرجع سابق***، ص 57.

[188] العتيبي، مرجع سابق، ص 128.

[189] وليد عبد الناصر، ***ايران دراسة عن الثورة و الدولة***، (القاهرة، دار الشروق، ط1، 1999)، ص 61.

من قبل القوى الاستعمارية، و قد اعتبر كذلك أن وحدة المسلمين هي طريقهم الوحيد لحكم العالم و إحياء حضارتهم، و طالب الخميني المسلمين بالوحدة كشرط ضروري للتخلّص من الوجود الصهيوني على أراضي المسلمين، كما أشار إلى خطورة الخلافات المذهبية و العنصرية فيما بين المسلمين، و قد أعاد الخلافات بين السنّة و الشيعة إلى القوى الاستعمارية التي هدفت من وراء ذلك السيطرة على أراضي المسلمين و نهب ثرواتها، و اتهم نفس القوى بزرع العداء بين العرب و بقية المسلمين، و حثّ المسلمين على التخلّص من انتماءاتهم العنصرية سواء كانوا عربا أم فرسا أم أتراكا و التوحّد تحت راية الإسلام[190]. و هنا الحديث عن الأممية الدينية أين انتقد الثغرات القومية التي تقسّم العالم الإسلامي[191].

وقد بلور الدستور الإيراني فكرة الوحدة عندما أكد أن إيران ستقيم سياستها على أساس السعي لتحقيق وحدة العالم الإسلامي على الأصعدة السياسية، الاقتصادية و الثقافية. وقد تعهد الخميني بتصدير الثورة الإسلامية، لكنّه أكد في مرّات أخرى أن تصدير الثورة يملي على إيران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم خاصة مبادئ الأخوة و المساواة، و قد يكون هذا الاعتدال أيضا مرجعه أنّ كلام الخميني بعد الثورة كان يؤخذ كموقف رسمي لإيران مما كان سيستدعي رفض الدول الأخرى لو أنه تحدّث عن تصدير الثورة بالقوة.

و من ناحية أخرى طالب الخميني الدول الإسلامية بقطع العلاقات مع القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يحقّقوا استقلالهم، و حث المسلمين على محاربة القوى الخارجية التي تحاول السيطرة على الدول الإسلامية، و بقطع العلاقات الدبلوماسية مع القوى الخارجية المعتدية التي تريد استغلال موارد المسلمين. و في هذا الإطار اعتبر أي عدوان ضد أي بلد مسلم من جانب ما اسماه بقوى الاستكبار العالمي عدوا ضد كل المسلمين[192]. و هنا الحديث عن مبدأ اللاشرقية و اللاغربية الذي تبنته إيران بعد الثورة في سياستها الخارجية، ذلك الشعار الذي يعني الحياد من المنظور الديني: " يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي و عدوّكم أولياء تلقون إليهم بالمودة و قد كفروا بما جاءكم من الحق" الممتحنة "1 " [193]*.

و الحياد كما تبناه الخميني له محتواه الإسلامي الذي تأكد على أربعة محددات شرعية له هي:

- عدم جواز الخضوع لغير الله أي لا قوة من شرق أو من غرب.
- عدم السماح بتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين و على المسلمين كأمة.

---

[190] ***المرجع نفسه***، ص 62.
[191] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 61.
[192] عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص 67.
[193] منوجهر، ***مرجع سابق***، ص 03.
*سورة الممتحنة، الآية (1).

- الحفاظ على الهوية الذي لا يتأتى إلاّ بمقاومة محاولة تحويل المسلمين إلى عملاء.
- الترابط الوثيق بين الدين و السياسة و رفض فصلهما كأثر من آثار التبعية للخارج[194].

و بهذا يمكن القول أن الفكر السياسي "للخميني" وجدناه يركز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثّرت في تصوّره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية و هي الحكومة الإسلامية، الحياد و الأممية الدينية، هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أهم و اشمل تتصل بتصدير الثورة و التدخل في الشؤون الداخلية للدول و العلاقة مع النظم الملكية، و أثّرت بالتالي في العلاقات مع دول الجوار[195].

في الأخير يمكن القول أن الخميني اعتبر إنشاء الحكومة الإسلامية في إيران مجرّد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين و حركات التحرر عبر العالم، و طالب الحكومة الإيرانية بأن يكون هدفها تحرير البشرية بأكملها، و من جهة أخرى طالب المستضعفين ضد هيمنة القوى الكبرى التي أسماها بالشيطانية في كافة أنحاء العالم بدعم إيران التي أصبحت بعد الثورة حسبه مركز المقاومة ضد القوى العظمى، و حذّر من أنّه إذا تعرّضت إيران للهزيمة، فسيعني ذلك هزيمة المسلمين و المستضعفين في العالم بأسره، كما رفض الإقرار بالحدود الجغرافية و اعترف فقط بما أسماه الحدود الأيديولوجية، و أكد أن خلاص البشرية يكمن في تطبيق قوانين الشريعة، و قسّم العالم إلى مستكبرين و مستضعفين يسيطر فيه الأول على الثاني و الذي يضم إلى جانب المسلمين كافة شعوب العالم.

والدستور الإيراني لعام 1979م عكس ما سبق من أفكار، إذ تحدّث عن المسؤولية الأخوية لإيران تجاه كافة المسلمين، و دعمها المطلق لكافة المستضعفين عبر العالم. كما حدد في ديباجته أن هدف إيران هو بناء الأمة العالمية و التزامها العمل على إقامة حكومة الحق و العدل في كافة أرجاء العالم، و حماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين دون التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدول، و كذا العمل على تصفية الاستعمار الذي يسعى لتجزئة الدول الإسلامية و السيطرة عليها[196].

---

[194] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص ص 62، 63.
[195] ***المرجع نفسه***، ص 53.
[196] عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص 58.

❖ إيران بين إستراتيجية الدور الإقليمي و بسط نفوذها وتوسّعها في المنطقة الخليجية:

إلى جانب دور الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول الخليجية و بالخصوص التي تقوم أنظمتها على الملكية، لطالما سعت إيران إلى النفوذ و البحث عن دور إقليمي لها في المنطقة الخليجية، فإيران لها توجّهات سياسية داخلية ترى بأن على إيران أن تحظى بدور القوة الإقليمية. حيث يعتبر الخليج ممرا شديد الأهمية بالنسبة لإيران، و يعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي، كما تسيطر على مضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتيجية حيث يتم تصدير النفط الإيراني عن طريقه، كما تقع أغلب منشآتها النفطية علية أو بالقرب منه ما جعلها تمثّل قوة رئيسية في الخليج ما يمكّنها من لعب دور إقليمي في المنطقة[197]، فهناك إيمان إيراني دائم مفاده أنّه يتحتم على إيران أن تستمر في القيام بدور القوة الخليجية الكبرى على حد قول **ميكيافيلي**: "القوة هي القدرة على تغيير الأشياء و لكن إذا امتلكت القوة و لم تستخدمها فإنك سوف تخسرها حتما"[198]، و هذا الأمر تحقق بوضوح في ظل حكم البهلوي الذي حقق نجاحا قويا في بناء قوة إقليمية ساعدته في ذلك ظروف إقليمية و دولية كالمساعدة التي حظي بها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظلّت إيران إلى غاية 1979م تقوم بدور الحارس للمصالح الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م و التي أطاحت بحكم الشاه و إعلان الجمهورية الإسلامية أدت إلى تغييرات جذرية في سياسة إيران على المستوى الداخلي و الخارجي، و التحول بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، إلا أن رؤية إيران لدورها الإقليمي في منطقة الخليج لم تتغيّر أهدافها. فإيران بعد الثورة لم تسعى إلى التخلي عن دورها الإقليمي الذي سعت إلى ممارسته فترة الشاه، و هذا الأمر ما هو إلا دليل على أنّ الاعتبارات المصلحيّة و القومية جاءت فوق المصالح و الاعتبارات الأيديولوجية التي جاءت بها الثورة الإسلامية، و بهذا يمكن القول أن دور إيران الإقليمي بعد الثورة مازال يتسم بذات الخصائص التي تميّز بها نظام الشاه على الرغم من اختلاف منطلقات كل منهما، فالدور الإقليمي الإيراني انطلق من مفهوم جديد حيث اتخذت الجمهورية الإيرانية لنفسها منهجا مختلفا و دورا جديدا يتعدى حدود دور شرطي الخليج، و هذا الدور يرتكز على الحكومة الإسلامية العالمية و التي أصبحت منطلقا جديدا لرؤية إيران لدورها الخارجي، فالدور الإيراني تأثّر بالعقيدة الدينية التي مثّلت الركيزة الأساسية لرؤية إيران للعالم الخارجي خاصة الدول الخليجية[199].

---

[197] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 131.

[198] Machiavell, ***Leçons de réalisme pour devenir un fin stratège***, (maxima, Paris, 2009), page 29. www.maxima.fr

[199] ***المرجع نفسه***، ص ص 134-136.

تبنت إيران خلال هذه المرحلة مشروع جديد ذو طابع توسّعي من أجل التوسّع و التمدد على حساب الدول العربية منها الخليجية بصفة خاصة بحكم القرب الجغرافي و طبيعة النظام الحاكم في هذه الدول و الذي يتنافى مع مبادئ الثورة الإسلامية، حيث سعت إيران إلى بسط نفوذها في المنطقة و بالتالي لعب دور إقليمي يختلف عن الدور الذي كانت تقوم به قبل الثورة، و هذا المشروع تستّر تحت شعارات مختلفة كنصرة المستضعفين، و العداء للمستكبرين، تحقيق الوحدة الإسلامية، حماية أبناء مذهب آل البيت من الاضطهاد في بعض الدول، و سياسة النظام الحاكم الجديد اعتمدت على المزج بين العوامل التاريخية المتمثلة في الماضي الإمبراطوري من خلال السعي لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية و يظهر ذلك من خلال المطالبة بالحقوق التاريخية الإيرانية في المنطقة، و كذا العوامل القومية المتمثلة في القومية الفارسية كما في النظام السابق مع إضافات دينية ناتجة عن تبني النهج المذهبي الشيعي المناهض لمجمل عقائد الأمة[200].

فالمشروع الإيراني مشروع إقليمي ذو صبغة إمبراطورية قومية، تستر تحت شعارات إسلامية، و هنا الحديث عن مسألة الهلال الشيعي حيث كان "الخميني" أول من صرّح بذلك الأمر الذي أدلى به رئيس الجمهورية في عهد الخميني " أبو الحسن بني صدر"[201]، حيث سعى " الخميني" إلى إقامة حزام شيعي للسيطرة على ضفتي العالم الإسلامي بدءًا من إيران ثم العراق، حيث شكلت هذه الأخيرة قلب هذه الإستراتيجية بسبب موقعه الإستراتيجي و موارده النفطية، كما أنه يحوي على أكبر عدد من الشيعة في المنطقة خارج إيران، وصولا إلى سوريا و لبنان اللتين تشكلان الجناح الغربي لما يسمى الهلال الشيعي، و بالتالي السيطرة على العالم الإسلامي بما فيها منطقة الخليج، و هذا المشروع تجلى في هذه المنطقة من خلال الاعتماد على اختراق القاعدة الشعبية خاصة من الناحية المذهبية مستغلين في ذلك تواجد التجمعات الشيعية في هذه الدول بمساعدة من حزب الله و دوره في هذا الاختراق[202].

هذا و إلى جانب هذه العوامل المحرّكة لسياسة إيران تجاه الدول المجاورة التي تنبع من البيئة الداخلية الإيرانية، هناك عوامل أفرزها واقع مشهد المنطقة و ذلك منذ سقوط الدولة العثمانية و ما نتج عن ذلك من تغيير في خريطة المنطقة العربية كون معظمها كان جزء من الدولة العثمانية و ذلك بعد تقسيم أملاك الرجل المريض وفقا لاتفاقية "سايكس بيكو" 1916م بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين فرنسا و بريطانيا، وصولا إلى تطبيع إسرائيل في المنطقة عام 1948م و ما نتج عن ذلك من حروب عربية – إسرائيلية، أدت إلى إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد"سنة 1979م و ما نتج عن ذلك من انهيار للنظام الإقليمي العربي الذي لم يستنصح بوصية

---

[200] خليفة راشد، ***مرجع سابق***، ص، 18 .
[201] قناة الجزيرة، سامي كليب، أبو الحسن بني صدر، الثورة الإيرانية و أمريكا و العرب، قطر،(17 جانفي 2000).
[202] باكير، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

ميكيافيلي التي قال فيها: " عندما تكون تحت الضغوطات، عليك الاحتفاظ بالشيء الأهم من بين الأشياء"[203] و الذي تزامن مع أحداث الثورة الإسلامية في إيران التي على إثرها تم إسقاط الحكم الملكي و إعلان الجمهورية الإسلامية، حيث أرادت ملئ الفراغ الذي تركته مصر و الانتقال من لعب دور شرطي الخليج و رعاية مصالح الغرب عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و التعاون مع إسرائيل إلى عدو لهم.

كما تملك إيران في المنطقة عنصر قوة مساهم في إنجاح مشروعها في التوسّع، حيث صنعت لنفسها عملاء في بعض الدول الإسلامية و هي عبارة عن أحزاب موالية لها و تقوم بخدمة المشروع الإيراني كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، و أحسن نموذج على ذلك حزب الله اللبناني الذي يتبنى منظومة ولاية الفقيه، و من العوامل المساهمة في العملية التوسعية الإيرانية التجمّعات الشيعية المنتشرة في المنطقة فهي مسخّرة لخدمة إيران و سياستها التوسعية كما في الكويت، العراق، البحرين، السعودية، و ما لدى هذه التجمّعات من ميزات خطيرة كالكثرة العددية، المال، و القرب الجغرافي من إيران[204].

❖ السياسة الأمنية و التسلحية الإيرانية و انعكاساتها على أمن منطقة الخليج:

برزت قضية أمن الخليج باعتبارها مسألة محورية في السياسة الدولية منذ أواخر الستينات عقب إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج و الذي تم بالفعل عام 1971م، فبرزت تيارات تهيأ نفسها لملئ الفراغ الأمني المحتم حدوثه. و في هذه الفترة كانت إيران أهم الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تمثّل العمود الأساسي للإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، و هنا الحديث عن مبدأ "نيكسون" و عن سياسة الدعامتين المتساندتين[205]، و تم وضع هذه السياسة لتحقيق مصالحها في المنطقة خاصة فيما يتعلّق بالتزويد بالنفط دون التدخل المباشر من خلال دعم الأنظمة الحليفة لها عسكريا و اقتصاديا لكي تتمكّن من القيام بدور الحارس لمصالحها بالنيابة عنها.

و من ثم عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الجهود الإقليمية و توجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن في المنطقة في جو من الاستقرار بعيدا عن التدخّلات الخارجية و بخاصة التدخّلات السوفياتية و ذلك بالاعتماد على الدول القومية و المستقرة في المنطقة و بالتالي تضع مبدأ نيكسون موضع التنفيذ على أرض الواقع و هذه الدول هي باكستان، إيران، السعودية و تركيا، إلا أنّ السعودية

---

[203] Machiavel, ***op cit***, page 10.

[204] سعد فيصل السعد، ***الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط 2002- 2003***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم ، 2013)، ص126. / www.meu.edu.jo/...

[205] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 144.

امتنعت عن المشاركة في هذه المهمة، في حين أعلن شاه إيران أن بلاده ستتحمل وحدها عبء الدفاع عن أمن الخليج.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقضي بإيجاد حلفاء لها في المناطق الحيوية كما في منطقة الخليج الذي وضعت فيها إيران كحارس لمصالحها، توافقا مع التطلّعات التوسعية الإيرانية و الرغبة في القيام بالدور الرئيسي في حماية أمن المنطقة، فكانت إيران هي القوة الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياستها حيث قامت بإمدادها بكل مقوّمات القوة العسكرية للقيام بهذا الدور، خاصة مع رفض السعودية تطبيق تلك الإستراتيجية، و المبيعات العسكرية الضخمة لإيران ساهمت في انتعاش الصناعة العسكرية الأمريكية و تزامن ذلك مع الطفرة النفطية لعام 1973م التي ساعدت على توفير الموارد المالية اللازمة لزيادة كميات السلاح في الوقت الذي كانت الرغبة الإيرانية في السيطرة على الخليج و سد الفراغ الأمني قوية[206].

إن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م مثّل ضربة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة نتيجة سقوط الشاه و انفتاح ثغرة الأمن في الخليج مرّة أخرى بعد التغيير الذي حدث في السياستين الداخلية و الخارجية لإيران الثورة. فالثورة الإسلامية وضعت نهاية للتوازن الإستراتيجي القائم آنذاك، و من أهم المعطيات الواقعية للثورة الإسلامية، حدوث فراغ استراتيجي نتج عنه جملة من المتغيّرات:

- انهيار سياسة الدعامتين المتساندتين و سعي إيران إلى توسيع نفوذها في المنطقة عن طريق تصدير تجربة الثورة.
- الحرب العراقية-الإيرانية و التي لها تأثير سلبي على التوازن الإستراتيجي في المنطقة.
- الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في نهاية 1979م[207] .

أدى التدخل السوفياتي في أفغانستان إلى تفاقم الصراع حول منطقة الخليج، و في المقابل الثورة في إيران أدت إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار في المنطقة، فبالرغم من تغيّر القيادات في إيران بإسقاط النظام الملكي، فإن تصريحات القادة الجدد تؤكّد بأن سياسات إيران التوسعية لم تنته، الأمر الذي أدّى إلى حدوث تغييرات في الصيغ المطروحة لتحقيق استقرار المنطقة و أمنها.

والسياسة التوسعية الإيرانية تظهر من خلال الاستمرار في احتلال الجزر الإماراتية، و بالتالي مواصلة

---

[206] ***المرجع نفسه***، ص ص 145، 146.

[207] محمد عبد الغفار، ***"الإستراتيجية الإقليمية و الدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي و التفاعلات الإقليمية معها***، (البحرين، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية و الطاقة، ط1، ديسمبر 2012)، ص 04.

التمسك بأطماع الشاه التوسعية على حساب دول المنطقة و السيطرة عليها من خلال إعلان مبدأ تصدير الثورة ما أدى إلى حالات من عدم الاستقرار فيها، و سياسة التوسع تستند إلى دعاوي الخميني في التأكيد على أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية[208]، و في هذا الصدد هددت إيران باحتلال البحرين باعتبارها جزءا تابعا لها، إلى جانب إعلان قادتها عدم التخلي عن الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة عام 1971م، حيث اعتبروا دول المنطقة غير مستقلة بما فيها السعودية.

أدت التوجهات الإيرانية الجديدة تجاه أمن الخليج و دول المنطقة و علاقاتها الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هذه الأخيرة و الدول الغربية حضرا شاملا ضد طهران في كافة مجالات التسليح، و رفضت التعاون معها في هذا المجال و بالتالي حرمان القوات المسلحة الإيرانية من الحصول على أسلحة جديدة، كما تعرّضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي و الصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية. إلا أنه و بعد السنوات الأولى للحرب قامت حكومة الخميني بإحياء البرنامج النووي و ركزت اهتمامها على السلاح النووي[209]، فبدأ هذا الأخير يشهد مزيدا من قوة الدفع، حيث أدت تطوّرات الحرب مع العراق إلى إحداث تحوّلات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني في المجال النووي، إذ وجدت القيادة الإيرانية أنه من الحيوي أن تهتم بإعادة تفعيل البرنامج النووي و نفّذت من الأنشطة المتعلّقة لتصميم الأسلحة، و امتلاك إيران للتقنية اللازمة لإنتاج الطاقة النووية ما جعل منها من الدول الإقليمية القوية، كما أنّه من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج[210].

و العجز في توفير الأسلحة بعد الحضر المفروض عليها جعل إيران تتوجّه إلى الدول الشرقية، فبانقطاع المساعدات الأمريكية في هذا المجال، عملت إيران على البحث عن شركاء جدد لتزويدها بتكنولوجيا متقدمة في مجال السلاح النووي[211]، حيث لجأت عام 1985م إلى الصين التي أبرمت معها اتفاقا للتعاون النووي المشترك يشمل تدريب المهندسين الإيرانيين في الصين، و نقل تكنولوجيا البحوث النووية، و إنشاء مفاعل صغير للبحوث طاقته 27 كيلووات في منشأة بحوث أصفهان، كما أجرت مفاوضات مشابهة مع روسيا لشراء مفاعلين نوويين و إكمال مفاعل بوشهر الذي لم تستكمله الشركات الألمانية و ذلك بعد الحضر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير التكنولوجيا النووية لإيران بعد الثورة الإسلامية.

و في عام 1986م بدأت إيران في توسيع دائرة التعاون مع الأرجنتين و كوريا الشمالية و باكستان و الهند، حيث وقّعت في عام 1987م اتفاقا مع الأرجنتين للحصول على وقود نووي أرجنتيني

---

[208] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 147.
[209] حصن الحزم، التوازن العسكري 2003- 2004، ***المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية***، لندن، ص 04.
[210] فيصل السعد، ***مرجع سابق***، ص134.
[211] طايل العدوان، ***مرجع سابق***، ص 134.

من اليورانيوم غير المخصب للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبي، ثم اتفقت مع جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1988م– 1989م للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المركّز.

نشطت إيران في مجال تطوير و إنتاج الأسلحة الباليستية متوسطة المدى، و كشفت جهودها في المجال مند عام 1984م مع كل من كوريا الشمالية و الصين، حيث اعتمدت على كوريا الشمالية في تصنيع الصاروخ " سكوب ب " و على الصين في تصنيع صواريخ فئة "إم" هذا و إلى جانب صواريخ أخرى تم استخدامها على نطاق واسع خلال حرب المدن في المراحل الأخيرة من الحرب العراقية – الإيرانية[212].

و في مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية و البيولوجية، نجد أن نجاح إيران في هذا المجال يفوق نجاحها في مجال الطاقة النووية، إذ لم تحقق القيادة الإيرانية قدرتها على إنتاج الأسلحة الكيماوية و البيولوجية.

و في ظل الحرب العراقية ـ الإيرانية هناك مجاراة بين الطرفين في مجال شراء الأسلحة حيث أنفقت إيران نسبة كبيرة من عملتها الصعبة على مشتريات السلاح، و على الرغم من ذلك لم تستطع مجاراة العراق في مجال السلاح، ففي الوقت الذي كانت فيه إيرادات إيران من السلاح من 1984م – 1988م تبلغ نحو 5.10 مليار دولار، تصل في الجانب العراقي نحو 7.69 مليار دولار.

و يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات الأمنية في المنطقة أهمية و حساسية فله تداعيات خطيرة على أمن منطقة الخليج، و يعود هذا البرنامج لعام 1957م عندما وقّعت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التعاون النووي، وبدأ إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث، و الذي يدخل في إطار الجهود الأمريكية لتحويل إيران إلى قوة إقليمية و الدور الذي وضفّت به كشرطي الخليج حمايةً لمصالحها في المنطقة في إطار صراعها مع الإتحاد السوفياتي و العمل على عدم تمددّه في المنطقة، و عقب سقوط الشاه تبنت إيران الثورة المشروع النووي و إن توقف العمل فيه لفترة اقتضتها ظروف الحرب العراقية الإيرانية، جاءت عملية المراجعة و الإحياء التي قام بها نظام الجمهورية و توجّهه إلى إيجاد شركاء جدد بعد الحضر الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية[213]، و توجّهها إلى إعادة تطوير قدراتها النووية يعود إلى وقوف الغرب لجانب العراق التي استخدمت بشكل مكثّف الأسلحة الكيماوية و البيولوجية خلال حربها معها ما أسفر عن خسائر جسيمة في الجانب الإيراني وصلت إلى 100.000 شخص، الأمر الذي دعّم اتجاه الحكومة الإسلامية لتطوير برنامجها النووي، إلى جانب دوافع

---

[212] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 150.
[213] فضل المولي حامد، ***مرجع سابق***، ص 348.

إستراتيجية يندرج فيها تطوير القدرات النووية في إطار تصوّر متكامل لبناء مكانة متميّزة على الساحة الإقليمية، و القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج[214].

و التسلّح الإيراني أثار القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث يؤثّر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية للمنطقة، و الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على المنطقة سواء كانت بيئية أو أمنية متعدّدة، كتهديد الاستقرار الإقليمي في المنطقة، فإذا ما أرادت إيران أن تمتد فإن إمكانية التمدد المتاحة لها سيكون الغرب (الخليج العربي)، علما أن في الشرق هناك القوى النووية الأسيوية " هند، باكستان و الصين " و في الشمال هناك روسيا[215].

المطلب الثاني : سياسة المعارضة للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها إسرائيل:

تتمتع الجمهورية الإسلامية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، و تزداد هذه الأهمية نظرا للتطورات الإقليمية و الدولية المتاحة أمامها، و قد كانت إيران خلال الفترة الماضية التي سبقت نجاح الثورة الإسلامية تمثل حجر الزاوية في السياسة الأمريكية، إذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجّهة نحو حماية المصالح الغربية و تحديدا الأمريكية سواء كانت هذه المصالح سياسية أم اقتصادية أم أمنية أو جميعها معا.

و بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران و ما مثّلته من تغيير أساسي و جذري في سياستها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أم الخارجي، انتقلت من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور و التحالفات، و طرحت هذه الثورة أفكارا جديدة اتصفت بخصوصية و توجّهات مغايرة و مختلفة لما هو سائد في البيئة الإقليمية و الدولية على حد سواء.

اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية و لكيفية التعامل معها بعد نجاح الثورة في بلورة سياسة خارجية تمثّل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه و ألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية مصالح الغرب خاصة الأمريكية[216]. فعلى الصعيد الخارجي استطاع الشاه كحليف لأمريكا و إسرائيل أن يمكن نفسه في المنطقة خاصة مع الانسحاب البريطاني عام 1971م.

---

[214] ***المرجع نفسه***، ص 350.

[215] ***المرجع نفسه***، ص 61.

[216] نبيل العتوم، **ايران 25 عاما على الثورة التحديات الداخلية و الخارجية**، مركز القدس للدراسات السياسية، 16 مارس 2004، ص 03. Alqudscenter.or/uploads/Iran.pdf.godof.algerriaforum.net/t6878-topic.

إن النظام الدولي القائم في ظل الجمهورية الإسلامية يقوم على الثنائية القطبية، الذي جاء كنتيجة لنهاية الحرب العالمية الثانية حيث انقسم العالم إلى معسكرين، غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و شرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي، فقد تحدّث الخميني عما أسماه بالامبريالية الشرقية و الإمبريالية الغربية، فرأى أن النظام الدولي ينقسم بين السيطرة السوفياتية و السيطرة الأمريكية، كما اتهم الثورات السابقة للثورة الإيرانية في العالم الثالث بأنّها ارتبطت إما بالغرب أو الشرق[217].

و إيران منذ نجاح الثور تبنّت شعار اللاّشرقية و اللاغربية[218]، حيث اعتبر الخميني النظام الإسلامي هو النظام الوحيد غير المنحاز، و قد أكد الدستور الإيراني مبدأ الحياد تجاه ما اسماه بالقوى المتسلّطة في العالم[219]، و قد ساوى بينهما كقوى استعمارية تعمل على استغلال العالم الثالث، و هو ما أعطى أولوية للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم صلتها مع الشاه المخلوع، من خلال دعم نظامه الاستبدادي و إمداده بالسلاح، و امتد عداء الخميني على الدول المتعاملة معه و وضعها في مربّع واحد.[220]

و قد اتهم هذه القوى بالهيمنة على النظام العالمي للحفاظ على مصالحها، و أرجع مسؤولية ما يعانيه العالم من مشكلات إلى هذه القوى لامتثالها لأيديولوجيات ذات مصدر إنساني و وضعي ، و قد تنبأ الخميني بتحالف بين القوتين في معركة ضد الإسلام[221].

تميزت فترة حكم الخميني بالعداء لأمريكا والذي ميّز علاقات إيران الخارجية، و اتخاذ الجمهورية الإسلامية موقف العداء اتجاه الحكومة الأمريكية يرجع لأسباب متعددة:

- استقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه المخلوع.
- تحريض الدول العربية على إيران بحجّة مخاوف تصدير الثورة.
- اتهام السفارة الأمريكية في طهران بقلب نظام الثورة فقام الطلبة باحتلال السفارة الأمريكية في طهران، و احتجاز 52 أمريكيا في 04 نوفمبر 1974م.
- فرض الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 12 نوفمبر من نفس السنة حظرا شاملا على النفط الإيراني.
- تجميد الأرصدة الإيرانية التي تقدّر بحوالي 12 مليار دولار في كل مصارف الولايات المتحدة الأمريكية و اعتبار ما يحدث تهديدًا للأمن القومي الأمريكي.

---

[217] عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص 57.
[218] حسن صوفي و منوجهر، ***مرجع سابق***، ص 03.
[219] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 62.
[220] عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص 64.
[221] عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص 75.

- قطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران بحظر كامل على الصادرات و الواردات و كذلك الاستثمارات الأمريكية في إيران.
- تدخل الولايات المتحدة في الحرب العراقية – الإيرانية عام 1987م لجانب العراق مما أدى إلى اشتداد الأزمة بين البلدين.

أما عن موقفه تجاه الإتحاد السوفياتي أكد الخميني أنّه بالرغم من كون المواجهة العاجلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لا يستبعد مواجهة مع الإتحاد السوفييتي، و اتهم الشيوعية بأنها ضد كرامة البشر، و أن إيران يجب أن تعتبر نفسها في حرب مع الشيوعية[222].

لهذا اعتبر الخميني الوحدة الإسلامية السبيل الوحيد للاستقلال و الاعتماد على الذات، مع السماح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي و حكومته الخاصة مع مواجهة هذه الأقطار لمواجهة أعداء الإسلام، و اعتبر كذلك وحدة المسلمين الطريق الوحيد لحكم العالم و إحياء حضارتهم، و أنّ هذه الوحدة شرط ضروري للتخلّص من الوجود الصهيوني في أراضي المسلمين.

هذا و إلى جانب نظرته للغرب عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فإن نظرته لإسرائيل كانت أكثر حدة و عداءا، حيث اعتبر هذه الأخيرة سرطان يفتك بالمنطقة، فنظرته لإسرائيل اختلفت عما كانت عليه قبل الثورة، فإلى جانب لعب الشاه دور دركي الخليج فإنه كان حليفا لإسرائيل، و كان على علاقة تعاون وثيقة معها، و إن كانت هذه العلاقة سرية، تجنبا لتوتر العلاقات مع البلدان العربية الإسلامية، فإيران بذلك وجدت بينها و بين إسرائيل كثيرا من القواسم المشتركة أهمّها الوقوف ضد كل من المد الشيوعي و القومي العربي، فإيران ترى في الوجود الإسرائيلي امتصاصا للقدرات العربية و إضعافا لها ، كما أنها وجدت فيها جسرا للتواصل مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

و من صور التعاون بين إسرائيل و إيران تدريب الجيش الإسرائيلي لجهاز الأمن الإيراني على أحدث وسائل التعذيب و تدريب الطيارين و المهندسين الإيرانيين و غيرها من صور التعاون[223].

بعد قيام الثورة و التحول في النظام القائم و التغيرات التي عرفتها إيران داخليا، فإن نظرتها لإسرائيل عرفت تحولا ،حيث توترت العلاقات بينهما و بدا التوتر متسارعًا منذ المظاهرات التي خرجت ضد الشاه، و هوجمت السفارة الإسرائيلية في طهران، الذي تم تقديمه كهدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، و رفع العلم الفلسطيني عليها في12 فيفري 1980م.

---

[222] ***المرجع نفسه***، ص 60.
[223] خليفة اليوسف ، ***مرجع سابق***، ص ص 266، 267.

أصدرت الثورة الإسلامية بيانا في طهران بتاريخ 07 فيفري 1980م، يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران و إسرائيل، و وقف علاقات البريد و الطيران بينهما و تم سحب البعثة الدبلوماسية الإيرانية في إسرائيل، كما أوقفت إيران رسميا تزويد إسرائيل بالنفط، و استمر التوتر بين الطرفين بعد قيام إيران بإكمال إنشاء المفاعلات النووية، حيث اعتبرت إسرائيل ذلك خطرا يهدد أمنها القومي و وجودها[224].

يمكن القول أن السياسة الخارجية الإيرانية في ظل حكم الخميني تقوم على مجموعة من الأسس و هي كالتالي:

- المصلحة القومية الإيرانية: حيث تستثمر إيران الموقع الإستراتيجي و الاقتصادي كأدوات في الحفاظ على مصالحها، هذه الأدوات هي في الوقت ذاته أهدافا توسعية، لأن الأدوات هي نفسها مصالح يشكل نتاجها الجمعي المصلحة القومية الصرفة للوحدات الدولية في النظام الدولي، فمن لا يمتلك الأدوات محكوم بالتخلي عن الأهداف و لا شك أن إيران تستثمر داخليا في هوية قومية إيرانية شاملة، لكنها لا تستثني العودة إلى الماضي الإمبراطوري الفارسي.
- تعزيز قوة إيران في تأثيرها الإقليمي.
- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.
- تقود الشيعة السياسية كإيديولوجية دولة و كأداة في الحالتين إلى أنواع من العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران، و تشمل هذه العلاقات توقعا إيرانيا لعلاقة خاصة منها، و تستثمر أيضا في الروابط الطائفية والإثنية و في الجوار أو حيثما وجدت ما يتلاءم مع مصالحها، كما استثمرت و ما تزال في الإسلام بشكل عام حين تسنح الفرصة.
- العداء للسياسة الأمريكية، حيث تم اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من المستكبرين و يستند هذا العداء إلى رغبة إيران في أن تحترم سيادتها و نظامها، و في أن يحترم قرارها السياسي و موقعها الإقليمي. و ما يبرر هذا العداء هو الرفض الأمريكي لتحقيق هذه الرغبة[225].

فالنظام الإيراني تغيّر من أقصى صور العلمانية و الخضوع للغرب إلى نظام سياسي ديني جمهوري في توليفة نظمية سياسية نادرة و توجّه خارجي معادي للغرب، الأمر الذي لم يغيّر ذلك الإصرار

---

[224] أحمد عايش حبيب و جاد الله أبو ركبة، ***مرجع سابق***، ص14.

[225] محمد حامد الأحمري، ***العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة***، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012)، ص ص 10، 11.

على لعب دور القوة الإقليمية، و الذي يبدوا أنه استمرار لطموح النظام البهلوي حيث استمر مع القيادة الدينية و السياسية للخميني من خلال الفكر الثوري الإسلامي[226].

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الإيرانية على العلاقات مع دول الخليج.

(نموذج الحرب العراقية - الإيرانية).

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية.

من خلال هذا المطلب سنحاول فهم العلاقات الخليجية الإيرانية، إذ تعد هذه الدول عاملا من عوامل استقرار المنطقة من عدمه الذي ينتج من الثقل السياسي الذي يتمتع به الطرفان، كما أن هذه العلاقات مثّلت أحد المؤثرات المباشرة على الاقتصاد العالمي بحكم غنى هذه المنطقة بالثروات النفطية، و أكبر مثال على ذلك ضرب إيران لناقلات النفط الخليجية خلال الحرب العراقية الإيرانية، و بهذا يمكن القول أن أمن المنطقة و استقرارها من عدمه لطالما كان مرتبطا بصورة مباشرة بطبيعة هذه العلاقات.

إن العلاقات بين دول الجوار علاقات حتمية، تفرضها بداية الجغرافيا و من ثم الديمغرافيا، لأن الإنسان لا يستغني بأي حال من الأحوال عن جيرانه، من خلالهم يتحقق له ما يريد و من خلالهم يمتد إلى ما يريد خارج مناطق سكناهم، و الدول شأنها في ذلك شأن الشعوب، و العلاقات الإيرانية - الخليجية لا تخرج عن ذلك النطاق.

إن العلاقات الإيرانية - الخليجية قديمة و تتسم بالتعقيد و التشابك، تتأثر بالظروف المحلية و الإقليمية التي تعتبر محركا لها زمانا و مكانا، و كذا أسباب دولية ارتبطت باكتشاف النفط في المنطقة و لأول مرة عام 1908م، و كذا الموقع الإستراتيجي للمنطقة و ما نتج عنه من أهمية قصوى، إذ تحوي على أكبر الطرق الملاحية و التي تعتبر معبرا لناقلات النفط كمضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتجية، كل هذه العوامل جعلت من العلاقات بين الطرفين الإيراني و العربي المحاذيين للخليج تتسم بالحساسية المفرطة، و في ظل هذه التطورات سعت إيران إلى اكتساب دور مميز في الفاعلية يمكّنها من بسط نفوذها و يجعل منها قوة إقليمية، الذي يساعدها على تحقيق أهدافها التوسعية و تحقيق مصالحها خاصة

[226] السيد أحمد، ***مرجع سابق***، ص 13

بعد الثورة الإسلامية و ذلك من خلال تبنّيها لمبدأ تصدير الثورة إلى الدول الخليجية كونها تقوم على الملكية، الأمر الذي اعتبرته هذه الدول تهديدًا لها و لأمنها الإقليمي[227].

كان نجاح الثورة في إيران واحدا من أهم الأحداث الهامة في تاريخ المنطقة العربية عامة و الخليجية بصفة خاصة، لأنه لم يؤدي إلى تغييرات في الداخل الإيراني فقط، و إنما كان إيذانًا ببدء حقبة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، فالنظام الإيراني الجديد الذي أسسه الخميني أحدث تغييرات جذرية في السياسة الإيرانية، كما حمل معه تحولا في نمط التعاملات و التحالفات الدولية خاصة على مستوى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية و معها إسرائيل، حيث انتقلت من حليف أساسي لهما إلى دولة تتحدى كل ما يشكل مصلحة لهما.

من منطلق هذا التحول، فإن التغيير في طبيعة العلاقات الإيرانية - الخليجية كان السمة البارزة في المنطقة، فأدى ظهور النظام الجديد في إيران ذات الصبغة الدينية إلى خلق نوع من عدم الاستقرار في المنطقة، و كذا التوجه الجديد الذي انتهجته إيران باعتبارها تتبنى المذهب الشيعي ما أقلق الدول الخليجية، و جعل العلاقات بينهما غير مستقرة خاصة مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية 1980م–1988م و ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة.

قبل التطرق للعلاقات الإيرانية الخليجية خلال فترة حكم الخميني لابد من التعريج إلى واقع العلاقات بين الطرفين خاصة قبل الفترة التي تلت الثورة الإسلامية أي في ظل حكم الشاه.

لطالما تميّزت العلاقات بين الطرفين بالسيطرة و الاستحواذ خاصة في ظل وجود الاستعمار البريطاني في المنطقة و الذي استمر لغاية 1971م، لتحلها بعد ذلك السيطرة الأمريكية، فإمتازت هذه المرحلة بالرغبة الشديدة بالاستحواذ و الهيمنة خاصة في ظل الدعم الأمريكي الذي ساعد على الإستقواء الإيراني، و ما شجّعها على ذلك الظروف التي اجتاحت المنطقة العربية بدءًا من حرب 1967م و الهزيمة التي ألمت بالدول العربية (دول الثقل العربي) و صولًا إلى حرب 1973م و ما نتج عنها من تفكك في النظام العربي نتيجة لتوقيع مصر لاتفاقية "كامب ديفيد"عام 1979م الأمر الذي أدى إلى إخراجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، و ما جعل إيران تسعى لملء الفراغ الذي تركته مصر. إنّ الظروف التي برزت بعد الثورة لم تكن الأفضل لمنطقة الخليج التي كانت تعاني من الضعف النسبي قياسا بالقوة الإيرانية.

---

[227] محمد أمين أحمد هليل، **العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2011)**، رسالة مقدمة استكمالا لنيل درجة الماجستر في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص18 www. meu. edu. jo/.../.

بالإضافة إلى أسباب الإستقواء الإيراني بالدعم الأمريكي لها و التي أصبح يشار إلى دورها الفاعل في منطقة الخليج ، دفعها إلى الإقدام لاتخاذ خطوة أصبحت عاملا أساسيًا من عوامل تعكير العلاقات الإيرانية الخليجية، ألا و هي إقدام إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الصغرى، طنب الكبرى، و جزيرة أبو موسى في 17 أوت 1971م مباشرة بعد الانسحاب البريطاني من دولة الإمارات بيوم واحد، فكان احتلال هذه الجزر بمثابة ضربة للعلاقات الإيرانية الخليجية، و التي تفسّر من الدول الخليجية دائما و باستمرار على أن لإيران أطماع في منطقة الخليج، فالعلاقات بين الطرفين في هذه المرحلة اتسمت بطابع العدوانية، حيث طبعها نوع من التوجس خاصة مع دولة الإمارات[228].

كانت إيران تهدف من وراء احتلالها لهذه الجزر**(الملحق رقم 5)** السيطرة على مدخل الخليج، التي تعود أهميتها إلى موقعها الجغرافي، حيث تقع عند مدخل مضيق هرمز الذي يعتبر أحد أهم المضائق في العالم، فمن يسيطر عليه يمكنه التحكم في منطقة الخليج، الأمر الذي أدى إلى احتلالها و استمرار الحال على ذلك بعد الثورة، مع أن توقعات الدول الخليجية كانت تتركّز حول اتخاذ قادة الثورة مبادرة بنّاءة بإعادة الجزر إلى دولة الإمارات، و ما ساعد على احتلال هذه الجزر و الاستمرار في ذلك بعد الثورة، هو عدم امتلاك الإمارات مقومات القوة التي تجعلها تعارض هذا الفعل[229]، كونها دولة حديثة النشأة و الاستقلال باعتبار أن الاحتلال كان قبل يوم واحد من استقلالها من الاستعمار البريطاني[230]. و تبقى الجزر الإماراتية أهم عقبة في إعاقة أي تقارب بين الطرفين الإيراني و الخليجي.

هذا و إلى جانب احتلال إيران للجزر الإماراتية، و الذي يدخل في إطار تتبع سياسة التوسع في منطقة الخليج، بدأت تمد نفوذها إلى الدول الأخرى و بخاصة الكويت و البحرين حيث أرادت ضم الكويت و أن تلحقها بالسيطرة الإيرانية مباشرة بعد الانسحاب البريطاني، كما تطلّعت إلى ضم البحرين إلا أن الاستفتاء الذي جرى دلّ على الرغبة في الاستقلال و الحرية و بالتالي إعلان دولة البحرين، فلطالما اعتبرتها من الحقوق الإيرانية التاريخية، حيث أصدرت الحكومة الإيرانية قرارًا يقضي باعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الإدارية الإيرانية[231].

مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، و مع نجاحها في تغيير النظام الإيراني من ملكي إلى نظام جمهوري ذو طابع إسلامي بقيادة الخميني، حاول هذا الأخير مد الثورة إلى الدول المجاورة المحاذية للجهة الغربية للخليج الأمر، الذي أدى إلى توتر العلاقات معها، حيث أزعجت سياسة تصدير الثورة

---

[228] ***المرجع نفسه***، ص ص 29 – 31.

[229] فضل المولي حامد، ***مرجع سابق***، ص 91 - 95.

[230] رجائي سلامة الجرابعة، ***الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979 – 2011***، رسالة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2008)، 58. /... /www. meu.Edu. Jo

[231] عبد الله فالح المطيري، ***أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني***، رسالة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011) ، ص ص 23 - 25. /.../ www.meu.Edu .jo

زعماء الدول الخليجية كونها تدعو لإسقاط أنظمة الحكم فيها واستبدالها بجمهوريات إسلامية، أما العراق و على الرغم من أنها ليست ملكية إلا أنها تخوفت من نجاح مساعي إيران في مد نفوذها في المنطقة، خاصة مع تزامن الثورة الإسلامية و مع مجيء صدام حسين إلى السلطة في العراق، حيث قامت هذه الأخيرة بإعلان الحرب على إيران بما يعرف بحرب الخليج الأولى.

بعد إعلان الخميني لمبدأ تصدير الثورة لرفع المظالم و نصرة الحق كما حدث في إيران، بدأت الأطماع التوسعية و التطلعات إلى منطقة الخليج، فبعد أن كان يتحدث عن رفع المظالم و نصرة المستضعفين تحول إلى العمل السياسي و بدأ الحديث عن فارسية الخليج و أطماعه التوسعية في المنطقة على حساب الدول الأخرى، كما عمل النظام الإيراني على نشر الفوضى و إشاعة الفتنة في الجوار، و أحسن مثال على ذلك إشاعة الفوضى في المملكة العربية السعودية مستغلة في ذلك موسم الحج، الأمر الذي أدى إلى زهق أرواح العديد من الحجاج نتيجة الاشتباكات التي جرت بينهم و قوات الشرطة السعودية[232]، و محاولة النظام الإيراني نزع السيادة على الحرمين الشريفين من السعودية، حيث عملت على تحدي الموقع القيادي للمملكة العربية السعودية من خلال مقاطعة اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي (1980م - 1982م)، و في المقابل قامت برعاية بعض جماعات الصحوة الداعية إلى الوحدة الإسلامية: كحزب الله في لبنان، حزب الدعوة في العراق، جماعة خط الإمام في الكويت، و التنافس الدائر بين الدولتين ما هو إلا انعكاس للصدام بين القوميتين العربية والفارسية، و أن العامل الديني هو سبب توتّر العلاقات بين الطرفين من خلال وجود خلافات مذهبية (شيعة ـ سنة).

بهذا يمكن القول أنه لا يمكن تجاهل العامل الأيديولوجي و ما مثّله من معوق على العلاقات الإيرانية الخليجية على اعتبار أن هناك تناقض في الأيديولوجية و بالخصوص الأيديولوجية الدينية التي يقوم عليها النظام الإيراني، الذي تبنى نظرية ولاية الفقيه التي تقضي بأن ولاية الأمر تكون بيد الإمام الفقيه العادل و التقي في انتظار عودة الإمام المهدي المنتظر، كما تؤمن بالتوسع على حساب الآخر الأمر الذي لم تتقبله الدول الخليجية التي تؤمن بأيديولوجية احترام الحق في تقرير المصير ، ما ساهم في زيادة التنافر و سيادة التوتر في العلاقات بين الطرفين، و طابع التعقد و التشابك زاد مع نجاح الثورة الإسلامية و الرغبة في تصديرها مع استغلال الطابع المذهبي في ذلك كون الدول الخليجية تحوي على أعداد معتبرة من الشيعة، و كذا مساندة إيران لحركات المعارضة الراديكالية ذات التوجه الإسلامي و بالخصوص الشيعية منها، و التي أرادت استخدامها كأسلوب توحيدي إقليمي تجسيدا لمشروعها التوسعي في المنطقة الذي تسعى من خلاله إلى الريادة و الزعامة في محيطها الإقليمي.

---

[232] أحمد هليل، ***مرجع سابق***، ص 77.

المطلب الثاني: الحرب العراقية ـ الإيرانية كأهم نتيجة للساسة الإيرانية في منطقة الخليج.

بنجاح الثورة الإسلامية، بدأت حلقة جديدة من التوترات في العلاقة بين العراق وإيران، بعد أن استقرت الأوضاع بينهما بعد اتفاقية الجزائر لعام 1975م حول شط العرب[233] **(الملحق رقم 6)**، فكان لهذه الثورة و ما تبعها من تداعيات لأفكار أيديولوجية ثورية سببا لتغيير العلاقات بينهما، فازدادت وتيرة التوتر حتى وصلت إلى حالة حرب، بعد أن تم خرق مبادئ الاتفاقية والتي تحدد حقوق الدولتين و حدودهما في شط العرب، ففي 17 سبتمبر 1980م ألغت الحكومة العراقية بصورة رسمية الاتفاقية وطالبت بسيادتها المطلقة على شط العرب، و في 22 سبتمبر بدأت رسميا الحرب بينهما[234]. و برزت كصراع بين أيديولوجيتين، الأصولية الإسلامية في إيران فيما أعلنته الثورة الإيرانية من مبادئ و أفكار ثورية، و العلمانية القومية في العراق التي يقوم عليها حزب البعث العربي الاشتراكي من أفكار قومية عربية[235].

هذه الحرب و عبر مسارها الزمني، كانت تتحرك وفقا للعديد من المتغيرات، كالاختلاف بين العرب و الفرس، مشكلة السيادة حول شط العرب و رغبة كل طرف الحصول على مكانة و دور إقليمي مهيمن في المنطقة[236].

لقد تم تعريفها في العديد من الكتب على أنها الحرب المفروضة، و عرفت في إيران بالدفاع المقدس، و في العراق بقادسية صدام، و عرفت أيضا بحرب الخليج الأولى و هي نزاع مسلح بين القوات المسلحة الإيرانية و العراقية، و التي دامت لثماني سنوات[237].

مثلت الحرب فترة خطر و تهديد للأمن الخليجي و استنزاف طاقاته، إذ تخوفت دول الخليج من امتدادها لأراضيها بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية[238]، الأمر الذي حدث بالفعل، حيث تعرضت بعض هذه الدول للقصف الجوي كما هو الحال بالنسبة لميناء الأحمدي الكويتي و الذي يدخل في إطار حرب الناقلات و التي تم استهدافها من الطرف الإيراني. فأضافت هذه الحرب تهديدا جديدا للأمن الخليجي، و أكدت أن التهديد الإيراني تهديد حقيقي، و ذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية و التزام

---

[233] العتيبي، ***مرجع سابق***، ص 78

[234] عبد الغفار،مرجع سابق، ص 122.

[235] قازان، ***مرجع سابق***، ص 81

[236] Alain Brunet, ***La guerre Iran – Irak a travers le cinéma Iranien***, page 01 : lyc-perrin-soa_ac_versailles.fr/portail/IMG/pdf.

[237] ***Iran – Irak war*** , page 01, www.saylor.org/.../HiST351-11-1-4. pdf .

[238] عبد الغفار، ***مرجع سابق***، ص 127.

قادتها بتصديرها إلى دول الخليج، في ظل تصريحات واضحة و صريحة من جانب قادة الثورة بأن الخليج بالنسبة لإيران تعتبر دولا ليست مستقلة[239].

اتسعت علاقات الفرس بالعرب قبل الإسلام لتشمل عرب الشام و عرب شبه الجزيرة العربية و كانت تقوم على أساس المنافع المتبادلة[240]، و منذ الفتح الإسلامي كانت منطقة الخليج و الجزيرة العربية و بلاد فارس عبارة عن منطقة جغرافية واحدة ضمن الدولة الإسلامية، و بعد أن انهارت الدولة العثمانية و الصفوية و تم الاحتلال البريطاني مباشرة بعد تصفية أملاك الرجل المريض، و ما خلفه هذا الاستعمار من خلافات حدودية و التي لا تزال معالمها واضحة لحد الآن[241].

بالرغم من هذه الإشارة إلى هذه العلاقات بين الطرفين، فإنه من الصعب اعطاء تحديد تاريخي لبداية مشاكل الحدود بينهما، حيث ورثت كل منهما الصراع من المنافسة القائمة بين الدولة العثمانية و الإمبراطورية الفارسية بشأن السيطرة على المنطقة التي تسمى بالعراق في إطار الصراع المذهبي و السياسي في بداية القرن 16، و التي طالبت بها الفرس نظرا لأهميتها الطبيعية و موقعها الإستراتيجي، إذ تعتبر منفذ و معبر فارس إلى البحر المتوسط، و كذا أهميتها الدينية لوجود العتبات المقدسة فيها (النجف و كربلاء)، لتضل النازاعات بين البلدين قائمة و يمكن القول أن ذلك يعود لعدم التعرض لمعالجة الأسباب الحقيقية لها[242].

فالعلاقات الإيرانية العراقية تميزت بالتباين و الاختلاف عبر العصور المتعاقبة التي مرت بها خاصة بعد اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية سنة 1929م، و تميزت هذه العلاقة وخصوصا منذ عام 1958م بالصراع و التذبذب و ذلك يعود لأسباب طرحتها الساحة العراقية و كذا الإيرانية، ذلك على الرغم من تفوق قدرة الفعل الإيراني على مثيلتها العراقية، إلا أن إيران استمرت في إدراك أن العراق عائق سياسي أمام مشروعها الإمبراطوري في عموم منطقة الخليج، و من هنا انطلق الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة و الذي سعى الشاه إلى بلوغه، فلطالما عمل الشاه على استغلال المناوئين منهم " الملا مصطفى البرزاني" الذي يطالب باستقلال كردستان عن العراق، بدعم من المخابرات الأمريكية CIA و الموساد الإسرائيلي على زعزعة النظام العراقي و إسقاطه باعتبارها عائقا أمام أهدافها الإستراتيجية، و الخوف من تعريض وحدة الأراضي إلى الخطر و الانسلاخ و التقسيم جعل القيادة

---

[239] العتيبي ***مرجع سابق***، ص 79.
[240] يحي حلمي، ***مرجع سابق***، ص 309.
[241] المطيري، ***مرجع سابق***، ص 34.
[242] فضل المولي حامد، ***مرجع سابق***، ص 115.

العراقية توقع اتفاقية الجزائر عام 1975م[243]، والتي من أهم بنودها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين و تقاسم مياه شط العرب[244].

لم يؤد تغيير النظام الإيراني عام 1979م و اتخاذه الإسلام قاعدة لسياستها إلى تغيير المشروع الذي عمدت على تحقيقه انطلاقا من مبدأ تصدير الثورة و التي رأت فيها إيران ضرورة لإخضاع العراق أولا كشرط أساسي لذلك، ما دعا العراق إلى ربط أمنها القومي و الوطني بالأهداف الإيرانية حياله و حيال دول الخليج عامة. فبإسقاط الشاه عمدت القيادة الإيرانية على ترسيخ مبدأ تصدير الثورة إلى المنطقة و إسقاط أنظمته، فعملت على إلغاء الاتفاقيات الموقعة في زمنه بما فيها اتفاقية الجزائر و عملت على دعم الأكراد و مساعدتهم في مواصلة أنشطتهم التخريبية في العراق و كذا تحريض حزب الدعوة لإشعال الفتنة الطائفية، ... الأمر الذي أدى إلى بروز مخاوف العراق من هذه الإجراءات فعمل على إلغاء اتفاقية الجزائر و المطالبة بالسيادة الكاملة على شط العرب، الأمر الذي كان تمهيدا لبداية الصراع الدامي بين البلدين[245].

مثلت الحرب العراقية الإيرانية شكل من أشكال الصراعات الكبرى في النظام الإقليمي الخليجي، و هي من حيث بدايتها و دوافعها و أهدافها و أصولها فريدة من نوعها، فهي مختلفة و متميزة عن الحروب الحديثة، و كانت أكثر تعقيدا و طولا و كلفة من كافة الحروب التي اندلعت في القرن العشرين، و هذه الحرب لم تكن عسكرية محضة، بل هي حرب اقتصادية و سياسية و حدودية و عقائدية.

كانت هذه الحرب في أحد أشكالها حربا حدودية، فالمشكلات الحدودية العالقة بين البلدين هي مشكلات تاريخية لم يتم حسمها نهائيا مثلها مثل الخلافات الحدودية في النظام الإقليمي الخليجي، و مشكلة السيادة على شط العرب على رأس المشكلات المعلنة بينهما، حيث تركت دون حسم نهائي في الاتفاقية الحدودية لعام 1937م، أين أقر العراق بسيادة إيران على الجزء الأكبر من شط العرب و ذلك كما جاء في بنود اتفاقية الجزائر لعام 1975م، الأمر الذي كان مرتبطا بالظروف الإقليمية و السياسية لعقد السبعينات الذي كان في مجمله عقدا إيرانيا، إذ كانت حليفا للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تموّلها بالأسلحة، الأمر الذي يدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية المعروفة "بمبدأ نيكسون" عن سياسة الدعامتين حيث كانت إيران تلعب دور شرطي الخليج خدمة للمصالح الأمريكية، ليستغل العراق مستجدات سقوط نظام الشاه عام 1979م ليعلن في 17 سبتمبر 1980م عدم التزامه ببنود الاتفاقية

---

[243] المقداد، ***مرجع سابق***، ص 15.

[244] Brunet, ***op cit*** , p 02

[245] عبد الغفار، ***مرجع سابق***، ص 122.

و طالب بفرض سيادته على الشطر الشرقي من شط العرب، الأمر الذي أحيا الخلافات الحدودية و التسبب لاحقا في اندلاع هذه الحرب.

مثلت الحرب العراقية- الإيرانية في بعد من أبعادها الظاهرية حربًا وثيقة بالمشكلات الحدودية التاريخية، و هذه الخلافات تتداخل مع المستجدات السياسية و ترتبط بالاعتبارات الإستراتيجية للبلدين، الأمر الذي يؤدي بالقول أن الحرب، كانت حربا سياسية أكثر منها حدودية، حيث ترتبط بواقع التنافس السياسي المستمر بين العراق و إيران، حيث تقوم كل واحدة منهما باستغلال هذه المشكلة لتعزز نفوذها و هيمنتها على منطقة الخليج و التأثير في قراراته.

حاولت كل من العراق و إيران تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية من خلال هذه الحرب، فكان الهدف العراقي هو احتواء الثورة الإسلامية و تحجيم تداعياتها المباشرة و المستقبلية بالنسبة للنظام الحاكم في العراق، نتيجة للوعي العراقي بطبيعة التهديدات السياسية و العقائدية للثورة الإسلامية، و إدراك حجم المخاطر الكامنة في حالة نجاح هذه الثورة في تحقيق أهدافها، فعمل العراق على التحرك السريع للحد من هذه المخاطر[246]، و عليه يمكن اعتبار هذه الحرب، حرب وقائية باعتبارها جاءت نتيجة للثورة الإيرانية، فسعت إلى احتواءها خاصة و أنها في مراحلها الأولى، أما الهدف الثاني فكان إقليميا و له علاقة برغبة النظام العراقي في تعزيز هيمنته على المنطقة الخليجية، و ربما أيضا القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى عربيا. لقد منح سقوط الشاه بالنسبة للعراق انطباعا بأن الوقت قد حان للقيام بهذا الدور الذي تحول إلى مركز الثقل العالمي منذ حرب 1973م و ما نتج عنه من حظر الدول العربية للنفط على الدول المساندة لإسرائيل، حيث قام العراق خلال فترة السبعينات بتقوية قدراته الداخلية وكان مدخل العراق إلى هذا الدور تأكيدا لسيادته على شط العرب الذي شكل رمز السيطرة و الهيمنة الإقليمية بين إيران و العراق، و اعتقد العراق أن أيّ نصر عسكري في الحرب مع إيران سيعزز زعامته السياسية في كل النظام الإقليمي العربي، خاصة مع إخراج مصر من الدائرة العربية، بالتالي سعيه لملء الفراغ الذي تركته هذه الأخيرة.

أما الأهداف الإيرانية تمثلت في تقوية الثورة داخليا خاصة مع ظهور المعارضة للنظام الإسلامي الجديد و القيام بالتعبئة الشعبية الواسعة من أجل الدفاع عن إيران ضد الاعتداء الخارجي كما جاءت الحرب كتبرير لاستمرار تصدير شعار الثورة إلى الخارج.

---

[246] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص ص 141 – 143.

بهذا يمكن القول أن الحرب العراقية الإيرانية حرب سياسية أكثر منها حدودية، بحيث سعى كل طرف منهما إلى لعب دور إقليمي في منطقة الخليج، و بالتالي تعزيز الهيمنة و السيطرة الإقليمية. إلا أن الاستمرار في الحرب حال دون تحقيق أي منهما لأهدافه نتيجة الخسائر التي ألمت بهما حيث تم استنزاف قدرات و إمكانيات البلدين، على حد قول الكاتب الجزائري **رشيد أمقران** في كتابه**(Les graines de succès)** : "ما واقع كل واحد منا سوى نتيجة لأفكاره"[247]

لتتحول بعد ذلك الحرب من حرب سياسية إلى حرب إيديولوجية أين تم تصويرها على أنها حرب بين الإيديولوجية القومية و العقيدة الإسلامية أي حرب بين الإسلام الثوري المتعاطف مع المستضعفين ضد المستكبرين، و بين الإسلام الرسمي الذي يخدم مصالح الحكام و المستكبرين، و من ثم تحولت إلى حرب مذهبية طائفية بين المذهب السني و الشيعي الذي يشكل المرجعية الفكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما تحولت في مرحلة من مراحلها إلى حرب عنصرية بين العرب و الفرس[248].

جاءت الحرب العراقية الإيرانية كامتداد طبيعي للثورة الإيرانية، حيث هددت هذه الثورة بشعاراتها الراديكالية و سلوكياتها العدائية جميع الدول خاصة التي تقوم أنظمتها على الملكية، إلا أن صدام ظن أن بلده أكثر استهدافا من الثورة، لذا أخذت مبادرة التصدي لها بمباركة من الدول الأخرى سعيا لاحتوائها داخليا. و استغّل في ذلك عدم الاستقرار السياسي في إيران و ضعف السلطة السياسية الجديدة و بالتالي يمكن القول أن هذه الحرب نتيجة من نتائج الطبيعة العنيفة و التوسعية لأيديولوجية هذا النظام.

مرت الحرب العراقية الإيرانية بثلاث مراحل أساسية بدأت الأولى عام 1980م واستمرت لمدة سنتين، و كانت المبادرة الأولى عراقية بالهجوم العسكري على إيران في سبتمبر 1980م احتل من خلالها أراضي شاسعة و مدن إيرانية و استمرت العمليات العسكرية بين البلدين لغاية 1982م. و المرحلة الثانية بدأت عام 1982م حتى عام 1986م، و كانت إيرانية من حيث حققت انتصارات مهمة كاحتلال مدينة البصرة العراقية، كما شهد عام 1986م تصعيدا في العمليات العسكرية بين البلدين فيما يعرف بحرب المدن و الناقلات ، في عام 1988م بدأت المرحلة الثالثة أين تحول العراق من الدفاع إلى الهجوم و حقق مجموعة من الانتصارات و تمكن من تحرير أراضيه كجزيرة الفاو و حقول مجنون النفطية، في مقابل

[247] Amokrane Rachid, ***Les graines de succès***, (achevé d'imprimer sur les presses, enag, 2014), page 29.
[248] عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص ص 144، 145.

تراجع القوات الإيرانية و تساقط دفاعاته الأمر الذي أدى إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الصادر في أوت 1988م الذي يقضي بوقف إطلاق النار[249].

أدت الحرب إلى انعكاسات سلبية ليست فقط على البلدين و إنما على مجمل المنطقة، حيث أدت إلى تدخل أجنبي خاصة من جانب الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، حين تزامنت هذه الحرب مع الصراع الأيديولوجي بينهما و هو ما يعرف بالحرب الباردة، فالحديث عن الحرب العراقية الإيرانية يعني الحديث عن إستراتيجية القوى العظمى.

لطالما سعى الإتحاد السوفياتي إلى خلق نوع من التوازن الإستراتيجي بينه و بين الغرب لمواجهة نفوذه في المنطقة و ذلك من خلال كسب تأييد الدول الخليجية لسياسته و أيديولوجيته، و كذا إقامة أساطيل و قواعد بحرية في المنطقة كركائز لخدمة و ضمان تواجده فيها و ذلك ما يوضحه غزوه لأفغانستان.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي لطالما اعتبرت المنطقة الخليجية منطقة نفوذ لها بعدما عملت على ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا بانسحابها من على المنطقة عام 1971م، و هذا نظرا لأهميتها الإستراتيجية النّابعة من موقعها المتميّز، و الاقتصادية لما تتوفر عليه من إمكانات نفطية هائلة، الأمر الذي دفع بها خلال هذه الفترة خاصة إلى منع انتشار النفوذ السوفياتي فيها، كما أدى التنافس بين الكتلتين إلى انقسام الدول العربية بين الشرق و الغرب، الأمر الذي يعتبر من العوامل المسببة لعدم إتحاد هذه الدول لحل مشاكل المنطقة، و حرب الخليج الأولى تدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم على الاحتواء المزدوج لكل من العراق و إيران، و هو ما يظهر مصلحة أمريكا للقضاء على البلدين باعتبارهما القوى المنافسة لها و لعمليتها في المنطقة، و لتحقيق تواجدها في المنطقة عملت على تقديم المساعدات العسكرية و الاقتصادية لدول المنطقة.

خلاصة الفصل الثالث:

لطالما كانت التوجهات الإيرانية الخارجية خاصة تجاه الأطراف الإقليمية المجاورة لها ذات نزعة توسعية، على مدى حضورها التاريخي، و لطالما سعت إلى صبغ سياستها بالصبغة الأيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، و الأيديولوجية الدينية مع قيام الدولة الصفوية، لتأتي الثورة الإسلامية لتحيي هذا الطابع بعدما رجحت سنوات حكم الشاه الكفة للقومية الفارسية، حيث لعبت الهوية الأيديولوجية للثورة الإسلامية دورا بارزا في تغيير توجّهات السياسة الخارجية، فأصبحت مبادئ

[249] أمين هويدي، ***التحولات الإستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكا و حرب الخليج الأولى***، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997)، ص 162 .

الثورة مرجعية السلوك الخارجي و التي تبنى على مجموعة من الأطر التي تم الإشارة إليها في المباحث السابقة و لعل أهّمها سياسة المعارضة للأنظمة الملكية كونها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فعملت على تبني مبدأ تصدير الثورة لتحرير هذه الشعوب من هذه الأنظمة، و سعت إلى إيجاد البديل السياسي القادر على تغيير المعادلة لتكون لصالح شعوب المنطقة و ذلك من خلال إقامة حكومة إسلامية، و كذا سياسة التوسع و البحث عن النفوذ، إذ نجد هناك توجهات سياسية ترى بأن على إيران أن تحظى بدور القوة الإقليمية، مستغلة في ذلك كل العوامل المتاحة لها و لعل أهمها العامل الأيديولوجي من خلال استغلال الجماعات الشيعية المتواجدة في هذه الدول، بما يدعم الدور الإيراني في المنظومة الخليجية و الذي يتعارض مع مصالح حكام تلك الدول، مما أثار العديد من المخاوف الأمنية وما دفع إلى توتر العلاقات بين هذه الأطراف.

بناء على ذلك عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية عدة تطورات، فكانت هناك معالم جوهرية شكّلت نقاط بارزة في هذه العلاقات، و أهم هذه التطورات الثورة الإسلامية التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة و ما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى 1980م – 1988م كأهم انعكاس للسياسة الإيرانية تجاه هذه الدول، و اصطفاف دول الخليج إلى جانب العراق و بالتالي تأزم العلاقات مع إيران.

فهذه الحرب كانت مصلحية بالدرجة الأولى، ففي وجهها الأول كانت مصلحة خليجية، فالعراق في هذا الصدد كان يخوض حربا بالنيابة عن هذه الدول ضد عدو مشترك يهدد مصالحهم و تجانس مجتمعاتهم، أما في وجهها الثاني مصلحة أمريكية و غربية، فبسببها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج و أخذ العلم الأمريكي يرفرف على ناقلات النفط التي تخرج من الخليج محملة بالنفط خوفا من هجمات إيرانية تقطع الطريق عليها و الإضرار بمصالح دول الخليج التي دعمت العراق، لتصبح بذلك القوات الأمريكية سيدة مياه الخليج العربي و حامية مضيق هرمز.

ضف إلى ذلك أن تمزق القوتين العراقية و الإيرانية لم تكن مصلحة دول المنطقة أو الغرب لوحدها، بل هو بمثابة مصلحة إسرائيلية، لأن إنهاك قوتين بمثلهما يعبّر عن اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل.

الخاتمة

تندرج هذه الدراسة في نطاق الدراسات الإقليمية و التفاعلات الحاصلة فيها و ما بينها و النظام العالمي من علاقات مختلفة، و ذلك من خلال التحليل في المستوى المحلي و الإقليمي ثم الدولي، و من الواضح أن البحث في النظام الإقليمي الخليجي كونه موضوع الدراسة أعقد من أن يتم فيه الفصل بين هذه المستويات، نظرا للارتباط الوثيق بين ما يجري على المستوى الدولي و بين هذا الأخير، و هذا راجع كما ذكرنا في السابق لأهمية هذه المنطقة بالنسبة للعالم، التي اكتسبتها من المقومات التي تمتلكها و ما جعلها تسعى إلى لعب دور المهيمن و الفاعل و الحيلولة دون وصول قوى أخرى للسيطرة عليها، هذا الدور الذي نتج عن مجموع المتغيرات الداخلية و المتمثلة في المقومات المادية و غير المادية مع الأخذ بعين الاعتبار الثورة الإسلامية كأهم محدد لسياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة الممتدة ما بين 1979م - 1989م، و طغيان البعد العقائدي على السياسة الخارجية لهذه الأخيرة من خلال محاولة تصديرها إلى الأنظمة المجاورة كونها تقوم على الملكية مستهدفة من ذلك ضرب أنظمة هذه الدول من جهة، و كذا الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، باعتبار المنطقة و منذ الانسحاب البريطاني أنها وقعت رهينة هذه الأخيرة من خلال عملها على ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار ولاء الأنظمة الخليجية لها كعامل مساعد في سياسيتها التوسعية في المنطقة، ما أدى إلى انتعاش الصراعات و التوترات بين هذه الدول كالصراع حول الجزر الإماراتية الذي لا يزال قائما لحد الآن، الصراع مع العراق الذي أخذ بعدا حدوديا في بداية المطاف، لكن سرعان ما ظهرت الأهداف غير المعلنة و التي لا تتوافق مع المعلنة ألا و هي أداء دور المهيمن و المسيطر على منطقة الخليج بأكملها و من جميع جوانبها.

من خلال هذه الدراسة يمكننا فهم طبيعة العلاقات بين الطرفين الشرقي و الغربي المحاذين للخليج، حيث تعد هذه الدول عاملا من عوامل استقرار المنطقة أو عدمه، ما يشكل الثقل السياسي الذي يتمتع به الطرفان. كما أن هذه العلاقات مثلت أحد المؤثرات المباشرة على الاقتصاد العالمي بحكم اعتبار المنطقة المصدر الأساسي من حيث الثروة النفطية التي تمثل العصب الأساسي في هذا المجال، لهذا السبب أكد الكثير من المحللين السياسيين و الاقتصاديين على ضرورة أمنها و استقرارها لإمداد الاقتصاد العالمي بالطاقة، و أي توتر أو اختلال فيها يعتبر بمثابة أزمة اقتصادية عالمية، ذلك باعتبار الخليج نظاما إقليميا ذو درجة عالية من الاختراق التي جعلت منه ذو طبيعة فوضوية غير متجانسة هوياتيا و مصلحيا، أدى بدوره إلى

اللاإستقرار الذي أدى كذلك نحو عدم ضبط مفهومه الحدودي، الهوياتي ، السياسي و الاقتصادي منه.

أما عن موضوع دراستنا الذي يبحث في إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الخليج من خلال امتلاك إيران لمجموعة من الإمكانيات التي سعت من خلالها إلى كسب دور إقليمي مهيمن، حاولنا تقسيم نتائج الدراسة إلى مستويات داخلية و إقليمية من خلال:

داخليا: شكلت الثورة الإسلامية نقطة حاسمة في تاريخ إيران و الخليج ككل، بسبب توجه النظام الإيراني إلى لغة خطابية سياسية منفردة، تميزت بتوجهها للشعوب و الجماعات خصوصا الثائرة على الأوضاع القائمة، مما استدعى تحليل المضمون الفكري لقيم الثورة الإسلامية في إطار الفكر السياسي الإسلامي العالمي إلى إستراتيجية إيران نحو منطقة الخليج العربي التي عكست في بعض جوانبها التخلي عن المبادئ الأيديولوجية في حال عدم خدمتها لمصالح الدولة .

عرفت إيران من حربها مع العراق تغيرًا في مستوى أولويات الدولة، لتضع الأولوية الاقتصادية و العسكرية أهمية خاصة نتيجة دخولها في مرحلة إعادة البناء، وما أثر بصورة مباشرة على إعادة إحياء طموح إيران النووي نظرا للمداخل التي حصلت عليها من النفط على حساب القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ضعف اقتصادي أدى من جانبه الآخر إلى زيادة الانفصال بين أهداف النخبة السياسية الراغبة في تحقيق الهيمنة الإقليمية و هدف الشعب في تحقيق مستوى معيشي أحسن.

إقليميا: ترتبط نتائج المستوى الإقليمي في ذلك التفاعل المتشابك بين البيئة الإقليمية للخليج العربي و التوجه الإيراني الإقليمي، حيث كان لبعض الأحداث الدولية (نهاية الاحتلال البريطاني) و الإقليمية (خروج مصر من المنظومة العربية...) الأثر البالغ في بروز الدور الإيراني الإقليمي باعتبار كلّ منهما سمح بإزالة العوائق أمام إيران لممارسة نفوذها في أهم المناطق النزاعية أكثر منها التعاونية، أين يمكن تصنيف إيران في صف طرف مواجه لطرف آخر....

إن الأهمية الاقتصادية و السياسية للثروة النفطية في المستويين الإقليمي و العالمي هي من فرضت طبيعة العلاقات الدولية و الإقليمية، و باعتبار منطقة الخليج من أكبر المناطق النفطية في العالم جعل إقليمها يتميز بالتوتر و اللاإستقرار عبر العصور التاريخية المختلفة،

جعلت من العلاقات بينها و بين جارتها إيران تتميز بالصراع و النزاع وصلت إلى درجة استعمال السلاح، و هذا جاء نتيجة للسياسة الخارجية الإيرانية و التي اتصفت بالتوسع بهدف الهيمنة و السيطرة عليها من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية و حتى الطائفية و المذهبية، و أهم ما يبرز ذلك هو احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث عام 1971م و اعتبارها إيرانية الأصل و مطالبتها بضم البحرين، و كذلك حرصها على تطبيق مبدأ تصدير الثورة بعد الإطاحة بنظام الشاه و الانتقال من النظام الملكي إلى الجمهوري ذو الطابع الإسلامي الذي يقوم على ولاية الفقيه، و محاولتها الإطاحة بكل الأنظمة المعادية لأيديولوجيتها بدءًا بنظام البعث العراقي و الذي اعتبرته عبر التاريخ أنه فارسي الأصل و الذي أدى إلى حرب دموية دامت لثماني سنوات بينهما، استنزافت فيها طاقات بلدان المنطقة، وما استدعى بعد ذلك التدخل الخارجي من أجل حسم الصراع و حماية مصالحه خاصة الاقتصادية منها في المنطقة (الو.م.أ و الإتحاد السوفييتي ...).

و بهذا يمكن القول أن السياسة المتبناة من طرف إيران نحو منطقة الخليج هي من جعلت العلاقات تتوتر بينها، إذ لطالما سعت إيران إلى اكتساب مكانة و دور في الفاعلية يمكنها من بسط نفوذها و يجعل منها قوة إقليمية، مما ساعدها على تحقيق أهدافها التوسعية و تطوير قدراتها النووية الذي لم ترحب به الدول العربية كونه تهديدا لأمنها القومي و الوطني خاصة بعد الثورة الإسلامية، و هذا الأمر بالذات دفع الدول العربية الواقعة في الجهة الغربية للخليج لتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، و الذي اعتبرته إيران عثرة في طريق عملها لفرض الزعامة على هذه الجهة من المنطقة.

و على هذا الأساس أسفرت الأحداث التي مرت بها منطقة الخليج في هذه الفترة الزمنية خاصة الحرب الإيرانية العراقية إلى ظهور نتائج انعكست في مجملها على المنطقة، بحيث اعتبر الخليج منذ ذلك الحين و مضيق هرمز من الممرات المائية التي تستخدم للملاحة الدولية، و تعبر منهما صادرات دول الخليج النفطية، و واردات دول المنطقة من أنحاء العالم. و قد أكد ت التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، على أهمية حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، الأمر الذي أدى بمجلس الأمن الدولي إلى دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام الأحكام القانونية الدولية المقررة للملاحة الدولية، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمن الخليج هو حماية المنطقة من المخاطر و التهديدات التي تعوق استمرار تدفق النفط إليها، و إلى باقي الدول الصناعية الكبرى بكميات تكفي احتياجاتها و بأسعار مناسبة، بينما يقضي المنظور

العربي لأمن دول الخليج العربية بالحفاظ على هويتها العربية، و حمايتها من التهديد و الغزو المسلح و ضمان سلامة أراضيها و استقلالها، و الحفاظ على ثروتها الطبيعية، و العمل على تحقيق وحدتها الإقليمية و تنميتها الاقتصادية.

نستخلص مما سبق التداخل البائن بين ما هو داخلي و إقليمي، فالثورة الإيرانية لم تغير نظاما سياسيا فقط بل نظاما إقليميا ككل، كما أنها لم تكشف عن حالة ضعف نظام الشاه، بل تعدتها إلى كشف ضعف المشروع القومي العربي، الذي سرعان ما تم طيه في صفحات الماضي بعد توقيع مصر لاتفاقية "كامب ديفيد" و دخول العراق في الحرب مع إيران و تزايد السخط الشيعي، الذي وضع الطرفين في مرحلة تحول إقليمية كانت الدول الغربية المحرك الأساسي فيها وفق ما يخدم مصالحها.

مثلت إيران التحدي الأساسي للنظام الإقليمي الخليجي، و يظهر هذا التحدي في طموحات إيران لتكون الدولة الإقليمية الكبرى، فضلا عن محاولات فرض نفوذها في المنطقة، و ذلك من خلال تنفيذ برامج طموحة في المجالات العسكرية عن طريق تقوية قواعدها العسكرية مستهدفة من ذلك سيطرتها على مياه الخليج، فضلا عن اهتمامها بالحصول على التكنولوجية النووية و ذلك من خلال إعادة إحياء البرنامج النووي في منتصف الثمانينات خلال الحرب العراقية - الإيرانية و كذا اهتمامها بالأسلحة البيولوجية و الكيماوية خاصة بعد استعمالها من طرف العراق خلال حربها معها. و لتحقق إيران أهدافها التوسعية في المنطقة عارضت بشدة الوجود الأجنبي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تساند " الشاه محمد رضا بهلوي" خدمة لمصالحها، إذ ترى أن أمن منطقة الخليج يتطلب تشكيل مظلة أمنية للمنطقة تحقق فيها إيران النفوذ السياسي و الديني و الإستراتيجي خاصة على مضيق هرمز، و مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل في تصورها الخطر الأساسي الذي يواجه الثورة الإيرانية.

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة دول الخليج

https://www.google.dz/search?q=خريطة+الخليج.

الملحق رقم 2 : خريطة مضيق هرمز.

https://www.google.dz/search?q= خريطة+الخليج

الملحق رقم 3 : خريطة الموقع الجغرافي لإيران.

https://www.google.dz/search?q= خريطة+الخليج

الملحق رقم 4: مقتطفات من الدستور الإيراني.

المادة12

•الديانة الرسمية

الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائماً وغير قابل للتغيير إلى الأبد .أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعُها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم .وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية) الزواج والطلاق والإرث والوصية(، وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم .وفي كل منطقة يكون أتباع أحد هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة، في حدود صلاحيات مجالس الشورى -تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى.

المادة107

•اختيار رئيس الدولة

بعد وفاة مرجع التقليد المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني) قدّس سره الشريف (الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الشعب .ويتدارس هؤلاء الخبراء ويتشاورون بشأن كل الفقهاء جامعي الشرائط المذكورين في المادتين 5 و . 109 ومتى ما شخصوا فرداً منهم، باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو يحظى بشعبية عامة أو بتميز بارز في إحدى الصفات المذكورة في المادة 109 ، ينتخبوه للقيادة .وفي حال عدم وجود هذه الصفات المتفوقة، ينتخبون واحداً منهم ويعلنونه قائداً.ويتمتع القائد المنتخب من مجلس الخبراء بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.
ويتساوى القائد مع كل أفراد الشعب أمام القانون

•اختيار رئيس الدولة

المادة108

يقوم الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور بإعداد القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم، وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للولاية الأولى، ويصادق عليه المجلس بأكثرية الأصوات، ويصادق عليه في النهاية قائد الثورة .وأي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون، والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء، بعد ذلك تدخل ضمن صلاحيات مجلس الخبراء.

•شروط الأهلية لمنصب رئيس الدولة

المادة109

المؤهلات والشروط اللازم توفرها في القائد:
أ .الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

ب .العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
ج .الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية على القيادة.
عند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة، يفضل الحائز على رؤية فقهية وسياسية أفضل من الآخرين.

•سلطات رئيس الدولة

المادة110

وظائف القائد وصلاحياته:
1. رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

•إقالة رئيس الحكومة

2. الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

•تعيين القائد العام للقوات المسلحة

4 .القيادة العامة للقوات المسلحة.

•سلطة إعلان /الموافقة على الحرب.

5 إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:
أ .فقهاء مجلس صيانة الدستور.
ب .المسؤول الأعلى في السلطة القضائية.

•الإذاعة

ج .رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

•التلفزة

د .رئيس أركان القيادة المشتركة.

ه .القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
و .القيادات العليا للقوات المسلحة.
7.حل الاختلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.
8.حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
9.توقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور بهذا الخصوص، فيجب أن تنال موافقة القيادة قبل تصويت مجلس صيانة الدستور، وفي حالة الولاية الأولى] للرئاسة[؛

•صلاحيات المحكمة الدستورية
•اختيار رئيس الحكومة

10 .عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار، بعد صدور حكم المحكمة العليا بمخالفته لوظائفه الدستورية، أو بعد تصويت مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية وفقاً للمادة 89 من الدستور.

.إصدار العفو أو تخفيف عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بناء على اقتراح من رئيس السلطة القضائية .ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر بأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

•صلاحيات العفو

المادة111

عند عجز القائد عن أداء وظائفه الدستورية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادتين 5 و 109 أو علم أنه لا يمتلك بعضها بالأساس، فإنه يعزل عن منصبه .وتعود صلاحية القرار بهذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة108.

•إقالة رئيس الدولة

وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، يتولى الخبراء بأسرع وقت تعيين القائد الجديد وإعلان ذلك.
وحتى يتم إعلان القائد، يتولى مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام، جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت .وإذا لم يتمكن أحد المذكورين من القيام بواجباته في هذه الفترة) لأي سبب كان (يعين شخص آخر في مكانه، بقرار يتخذه مجمع تشخيص مصلحة النظام بأكثرية الفقهاء فيه.

•استبدال رئيس الدولة

يتولى المجلس تنفيذ الوظائف المذكورة في البنود 1 و 3 و 5 و 10 والفقرات) د، ه، و (من البند السادس من المادة 110 بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

•استبدال رئيس الدولة

عند عجز القائد، إثر مرض أو أية حادثة أخرى، عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور في هذه المادة بأداء مسؤوليات القائد طوال مدة العجز.

المادة124

لرئيس الجمهورية أن يعين نواباً لتأدية واجباته الدستورية.
يتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية، بموافقة الرئيس، إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر النواب.

المادة125

•ممثل الدولة للشؤون الخارجية
•سلطات رئيس الحكومة
•القانون الدولي
•المنظمات الدولية
•التصديق على المعاهدات
•الوضعية القانونية للمعاهدات

يوقِّع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي، على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية.

•سلطات رئيس الحكومة

المادة126

يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والموازنة والتوظيف في الدولة، وله أن يفوض آخرين بهذه المهام.

المادة128

•سلطات رئيس الحكومة

يُعيّن السفراء باقتراح من وزير الخارجية وموافقة رئيس الجمهورية .ويوقع رئيس الجمهورية أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

المادة152

تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على رفض كل أشكال التسلط، سواء ممارسته أو

الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة، والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية.

المادة156

•استقلال القضاء القضاء سلطة مستقلة تدافع عن حقوق الفرد والمجتمع، وتتولى إحقاق العدالة وتنفيذ المهام التالية:

1. التحقيق وإصدار الأحكام في حالات المظالم وانتهاك الحقوق والشكاوى؛ والفصل في الدعاوى القضائية؛ وتسوية النزاعات؛ واتخاذ جميع القرارات والتدابير اللازمة في أمور الإرث وفق ما يحدده القانون؛

2. صيانة الحقوق العامة، وتعزيز العدالة والحريات المشروعة:

3. مراقبة حسن تنفيذ القوانين؛

4. كشف الجريمة، وملاحقة المجرمين قضائياً ومعاقبتهم وتعزيرهم؛ وسن عقوبات وأحكام القانون الجزائي الإسلامي؛

5. اتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين.

المادة162

•شروط الأهلية لقضاة المحكمة العليا

•اختيار قضاة المحكمة العليا

•مدة ولاية المحكمة العليا يجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للبلاد مجتهدين عادلين، وعارفين بشؤون القضاء. ويعينهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا، لولاية مدتها خمس سنوات.

المادة170

قضاة المحاكم ملزمون بعدم تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية .ويحق لأي فرد الطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطال مثل هذه القرارات واللوائح.

ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة، باستخدام المحتوى المقدم بسخاء من قبل المؤسسة الدولية **constituteproject.org** تم إعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح الديمقراطية والانتخابات، ومن نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة.
بصيغة الملف أنشئ PDF: 16:19 28/09/2015

الملحق رقم 5: خريطة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من إيران.

https://www.google.dz/search?q= خريطة+الخليج

الملحق رقم 6 : خريطة شط العرب.

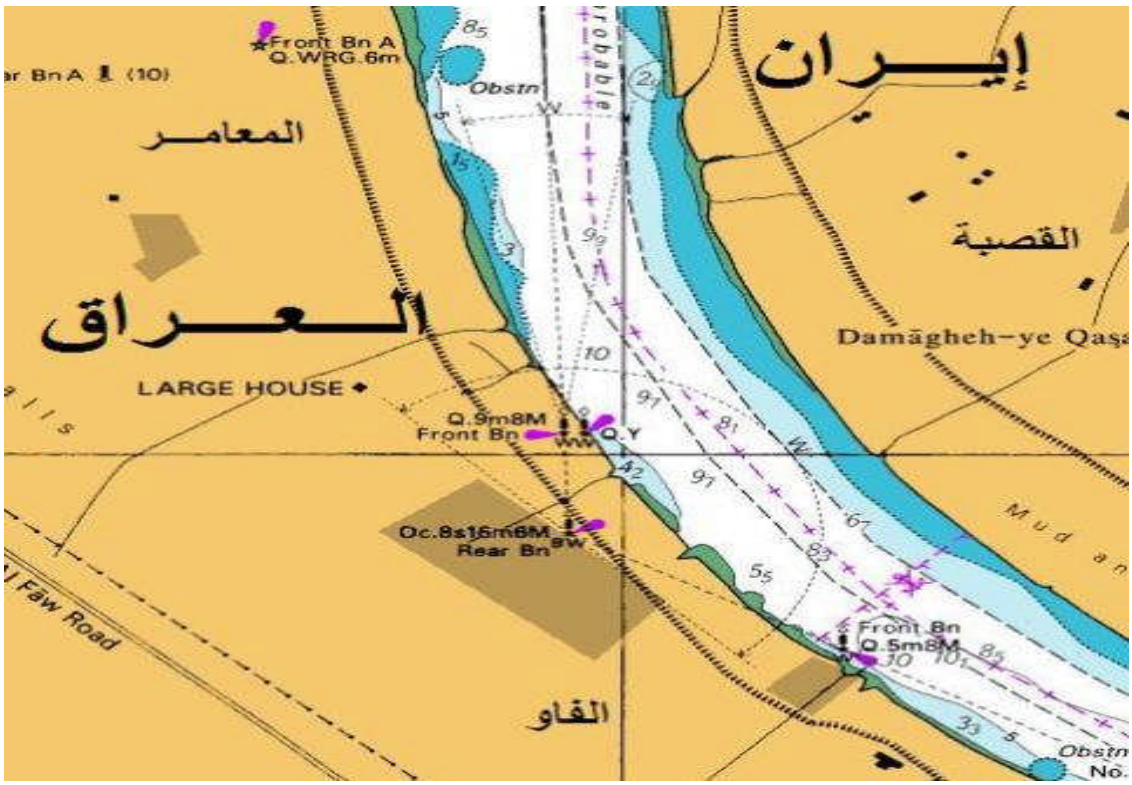

https://www.google.dz/search?q= خريطة+الخليج

قائمة المراجع و المصادر:

القرآن الكريم:

1. سورة الممتحنة، الآية (1).
2. سورة المؤمنون، الآية (52).

الكتب:

1. أحمد، أحمد يوسف. **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000.
2. أحمد، أحمد يوسف. ***تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية***. القاهرة: دار المستقبل، د ط، 1985.
3. الأحمري، محمد حامر. **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.
4. بوزنادة، معمر. **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، 1996.
5. الجاف، حسين كريم. **موسوعة تاريخ إيران السياسي من سقوط الدولة القاجرية و ظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه و قيام الجمهورية الإسلامية**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط 1، م 1، 2008.
6. هويدي، أمين. ***التحولات الإستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكا و حرب الخليج الأولى***. القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997.
7. حلمي رجب، يحي. ***أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية***. د م ن: العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، ط 1، 1998.
8. طه بدوي، محمد. ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية***. بيروت: دار النهضة، د ط، د س ن.
9. يوسف حتي، ناصيف. ***النظرية في العلاقات الدولية***. لبنان: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985.
10. كينزر، ستيفن، ترجمة الشامي، سهى. ***" حماقة الهجوم على إيران" أتباع الشاه، انقلاب أمريكي و جذور الإرهاب في الشرق الأوسط***. القاهرة: كلمات عربية للترجمة و النشر، ط 1، 2001.

11. الموسوي، موسى. ***الثورة البائسة***. د م ن: د د ن، طبعة 2007.
http://uk.youtube.com/watch?v=689ZcVPO-T4
12. الموسوي، صباح و آخرون. ***المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية***. عمان: دار عمان للنشر و التوزيع، ط 1، 2013.
13. مطر، جميل و هلال، علي الدين. ***النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1983.
14. مسعد، نفين عبد المنعم. ***صنع القرار في إيران و العلاقات العربية ـ الإيرانية. بيروت***: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996.
15. مصباح، زايد عبد الله. ***السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة***. لبنان: دار الرواد، ط 1، 2000.
16. النفيسي، عبد الله. ***إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ***. د م ن: دار قرطاس للنشر، د ط، د س ن.
17. النفيسي عبد الله. ***دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث***. الكويت: مكتبة آفاق، ط 1، 2012.
18. السبكي، أمال. ***تاريخ إيران بين ثورتين 1906 - 1979*** . الكويت. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، د ط، 1999.
19. سويد، ياسين. ***الوجود العسكري الأجنبي في واقع و خيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2004.
20. السيد، أحمد رفعت. ***الحركات الإسلامية في مصر و إيران***. مصر: سيناء للنشر، ط 1، 1989.
21. السيد سليم، محمد. ***تحليل السياسة الخارجية***. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 1، 1989.
22. السويدي، جمال سند. ***إيران و الخليج البحث عن الاستقرار***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدؤاسات و البحوث الإستراتيجية، ط 1، 1996.
23. السعيد، إدريس محمد. ***النظام الإقليمي للخليج العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000.
24. عبد الله، عبد الخالق. ***النظام الإقليمي الخليجي***. الإمارات العربية المتحدة: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، 1998.

25. عبد الناصر، وليد. ***إيران دراسة عن الثورة و الدولة***. القاهرة: دار الشروق، ط 1، 1999.

26. عبد الغفار، محمد. ***الإستراتيجية الإقليمية و الدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي و التفاعلات الإقليمية معها***. البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية و الطاقة، ط 1، 2012.

27. العجمي، ظافر محمد. ***أمن الخليج تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1984.

28. عليان ربحي ، مصطفى و غنيم، عثمان محمد. ***مناهج البحث العلمي النظرية و التطبيق***. عمان: دار الصفاء للنشر، ط 1، 2000.

29. عقيل، عقيل حسن. ***مناهج البحث العلمي***. د م ن: مكتبة مدبولي، د ط، 1999.

30. العتيبي، منصور حسن. ***السياسة الإيرانية تجاه دول مجلي التعاون الخليجي 1979 - 2000***. دبي: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط 1، 2008.

31. عتريسي، طلال. ***الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية و سياستها الإقليمية***. بيروت: دار الساقي، ط 1، 2006.

32. قازان، رضوان محمد. ***مجلس التعاون الخليج: العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية المنازعات بين الدول***. القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2010.

33. رجب، سها. ***نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد و العشرين***. القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، ط 1، 2009.

34. شلبي، محمد. ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات***.الجزائر: د د ن، د ط ، 1997.

35. الشمري، ذبيان. ***إيران بين طغيان الشاه و دموية الخميني***. د م ن: مؤسسة للصحافة، الطبعة الأولى، 1983.

36. خليفة اليوسف، يوسف. ***مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية***. بيروت: مركز الوحدة العربية، ط 1، 2011.

37. خليفة راشد، عمر. ***أضواء على المشروع الصفوي الإيراني***. د م ن: د د ن، د ط، د س ن.

38. صـــابع، يزيـــد. ***الصـــناعة العســـكرية العربيـــة***. بيـــروت: مركـــز دراســـات الوحـــدة العربية، ط 1، 2001.

39. صـــبري مقلـــد، اســـماعيل.***أمـــن الخلـــيج و تحـــديات الصـــراع الـــدولي: دراســـة للسياســـات الدوليـــة فـــي الخلـــيج منـــذ الســـبعينات***. الكويـت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط 1، 1984.

40. غـريفيش، مـارتن و أكالاهـان، تيـري. ***المفـاهيم الأساسـية فـي العلاقـات الدوليـة***. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط 1، 2008.

المجلات و المقالات:

1. أحمـد المقـداد، أحمـد. " تـأثير المتغيـرات الداخليـة و الخارجيـة الإيرانيـة علـى توجهـات إيـران الإقليميـة ن العلاقـات الإيرانيـة ـ العربيـة: حالـة دراسـة". ***مجلـة دراسـات العلـوم الإنسانية و الاجتماعية***، الجامعة العربية، م 40، ع 02، 2013.
2. أرحيـل، أحمـد عـارف. " الآثـار السياسـية فـي النظـام الاقتصـادي العربـي فـي ضـوء الاحتلال الأمريكي". ***مجلة جامعة دمشق***، م 25، ع 2، 2009.
3. بهلـوان، سـمير. " العلاقـات السـورية الإيرانيـة، منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة حتـى قيام الثورة الإيرانية". ***مجلة جامعة دمشق***، م 22، غ 3+4، 2006.
4. محمـد حسـن، حسـن صـوفي و منـوجهر، محمـدي. " السياسـة الخارجيـة لجمهوريـة إيران الإسلامية". ***مجلة مختارات إيرانية***، ع 86، أكتوبر 2007.
5. عبـد العـاطي، بـدر. " أثـر العامـل الخـارجي عـن السياسـات الخارجيـة للـدول". ***مجلـة السياسة الدولية***، ع 153، جويلية 2003.
6. بـاكر، علـي حسـين. "حـزب الله تحـت المجهـر رؤيـة شـمولية مغـايرة للعلاقـة مـع إيـران و إسرائيل". ***مجلة الراصد 2***. www.agrased.net

الجرائد:

1. صخري، سفيان." اقتراب الدور كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية"، **جريدة اليوم**، ع 2477، الأربعاء 28 مارس 2007.

الرسائل الجامعية و المذكرات:

1. أحمد هليل، محمد أمين. ***العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 - 2011)***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط. كلية الآداب و العلوم، 2011.
2. جويعد أرتيمة العبادي، خالد. ***تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا - لبنان) 1979 - 2007***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة مؤتة. عمادة الدراسات العليا، 2008.
3. الجرابعة، رجائي سلامة. ***الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979 - 2011*** . مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2008.
4. حجاب، عبد الله.***السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى و الخليج (1979 - 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011 - 2012.
5. طايل العدوان، يوسف عبد الله. ***الإستراتيجية الإقليمية لكل من إيران و تركيا نحو الشرق الأوسط***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم،2012 - 2013.
6. الطاهر، عديلة محمد. ***أهمية الشخصية في الساسة الخارجية الجزائرية***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة: 2005.
7. المطيري، عبد الله فالح. ***أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2011.
8. ميدي، عبد الوهاب. ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية***. رسالة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2006 - 2007.

9. السعد، فيصل السعد. ***الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط 2002– 2003***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2013.

10.فضل المولي حامد، بهاء عبد الوهاب. ***مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001– 2002)***. رسالة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، 2011.

11.عايش حبيب، محمد بلال و صلاح جاد الله أبو ركبة، صلاح. ***الصراع النووي الإيراني، المخاطر و التحديات.*** بحث. الجامعة الإسلامية غزة: كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012.

12.عبلة، مزوزي. ***العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر: كلية الحقوق. 2009 - 2010.

13.عياد، محمد سمير. ***مستقبل النظام السياسي العربي بعد احتلال العراق***. مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003– 2004.

14.عيساوي، آمنة. ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام شرق أوسطي بعد الحرب البارد ة*** . مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر– باتنة: كلية الحقوق، 2009- 2010 .

الحصص التلفزيونية:

1. قناة الجزيرة. سامي كليب. أبو الحسن بني صدر.***"الثورة الإيرانية و أمريكا و العرب"*** . قطر.(17 - جانفي 2000).

الدوريات:

1. الحزم، حصن. التوازن العسكري 2003 – 2004. ***المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية***: لندن.

2. عبد الستار الراوي، العقل السياسي الإيراني المعاصر (14)، ***مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية***، أكتوبر 2015. www.umayya.org
3. العتوم، نبيل. إيران 25 عاما على الثورة التحديات الداخلية و الخارجية. ***مركز القدس للدراسات السياسية***، 16 مارس 2004.

المعاجم و الموسوعات:

1. جيوفر، روبرت و ألستري ادوارد، ترجمة الجيلي، سليم عيد الرحيم. ***المعجم الحديث للتحليل السياسي***. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط 1، 1999.
2. عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح. ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي انجليزي)***، ط م ن، د د ن، د ط، د س ن.

المواقع الإليكترونية

1. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الثورة الإيرانية الإسلامية، https://ar/wikipidia.org/wiki
15 - 11- 2015
2. جميل مطر و علي الدين هلال، ***النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية***، www.kotobarabia.com.

3. حسين كريم الجاف، ***موسوعة تاريخ إيران السياسي من سقوط الدولة القاجرية و ظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه و قيام الجمهورية الإسلامية***،

www.iqra.forumarabia.com info@arabienchouse.com

4. يوسف خليفة اليوسف، ***مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية***، https://www.caus.org.lb – info@caus.org.lb.

5. محمد أمين أحمد هليل، **العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2011)**،

www. meu. edu. jo/.../

6. محمد بلال عايش حبيب و محمود صلاح جاد الله أبو ركبة، ***الصراع النووي الإيراني، المخاطر و التحديات***. https://alhadidi.filewordpress.com.

7. نبيل العتوم، **إيران 25 عاما على الثورة التحديات الداخلية و الخارجية،** Alqudscenter.or/uploads/Iran.pdf.godof.algerriaforum.net/t6878-topic.

8. ستيفن كينزر، ترجمة سهى الشامي، ***" حماقة الهجوم على ايران" أتباع الشاه، انقلاب أمريكي و جذور الارهاب في الشرق الأوسط.***

kalimat arabia@kalimatarabia.com https://wwwkalimatarabia.com

9. سعد فيصل السعد، ***الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرف الأوسط 2002-2003***، www.meu.edu.jo/... /

10. عبد ارزاق بن سليمان بن أحمد أبو داود. ***قضايا الحدود السياسية في العلم العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية***. 12 أوت 2012 https://maktoob.forums.yahoo.com

11. عبد الله فهد النفيسي، ***دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث،***

www.aafaq.com - info@aafaq.com

12. الخرائط: https://www.google.dz/search?q خريطة+الخليج

13 .Iran-Irak war, www.saylor.org/.../HiST351-11-4.pdf.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Alain Brunet, ***La guerre Iran – Irak à travers le cinéma Iranien*** : lyc-perrin- soa_ac_versailles.fr/portail/IMG/pdf.

2. Machiavel, ***Leçons de réalisme pour devenir un fin stratège***, maxima, Paris, 2009. www.maxima.fr

3. Rachid Amokrane, ***Les graines de succès***, achevé d'imprimer sur les presses, enag, 2014.

الفهرس

مقدمة.	08
الفصل الأول: ماهية النظام الإقليمي الخليجي.	19
المبحث الأول : مفهوم النظام الإقليمي الخليجي.	20
المطب الأول: تعريف النظام الإقليمي.	20
المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي الخليجي.	24
المبحث الثاني: مميزات و سمات النظام الإقليمي الخليجي.	26
المطلب الأول: مميزات النظام الإقليمي الخليجي.	27
المطلب الثاني: سمات النظام الإقليمي الخليجي.	31
المبحث الثالث: قدرات و إمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي و انعكاساتها السلبية.	31
المطلب الأول: قدرات و إمكانات القوة في النظام الخليجي.	31
المطلب الثاني: الآثار السلبية الناجمة عن قدرات النظام الإقليمي الخليجي.	41
خلاصة الفصل الأول.	45
الفصل الثاني: اقتراب الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.	47
المبحث الأول: اقتراب الدور في التحليل السياسي.	48
المطلب الأول: مفهوم اقتراب الدور.	48
المطلب الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية.	52
المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها.	59
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية و طبيعتها.	59
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.	61
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.	64
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.	64
المطلب الثاني: المحددات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية.	86
خلاصة الفصل الثاني.	92
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج و انعكاساتها على العلاقات بين الطرفين (1979 – 1989).	95
المبحث الأول: أطر السياسة الخارجية الإيرانية.	97
المطلب الأول: سياسة التوسع و المعارضة للأنظمة الملكية	97
المطلب الثاني: سياسة المعارضة للقوى الكبرى و معها إسرائيل.	113
المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع دول الخليج (نموذج الحرب العراقية – الإيرانية).	117
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية ـ الخليجية.	117
المطلب الثاني: الحرب العراقية – الإيرانية كأهم نتيجة للسياسة الإيرانية.	121
خلاصة الفصل الثالث.	126
الخاتمة.	128
الملاحق.	
المراجع.	
الفهرس.	

الملخص بالعربية

حاولنا من خلال دراستنا هذه التعرف على إستراتيجية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج في الفترة الممتدة بين سنتي 1979م إلى 1989م، باعتبارها الفترة الزمنية التي برز فيها الدور الإيراني، فتجلت طموحاته الحقيقية في الخليج، و التي كان لها الأثر الواضح على السياسات الخارجية لدول المنطقة ككل.

إن الدور الاستراتيجي الإيراني و السلوك الخارجي تجاه الدول الخليجية كل منهما جاء تكملة للآخر مستخلصا توجهه من الفكر القومي الإيراني و العقيدة الدينية التي تعتمد عليها السلطة السياسية، فركزت العقيدة الدينية الإيرانية بعد سقوط الشاه على التوسع و الهيمنة في المنطقة الخليجية، لذلك تبنت القيادة الإيرانية إستراتيجية و سياسة خارجية مبنية على التنافس و الصراع مع دول المنطقة، و التي أدت إلى نشوب حرب دامت لثماني سنوات بينها وبين العراق التي لطالما كانت شرارة النزاع مشتعلة بينها لاعتبارات متباينة، و لعل أهمّها الاعتبارات السياسية كون كل طرف يسعى إلى لعب دور المهيمن و الفاعل في المنطقة.

إن الدور الاستراتيجي الإقليمي الذي سعت إيران لتحقيقه في منطقة الخليج كان يركز على مجموعة من العوامل، مثلت محركات و أبعاد للسياسة الإيرانية، ألا وهي البعد التاريخي و الذي يرتبط بالماضي الإمبراطوري، و القومية الفارسية ، و الهوية الدينية التي تستند على المذهب الشيعي، بالمقابل نجد الدول الخليجية لا تركز في ذلك على قاعدة دينية و لا قومية ثابتة، بل على قواعد متعددة و مختلفة تتغير بتغير قواعد اللعبة الدولية حتى بين بعضها البعض كدول تنتمي إلى نفس النظام الإقليمي.

Abstrait

Cette étude vise à élucider l'impact du rôle de la stratégie Iranienne à l'égard des régions du golfe de 1979 à 1989, période pendant laquelle le rôle Iranien devient une menace constante et d'un grand impact qui ont influencé les politiques étrangères des pays de la région.

Le rôle stratégique Iranien et son agissement à l'égard des pays du golfe, sont complémentaires et tirent leur essence de leurs différentes réflexions et convictions religieuses, à cet effet, les autorités Iraniennes ont adopté une stratégie bâtit sur la concurrence et l'affrontement avec les pays de la région, celle-ci ayant provoqué l'éclatement d'une guerre qui a duré 08 ans entre elle et l'Irak dont l'origine est due à la volonté de chacune des parties à étendre sa suprématie sur toute la région.

Le rôle stratégique régionale que l'Iran a souhaité concrétiser dans la région du golfe, après la fin de la gouvernance de (shah) été basé sur : les visés historiques impérialistes, la particularité perce et son identité religieuse qui est fondé sur le shiisme, contrairement aux pays du golfe qui ne se basent sur aucun particularisme, mais sur de différentes règles changeantes selon les enjeux politiques internationaux, même si qu'ils soient issus du même espace géographique.

abstract

This study aimed to identify the impact of Iranian Strategic role towards the golf region in the period from 1979 to 1989, as the period during which the Iranian role become a growing threat has had an important impact in influencing the foreign policies used by all countries in the region.

The Iranian strategic thinking and political behavior of this state to golf countries complement each other and pop at the same time for thought and the National Iranian sectarian religious belief underlying the Iranian leadership.

Therefore, after (Shaah), Iran has adopted a strategy and policy based on the contradiction and conflict with the countries of the Arab region draw on the empirical history and the religion believes based on Shi'ism.

The concept of Iranian strategy toward the Arab region is not based on partnership with these countries of the actual mass region, specially with Monarchy, what caused eight years of war with Irak according to the great deal of different conflicts between them in which the most important is the political one where each one of them try to be the leader in this region.

In the other way, the Arabs in return, they don't have basis of religion or nationality specific, but these multiple states sometimes be contradictory.

University of Mouloud Mammeri- Tizi-Ouzou

Faculty of Law and political sciences

Political sciences departement

The regional strategic role in the Iranian foreign policy in the gulf region from 1979 to 1989.

Irak – Iran war

Note to complete the Requirements of a Master's degree in political Sciences, speciality Middle eastern studies.

Prepared by :

Belkhir Massiva.

Smail Sadia.

Under the supervision of :

Benbelaid Farid.

Commitee Members debate :

Attiche yamina…… President.

Benbelaid farid…… Supervisor.

Zerdoumi Alaa Eddine …….. Member.

The university year : 2014 - 2015.